

الإعلام

وقضايا التثقيف



الأستاذ الدكتور
علي عَجْوَة

عالم الكتب

الإعلام وقضايا التنمية

الدكتور على عجوة

أستاذ العلاقات العامة

وعميد كلية الإعلام جامعة القاهرة (سابقاً)

الطبعة الثانية

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

مكتبة عالم الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا
يَعْرِشُونَ {٦٨} ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلًّا يَخْرُجُ
مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً
لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ {٦٩}

صدق الله العظيم

سورة النحل الآيتين ٦٨ ، ٦٩

مقدمة

تواجه جمهورية مصر العربية العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية في محاولاتها لتحقيق التقدم والرخاء للشعب المصري. ولما كان من المؤكد أن جهود الحكومة منفردة في هذا الشأن لا تكفي لإنجاز ذلك الهدف فقد أصبح من الضروري أن يشارك جميع أفراد الشعب في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة. ولكي يقوم هؤلاء الأفراد بالمشاركة في تنمية مجتمعهم لابد أن يعرفوا المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع، والدور الذي يمكن أن يقوموا به كأفراد أو كجماعات للتغلب على هذه المشكلات. وهذه مشكلة اتصال إعلامي Information Communication.

كما أنه من الثابت أيضاً أن الإعلام وحده لا يكفي لتغيير سلوك الجماهير، وإنما يلزم إثارة اهتمام الأفراد بالسلوك الجديد وإقناعهم بممارسته. وهذه مشكلة اتصال تأثري Persuasive Communication. وإذا كان الأفراد يرتدون عن ممارسة السلوك الجديدة لأدنى عقبة تصادفهم فقد أصبح من اللازم القيام بنوع من التقويم المستمر والمتابعة للتعرف على آراء الناس واتجاهاتهم والدوافع المؤيدة أو المثبطة لممارسة سلوك معين، وهذه مرة ثالثة مشكلة اتصال صاعد من الجماهير إلى القيادات المخططة Communication Research لتقويم الموقف تقويمياً سليماً ووضع الخطط العلمية التي تكفل زيادة فاعلية الاتصال.

وفي هذا الكتاب عرض لبعض النماذج التي يمكن للإعلام أن يلعب دوراً هاماً فيها. ولعل المشكلة السكانية هي أم المشكلات التي تعوق التنمية. وهناك أيضاً مشكلة المياه التي بدأت تطفو على السطح في كثير من دول العالم. كما أن قضايا البيئة أصبحت هي الأخرى من أهم المشكلات التي تحظى الآن باهتمام عالمي. كذلك فإن الاستقرار المجتمعي في الدول النامية يؤثر على تقدم هذه المجتمعات وتطورها. وأخيراً تحتل قضايا الثقافة أولوية هامة في العالم النامي

في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة في عالم الاتصال والمعلومات. كما يخلق الأخذ بمبادئ حقوق الإنسان إحساساً بالأمان لدى المواطنين، مما يؤدي إلى دفع المجتمع بشكل أسرع نحو التنمية والتقدم. كل هذه الموضوعات كان من الضروري أن يتضمنها هذا الكتاب لتوضيح إسهامات وسائل الإعلام في المجال التنموي.

و الله ولي التوفيق

أ.د. علي عجوة

العجوة: أكتوبر ٢٠٠٨

أستاذ العلاقات العامة

وعميد كلية الإعلام جامعة القاهرة (سابقاً)

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	(هـ) - (و)
الفصل الأول: مفهوم الاتصال وعناصره.	٣٩ - ١
الفصل الثاني: التنمية - المفهوم.. والمجالات.	٦٨ - ٤١
الفصل الثالث: الإعلام والمشكلة السكانية في مصر.	٩٦ - ٥٦
الفصل الرابع: الإعلام وقضية المياه في مصر.	١١٥ - ٩٧
الفصل الخامس: الإعلام والبيئة.	١٣٤ - ١١٧
الفصل السادس: الإعلام وقضايا الثقافة.	١٦٠ - ١٣٥
الفصل السابع: العلاقات العامة والاستقرار الحكومي.	١٧٤ - ١٦١
الفصل الثامن: التنمية وحقوق الإنسان.	١٨٦ - ١٧٥
المراجع	١٩١ - ١٨٧

الفصل الأول

مفهوم الاتصال وعناصره

الوظائف - التخطيط

الفصل الأول

مفهوم الاتصال وعناصره

الوظائف - التخطيط

أولا : مفهوم الاتصال :

الاتصال هو تفاعل بالرموز اللفظية وغير اللفظية بين طرفين أحدهما مرسل يبدأ الحوار والثاني مستقبل يكمل الحوار. وما لم يكتمل الحوار من جانب المستقبل لا يتحقق الاتصال، ويقتصر الأمر على توجيه المعلومات والآراء من جانب واحد فقط، دون معرفة بنوع الاستجابة أو التأثير الذي حدث عند المستقبل.

ولكي يكتمل الحوار بين المرسل في الصحيفة أو الراديو أو التلفزيون أو غير ذلك من الوسائل غير المباشرة، ينبغي أن تفتح قنوات التعبير عن الرأي للمستقبل لكي يعلن عن رأيه فيما يقال ويعلق على هذا الرأي من جانب المرسل، وتستمر عملية الحوار حتى يتحقق التفاهم وقد يتحقق الاقتناع وقد لا يتحقق، فيحتفظ كل من الطرفين برأيه مع تفهم للرأي الآخر.

وهذا هو الاتصال بمعناه الحقيقي. ولكي يقوم الأفراد بالمشاركة في تنمية مجتمعهم فلا بد أن يعرفوا المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع. والدور الذي يمكن أن يقوموا به كأفراد أو كجماعات للتغلب على هذه المشكلات. وهذه مشكلة اتصال إعلامي.

كما أنه من الثابت أيضا أن الإعلام وحده لا يكفي لتغيير سلوك الجماهير وإنما يلزم إثارة اهتمام الأفراد بالسلوك الجديد وإقناعهم بممارسته وهذه مشكلة اتصال إقناعي.

وإذا كان الأفراد يرتدون عن ممارسة السلوك الجديد لأدنى عقبة تصادفهم فقد أصبح من اللازم القيام بنوع من التقويم المستمر والمتابعة للتعرف على آراء الناس واتجاهاتهم والدوافع المؤيدة أو المثبطة لممارسة سلوك معين.

وهذه مرة ثالثة مشكلة اتصال صاعد من الجماهير إلى القيادات المخططة لتقويم الموقف تقويميا سليما ووضع الخطط العلمية التي تكفل زيادة فاعلية الاتصال. وإذا كان الاتصال التأثيرى يتحقق بتبادل الآراء فإن الاتصال الإعلامى يتحقق بالتعبير عن الواقع الجديد الذى يهم أكبر عدد من أفراد المجتمع بأمانة وموضوعية كاملة ومعرفة الآثار والاستجابات التى حدثت عند الجماهير بعد إذاعة الأحداث الجديدة.

عملية الاتصال :

تعتمد عملية الاتصال بصفة أساسية على خمسة عناصر متصلة ومتشابهة ومتداخلة مع ظروف اجتماعية ونفسية تؤثر فى النهاية على انتقال الآراء والمعلومات بين الأفراد ونوعية التأثير المحتمل لهذه الآراء ولتلك المعلومات.

(أ) المرسل :

وهو الذى يبدأ الحوار بصياغة أفكاره فى رموز تعبر عن المعنى الذى يقصده. هذه الرموز تشكل الرسالة التى يوجهها القائم بالاتصال إلى جمهور معين. فإذا نجح المرسل فى اختيار الرموز المناسبة للتعبير عن فكره تعبيرا صحيحا وصادقا وواضحا يكون بذلك قد وضع قدمه على الطريق الصحيح وأصبح هناك أمل فى الوصول إلى نهاية الطريق إذا تحققت الظروف المواتية لإتمام عملية الاتصال فى مراحلها التالية اما إذا عجز المرسل عن صياغة أفكاره فى رموز واضحة تعبر عما يقصد انهارت عملية الاتصال فى مرحلتها الأولى وتحولت إلى عبث قد يسبب الضرر بدلا من أن يحقق النفع. وينبغى أن

يتمتع المرسل بدرجة عالية من المصداقية لكي يقبل أفراد الجمهور على الاستماع إلى ما يقول مع استعدادهم للاقتناع إذا تهيأت الظروف الأخرى المكملة لعملية الاتصال. ولكي تتحقق هذه المصداقية ينبغي أن يكون المتحدث خبيراً متخصصاً في المجال الذي يتكلم فيه. كما أن ثقة المصدر في نفسه بالإضافة إلى مركزه في النظام الاجتماعي ومهاراته في مجال الاتصال والإقناع تتيح له التأثير على الجمهور الذي يصبح مستعداً لتصديق ما يقول.

(ب) الرسالة:

يخضع اختيار الرموز التي تشكل الرسالة لقواعد فنية ودلالية ونفسية لكي يتحقق لهذه الرسالة أقصى قدر من الفاعلية والتأثير إذا ما صادفت ظروفًا ملائمة عند المستقبل وفي الموقف الاتصالي بصفة عامة. وتعتمد القواعد الفنية للرسالة على الدقة التي يتم بها نقل الرموز من المرسل إلى المستقبل. هذه الرموز قد تكون كلمات مكتوبة أو منطوقة أو صور أو موسيقى أو فنون تشكيلية... الخ. ولكي يتحقق للرسالة الوضوح من الناحية الفنية ينبغي استخدام الأسلوب الجذاب والعبارة الواضحة السهلة لأن فهم المعنى هو أساس الإقناع والاستمالة.

كما أن الترابط المنطقي بين أجزاء الرسالة وعدم وجود أي فجوة بين الأفكار التي تتضمنها يجعل القارئ يستمر في متابعتها إلى نهايتها.

وينبغي أن يمس الكاتب موضوعه مساً مباشراً ومحدداً وأن يصل إلى غايته من أقصر طريق باستخدام المعنى الواضح المحدد وتقديم الأمثلة والمقارنات التي تساعد على تحقيق الوضوح للفكرة المطروحة. وقد ثبت أن الأسلوب الذي يسير على وتيرة واحدة يبعث على الملل، ويجعل القارئ ينصرف عن متابعتها بينما تضيف الحركة والتنوع الحياة على الأسلوب وتجعل القراء ينجذبون إليه. ويتابعونه في شغف واهتمام.

وينبغي أن تتناول الرسالة موضوعا يجذب انتباه المستقبل وأن تثير احتياجات محددة عنده وتقتراح وسائل إشباعها كما يجب أن تكون وسائل الإشباع المقترحة. ملائمة لظروف الجماعة التي ينتمى إليها الفرد حينما تسعى الرسالة إلى التأثير فيه على نحو معين.

وقد اهتم علم البلاغة الحديث بعملية الإقناع. واعتمد على علم النفس بإمكاناته الغزيرة عن السلوك الانساني. وقد ادى ذلك إلى بناء نظرية اتصال تتناول الأسس العلمية للإقناع والاستمالة. فقد ثبت أن قدرة وسائل الاتصال على خلق آراء عن الموضوعات الجديدة أكبر بكثير من قدرتها على تغيير الاتجاهات القائمة كما أن قدرة هذه الوسائل على التدعيم أكبر من قدرتها على التغيير لأن فاعلية وسائل الاتصال في حالة مهاجمة الرأي السائد أقل من فاعليتها بكثير حينما تسعى لتأييد هذا الرأي.

كما ثبت أن الاتصال الإقناعى المدعم بالحقائق والذي يستند إلى وقائع ملموسة يمكن أن يؤثر بنجاح في توجيه سلوك الفرد. فقد انقضى الوقت الذي كانت الدعاية فيه تعتمد على الأساليب الانشائية والعبارات الطنانة التي تحرك الجماهير وتؤثر على سلوكهم وأصبحت الدعاية الحديثة تعتمد على المعلومات الدقيقة والأرقام الموثقة والوقائع الملموسة.

(ج) الوسيلة:

تطورت وسائل الاتصال في القرن العشرين بسرعة فائقة. فقد بدأ هذا القرن قبل أن تظهر إلى الوجود الفعلى ثلاثا من أهم هذه الوسائل. وهى الراديو والتلفزيون والسينما. وحتى الصحافة ذات التاريخ البعيد لم تتطور إلى صناعة ضخمة إلا في هذا القرن بعد ان تطورت آلات الطباعة تطورا سريعا مذهلا. وأصبحت الصحيفة تطبع ملايين النسخ في ساعات قليلة

وتوزعها في ساعات أقل. هذا التطور المذهل في وسائل الاتصال جعل الفرد يحيا فوق شلال من الكلمات على حد تعبير الباحثان الأمريكيان (كاتليب. وسنتر) اللذان يعتقدان أن الأمريكي العادي ينفق (٧٠%) من ساعات يقظته في الاتصال اللفظي استماعا وتحدثا وكتابة وقراءة. ان الاتصال - في رأيهما وهذا هو الواقع - هو ذلك الأسمنت الذي يحقق التماسك بين أجزاء المجتمع.

وقد أصبحت وسائل الاتصال تشد العالم كله إلى الاهتمام بكل ما يجرى على هذه الأرض مهما كان بعيدا. فبالنسبة لهذه الوسائل أصبح العالم من الناحية الإعلامية أشبه بقرية صغيرة أى أن ما يحدث في بيت من بيوتها ينتشر بسرعة فائقة في جميع أنحاء القرية. ولم يعد من الممكن صد الغزو الإعلامى عن طريق المنع أو الرقابة أو التشويش.

لقد نتج عن ذلك كله أن أصبح الفرد في المجتمع الحديث يتعرض لسيل جارف من الرسائل. وأصبحت وسائل الاتصال تتنافس فيما بينها على الاستحواذ بأكبر عدد من الجماهير. كما غدت مهمة المنظمات والمؤسسات في مخاطبة الأفراد مهمة صعبة وشاقة تحتاج إلى دراسات عميقة في التعرف على أنسب الوسائل للوصول إلى الجمهور المستهدف في الوقت المناسب.

(د) المستقبل:

أثبتت الأبحاث التي أجريت لدراسة تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية أن هذه الوسائل نادرا ما تعمل كأداة وحيدة في عملية التأثير. ولكنها تعمل مع مجموعة من العوامل الوسيطة الخارجة عن عملية الاتصال كاتجاهات الجمهور. والعمليات الانتقائية والجماعات المرجعية. وتأثير قادة الرأي واستعداد الأفراد للتحويل إذا خضعوا لضغوط متعارضة.

ومعنى هذا أن المستقبل لا يتلقى الرسالة في أغلب الأحوال مباشرة كالحقنة التي تؤخذ تحت الجلد. بل غالبا ما يتلقاها من خلال عدسة تصفية أقرب ما تكون إلى المرشح الضوئي الذي يوضع على عدسة التصوير وهو ما يمكن أن نسميه بالمرشح النفسى الذى تمر من خلاله الرسالة لتكتسب لونا قد يختلف عما قصد إليه المصدر. أو قد لا تكتسب أى لون بالمرّة كما لو كانت لم توجه أساسا.

فالأفراد يدركون الرسالة على النحو الذى يتفق مع اتجاهاتهم واهتماماتهم فى وقت معين وقد تدرك مواد الاتصال مشوهه بسبب هذه الاتجاهات. وهو ما يعرف بالإدراك الانتقائى.

أما التذكر الانتقائى فيرجع إلى ميل الأفراد لتذكر الموضوعات التى تتفق وقيمهم. فى حين ينسون المواد التى لا معنى لها أو التى لا تحظى باهتمامهم.

(هـ) رجوع الصدى:

ذكرنا فى الحديث عن مفهوم الاتصال أنه لى تكتمل دائرة الاتصال فلا بد أن يكمل المستقبل الحوار الذى بدأه المرسل. وأنه ما لم تفتح قنوات التعبير عن الرأى للمستقبل تقطعت خطوط الاتصال. فالتفاعل فى المضامين الاجتماعية بين المرسل والمستقبل هو جوهر العملية الاتصالية. لذلك نجد أن الاتصال المباشر يتميز بالكفاءة والفاعلية لارتفاع درجة التجاوب بين الطرفين وهو ما يتحقق نتيجة للاستجابة الفورية التى يعلنها متلقى الرسالة لفظيا أو ترتسم على وجهه عقب انتهاء كل مقطع من مقاطع الرسالة.

كما أن ملاحظة المتحدث للمستمع أو المستمعين إليه تعطيه إشارة تتضمن أمورا معينة كالإدراك والفهم والاقتناع، والاهتمام، والاستعداد لتغيير السلوك أو العكس. وهذا ما يعرف بـرجع الصدى الذى يتضمن فى حقيقة الأمر رسالة

عكسية من المستقبل إلى المرسل رداً على الرسالة التي بدأ بها الحوار. وبناءً على ما تتضمنه الرسالة المرتدة يستطيع المرسل أن يحدد شكل ومضمون الرسالة التالية في حالة الاتصال الشخصي ويعرف في نهاية الموقف الاتصالي - إلى حد ما - مقدار نجاحه في التأثير على المستمع أو المستمعين وهذا ما يعرف بـرجع الصدى الفوري.

وفي حالة الاتصال الجماهيري يكون رجوع الصدى مؤجلاً فترة قصيرة أو طويلة حيث يظهر في خطابات القراء أو المستمعين أو المشاهدين.

ثانياً : دعائم الإتصال الناجح :

وينبغي أن نشير إلى أن النظريات العلمية في مجال الاتصال القديمة والحديثة على السواء. تجمع بشكل أو بآخر على أن تأثير الاتصال لا يقتصر فقط على مهارات المصدر. ووضوح الرسالة. واستعدادات المستقبل وإنما ترتبط أيضاً بالظروف البيئية. والعوامل الاجتماعية المحيطة بالموقف الاتصالي.

وقد لخص الباحثان الأمريكيان كاتليب وسنتر دعائم الاتصال الناجح في العناصر السبعة (VCS) التالية:-

١- مصداقية المصدر:

الثقة العالية من جانب الجمهور في المصدر هي أساس التعرض للرسالة والقابلية للاقتناع بها. وهذه الثقة تنشأ من تخصص المصدر ومقدرته على معالجة الموضوع بالإضافة إلى مهاراته الاتصالية، ومركزه الاجتماعي.

٢- التعبير عن الواقع:

ينبغي أن تتفق الرسالة مع الواقع المحيط بها وأن تتماشى مع الأحداث التي تجري في المجتمع.

٣- المعلومات التى لها مغزى:

فالمستقبل لابد أن يجد فى الرسالة مضمونا يعنيه ويتفق مع نظامه القيمى. كما أن الأفراد يتابعون مواد الاتصال التى تحقق لهم أكبر فائدة وتشبع عندهم رغبات معينة. وهذا هو معنى العبارة التى تقول: (ان المضمون يحدد الجمهور أو أن لكل شعب صحافته التى يستحقها).

٤- الوضوح:

يجب أن تصاغ الرسالة فى عبارات سهلة. وأن تعنى للمستقبل نفس ما تعنيه للقائم بالاتصال. كما أنه ينبغى تبسيط الموضوعات المعقدة وعرضها فى أسلوب جذاب. ومن الضروري أن يكون للمتحدث خطأ فكريا واضحا يعبر عن السياسة التى يمثلها بشكل ثابت.

٥- الاستمرارية والاتساق:

الاتصال عملية مستمرة لا تنتهى كما أن التكرار ضرورى لضمان نسبة التعرض للرسالة وإدراكها على النحو المقصود. والتنوع فى التكرار ضرورى لزيادة المثيرات الإقناعية التى تتسق مع ظروف الأفراد والجماعات.

٦- إمكانات المستقبل:

ينبغى أن يضع القائم بالاتصال فى اعتباره قدرات الجمهور المستهدف على استيعاب الرسالة أو ما يعرف بمهارات المستقبل فى اكمال العملية الاتصالية من حيث المعرفة، والقدرة على القراءة، وعادات الاتصال.

٧- الوسائل المناسبة:

ينبغى اختيار الوسائل التى يتعرض لها الجمهور المستهدف والتى تصلح لتناول الفكرة المطروحة تبعا لمراحل انتشارها. فالاتصال الجماهيرى له دور

فعال في إثارة الانتباه إلى الفكرة بينما الاتصال الشخصي هو الوسيلة الحاسمة في الاقناع بالسلوك المرتبط بهذه الفكرة.

ثالثا : وظائف الاتصال في المجتمع :

تتنوع وظائف الاتصال في أى مجتمع من المجتمعات وتعدد أهدافه التي يسعى لتحقيقها، فهناك الوظيفة الإعلامية وتعتبر من أقدم هذه الوظائف حيث ارتبطت بنشأة المجتمع الانساني ومحاولات أفرادها نقل معلومة بالرموز التعبيرية البسيطة عن الحاجة إلى الطعام والشراب أو الخوف من خطر داهم أو غير ذلك مما يمكن أن نطلق عليه التعبير الموضوعي لحاجات الأفراد الأساسية في ذلك الوقت.

وتتشرك مع هذه الوظيفة وربما تتداخل معها محاولات أخرى بدائية لاستمالة الآخرين والتأثير فيهم من أجل حثهم على التجاوب والمشاركة والتعاون في تلبية هذه الحاجات بشكل جماعي يحقق مصالح هؤلاء الأفراد ويوفر لهم القدرة على انجاز هذه المصالح بشكل يسير.

وفي المجتمع الحديث تبلورت وظائف الاتصال وأساليب تحقيق أهدافه بشكل واضح، وبدا الارتباط وثيقا بين كثافة ممارسة هذه الوظائف وبين النظم السياسية المختلفة، ففي بعض النظم تسود الوظيفة التأثيرية بشكل واضح ومباشر كما هو الحال في المجتمعات الشمولية، وفي غيرها يسود الاتصال الإعلاني والترفيهي كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية، ومهما يكن من أمر الاختلاف بين نظرة كل مجتمع إلى وظائف الاتصال الأكثر إلحاحا بالنسبة لفلسفته السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية فإننا نجد من الصعوبة بمكان أن يهمل أى مجتمع تماما إحدى وظائف الاتصال الأساسية التي نتحدث عنها فيما يلي:

١- وظيفة الأخبار والإعلام:

هى الوظيفة الأولى التى من أجلها بدأت محاولات الاتصال الجماهيرى باستخدام النشر والبرث على نطاق واسع. حقيقة أن هذه المحاولات بدت متواضعة فى أول الأمر ولكنها ما لبثت أن تطورت حتى وصلت إلى عصر الثورات المتتالية فى عالم الاتصال، والتي جعلت العالم من الناحية الإعلامية أشبه بقرية صغيرة ما يحدث فى بيت من بيوتها يتردد صده فى جميع بيوت القرية فى زمن قصير يمكن حسابه بالدقائق حيناً وبأجزاء الثانية الواحدة حيناً آخر.

وبسبب تعود الفرد فى المجتمع الحديث على التعرض لكم هائل من الأخبار والمعلومات أصبحت وسائل الاتصال ذات أهمية كبيرة فى إشباع هذه الحاجة المتطورة والمتزايدة عند إنسان القرن العشرين بل إن البعض لا يستطيع أن يتناول طعام إفطاره قبل أن يطالع العناوين الرئيسية لصحيفته المفضلة أو أن يستمع إلى نشرة الأخبار الصباحية بحثاً عن الجديد فى أى مجال أو ربما فى مجال بعينه.

وكثير من الحكومات تستغل حاجة شعوبها إلى الأخبار والمعلومات الجديدة. فتنتقى من بينها ما يتفق مع سياستها وأهدافها. كما أنها تقدم المعالجة الإخبارية فى نفس الإطار الذى يخدم تلك السياسة ويحقق هذه الأهداف. وهو ما ينأى بالإعلام عن دائرة التأثير الطبيعى التلقائى إلى دائرة التأثير المخطط والمقصود التى تتميز بها الدعاية والإعلان.

فالإعلام هو التعبير الموضوعى لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها فى نفس الوقت، كما عبر عن ذلك العلامة الألماني أوتوجروت وهذا يقتضى أن تتوافر فى الإعلام ثلاث مواصفات أساسية هى:

(أ) الجودة أو الحدث.

(ب) الأهمية أو الضخامة.

(ج) الدقة أو الموضوعية.

ويؤدي الإعلام دورا هاما في تكوين الرأي العام المستنير الذي يستطيع أن يصل إلى الحكم على الأمور حكما صائبا إذا توافرت لديه المعلومات الدقيقة الكاملة حول أية قضية. كما أن تراكم المعلومات حول إحدى الشخصيات العامة أو المنظمات الرسمية أو الشعبية يساهم في تكوين الصور الذهنية عند الجماهير التي تتعامل معها.

ويستطيع الإعلام أيضا أن يجعل الجماهير على وعى كامل بما يجرى حولهم من تطورات في المجالات المختلفة. ومن هنا كانت أهمية الإعلام في تنمية المجتمعات من خلال الأخبار الصادقة، والمعلومات الدقيقة، والآراء الجديدة الهادفة التي تحقق التقدم والرخاء للمجتمع.

٢- الإقناع والاستمالة:

لقد بدأت محاولات الإقناع والاستمالة منذ القدم، فقد كانت الأداة الفعالة في تحقيق التفاهم بين الأفراد من أجل التعاون والتنسيق وتكوين المجتمعات الأولى التي أخذت شكل الاتحادات أو الترابطات حتى ارتقت إلى تكوين الحكومات مع تطور المجتمع وانتقاله من مرحلة الصيد إلى الرعى ثم الاستقرار على ضفاف الأنهار.

وقد لجأت هذه الحكومات إلى التأثير في المحكومين من خلال فنون النقش والرسم والشعر والعمارة، بالإضافة إلى استخدام تأثير رجال الدين والكتاب وكبار المسؤولين في إضفاء الهيبة على الحكام وكسب الولاء.

ولقد عرفت العصور القديمة محاولات بعض الأفراد لإشراك غيرهم فيما توصلوا إليه من أفكار، وإقناعهم بما انتهوا إليه من آراء ما كانوا ليقتنعوا بها لو لم تبذل معهم محاولات الإقناع والاستمالة والحث والتحريض وأحيانا الترغيب أو التهيب.

ولقد أدركت الحكومات الحديثة أهمية الاقناع والاستمالة في كسب ثقة وتأييد شعوبها من خلال تفسير القرارات والسياسات التي تتخذها وعرض الانجازات التي تحقّقها، والتصدي لمحاولات التشكيك والاثارة المعادية وحث الجماهير على المشاركة الفعالة والمثمرة في انجاح هذه السياسات وتحقيق الأهداف القومية.

ومن هنا تأتي أهمية الاقناع والاستمالة في تنمية المجتمع إذا استهدفت هذه العملية إثارة وعى المواطنين واهتماماتهم بالمشكلات الوطنية. وإذا نجحت في تحفيزهم على بذل الجهود، والاستجابة للسياسات، والالتزام بالأهداف التي تحقق التقدم والنمو السريع للمجتمع.

وتلعب وسائل الاتصال الجماهيرية دورا كبيرا في تهيئة الأذهان لتقبل التغيير في فترة قصيرة، إذا نجحت في تقديم النماذج المقنعة للسلوك الجديد بشكل طبيعي وغير مفتعل من خلال التحقيقات الصحفية والأعمال الفنية في الإذاعة والتلفزيون والتي تركز على هذا السلوك وتجعله مألوفا يمكن قبوله وممارسته.

٣- التربية والتعليم:

وتختص هذه الوظيفة بنقل التراث والمهارات الأساسية من جيل إلى جيل. وإذا كانت المدرسة والجامعة تلعبان دورا أساسيا في أداء هذه الوظيفة فإن وسائل الاتصال تقوم هي الأخرى بأداء هذا الدور بشكل مباشر حيناً أو غير مباشر أحياناً أخرى. فالبرامج التعليمية في وسائل الاتصال الجماهيرية تكمل دور المدرسة والجامعة وتضيف إليه في بعض الأحيان بحسن اختيار مقدم المادة التعليمية، ووسائل الايضاح التي يستخدمها، والجاذبية الخاصة التي تتمتع بها بعض هذه الوسائل، بالإضافة إلى التنوع الذي يتيح لغير المتخصصين في حقل معين أن يلموا بمعلومات جديدة عليهم من تخصصات أخرى.

كما لعبت وسائل الاتصال الجماهيرية في بعض المجتمعات دورا مساندا في محو الأمية أو منع من محيت أميتهم من الارتداد مرة ثانية ونسيان ما تعلموه. بل إن وسائل الاتصال كانت وما تزال تحفز الأميين إلى تعلم القراءة والكتابة من خلال فصول محو الأمية في بعض المجتمعات أو بمساعدة البرامج التي تقدمها الإذاعة والتلفزيون أو بالاعتماد الكلى على هذه البرامج.

٤- التنشئة الاجتماعية:

وتتصل هذه الوظيفة بالوظائف السابقة اتصالا وثيقا. كما تتفاعل وسائل الاتصال الجماهيرية مع غيرها من المؤسسات التربوية والثقافية القائمة في المجتمع في عزف لحن يستهدف إشراك الأفراد في الإطار القيمي لهذا المجتمع، فتبادل المعلومات، وانتشار الأخبار وتفسيرها، وتضمن البرامج الترفيهية أو التعليمية قيما معينة تساعد على تسهيل التفاعل بين الأفراد والجماعات وإيجاد أساليب تفكير تتلاءم مع التراث الاجتماعي.

ولكن يبقى الخطر دائما في استغلال هذه الوسائل الاتصالية بشكل يسيء إلى قيم أى مجتمع بقصد أحيانا أو غير قصد في بعض الأحيان. وكما تنتقل الثقافة من جيل إلى جيل داخل المجتمع الواحد عن طريق وسائل الاتصال والمؤسسات التربوية والثقافية فهي تنتقل أيضا من مجتمع إلى آخر يختلف في ثقافته وتراثه عن المجتمع الأول. وتمثل الروافد الأساسية للثقافة الخارجية في البعثات الخارجية والأفلام الأجنبية والمسلسلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والكتب والموسيقى والأغاني وكافة أشكال الفنون التي تعبر عن معان وأفكار وعادات وتقالييد أجنبية توجه أنماط السلوك في هذه المجتمعات. ومن الثابت أن التقاء الثقافات بما يحمله من تأثيرات متبادلة يمكن أن يساهم في تحقيق التطور الثقافي للشعوب المختلفة إذا حدث ذلك بغير استعلاء أو انهيار من جانب ثقافة معينة بثقافة أخرى. فحينما يكون الانسياب الثقافي للشعوب طبيعيا ومتبادلا فإن ذلك يساعد على زيادة التفاهم العالمى من خلال معرفة الشعوب لمخططات الحياة التي توجه أنماط السلوك السائدة في

المجتمعات الأخرى. ويؤدي هذا التفاهم إلى تقبل الاختلافات الأساسية بين أنماط السلوك السائدة في المجتمعات المختلفة، وهذا بدوره يساعد على تأكيد أواصر المودة والصداقة بين الشعوب وهو أمر يحقق في حالة استمراره السلام العالمى.

وتستطيع وسائل الاتصال الجماهيرية من خلال ما تقدمه من موضوعات تتصل بمخططات الحياة في المجتمعات الأخرى أن تنقل المواطنين من عالمهم المحدود إلى عالم أرحب وأوسع. ويؤدي هذا الانتقال إلى معرفة هؤلاء المواطنين بأساليب الحياة في بعض المجتمعات المتقدمة فيمنو لديهم الاستعداد للأخذ عنها كما تنمو عندهم القدرة على التقمص الوجداني أى القدرة على تصور الفرد لنفسه في ظروف الآخرين أو تصوره لدوره وأدوار الآخرين في المجتمع.

وحينما يصل الأفراد إلى هذه المرحلة يصبح المجتمع مهيناً للانتقال من المرحلة التقليدية إلى المرحلة العصرية. فالشخصية المتطورة تعزف عن الأنماط التقليدية في السلوك وتقبل على الأنماط العصرية الجديدة التى تعبر عن ثقافات متطورة. وتقوم وسائل الاتصال الجماهيرية بنشرها لهذه الثقافات بمضاعفة التطور الاجتماعى والإسراع بنشر الأفكار الجديدة وتهيئة المجال للتنمية الشاملة.

ولكن الأمر لا يسير دائماً على هذا النحو، فحينما تسعى القوى الكبرى في هذا العالم إلى فرض ثقافتها على المجتمعات النامية لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه من خلال القوة المسلحة، يظهر بجلاء الوجه البشع للاستعمار الجديد الذى يسعى من خلال الأجهزة الدبلوماسية الدعائية والثقافية إلى تحقيق أهداف مرسومة للتخريب الثقافى في الدول النامية.

وهنا تكمن الخطوة إذا تحول الانسياب الثقافى الطبيعى إلى تدفق ثقافى موجه للتأثير على شخصية الأمة وطمس معالم ثقافتها. وقد استطاعت اليابان

وهى دولة شرقية بلغت ذروة التقدم العلمى والتكنولوجى أن تحافظ على شخصيتها إلى حد بعيد، رغم المحاولات الأجنبية للضغط عليها والتأثير على ثقافتها.

وهنا تبقى مسئولية وسائل الاتصال الجماهيرية خلال مرحلة الانتقال من التخلف إلى العصرية كحارس أمين يحسن اختيار ما ينشر وما يذاع من الأعمال الفنية التى يتم إنتاجها محليا أو خارجيا، والتى قد تسمى بقصد أو بغير قصد إلى مسيرة المجتمع السلمية نحو التقدم والرخاء؛ إذا ما تعارضت مع تراث الأمة وثقافتها، أو استهدفت طمس معالم شخصيتها، وتدمير روحها القومية.

٥- الإعلان:

يشكل الإعلان دخلا أساسيا لمعظم وسائل الاتصال الجماهيرية فى الدول النامية والمتقدمة على السواء. ولا تستطيع الصحف والإذاعات ومحطات التليفزيون فى بعض الدول أن تستمر فى أداء دورها إذا هبطت حصيلة الإعلان بدرجة أو بأخرى.

ويلبى الإعلان فى نفس الوقت حاجة أساسية عند المعلن والمستهلك على السواء فى بعض الحالات. ولكن يبقى بعد ذلك الجانب الآخر للإعلان حينما يثير تطلعات الأفراد من ذوى الدخول المحدودة فى بعض الدول النامية إلى سلع استهلاكية تستنزف دخولهم، أو تثير الاحباط لديهم إذا عجزوا عن شرائها. وقد يصبح الإعلان سلاحا ذا حدين، فهو من ناحية أخرى يمكن أن يستخدم كأداة للضغط على الوسيلة لعدم نشر الحقيقة فى بعض الأمور التى تخص المعلن أو التحيز إليه بأى شكل من الأشكال.

٦- التسلية والامتناع والترفيه:

تحرص وسائل الاتصال الجماهيرية على القيام بهذه الوظيفة آخذه فى الاعتبار المنافسة الشديدة بين كل وسيلة منها بل بين كل قناة من قنوات هذه

الوسيلة للاستحواذ على الجماهير وربطهم بهذه الصحيفة أو تلك أو بهذه القناة الإذاعية أو التليفزيونية.

وتشتد هذه المنافسة في أوقات معينة من العام تختلف من مجتمع إلى آخر. ويستغل بعض المبدعين في الدول النامية الأعمال الفنية الهادفة في تقديم العون والمساندة للقائمين على أمر الحملات الإقناعية في المجالات المختلفة لحث الأفراد على التغيير ومواكبة السلوك العصري. ولكن البعض الآخر لا يهتم من هذه الأعمال سوى تحقيق الربح المادى السريع بغض النظر عن الفائدة التى يمكن أن تتحقق للمجتمع من هذه الأعمال الترفيهية والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى الاضرار بالسلوك الإنتاجى الرشيد.

كما تروج الدول الكبرى للأعمال الترفيهية التى تنتج فيها وتستغلها في إعاقه التنمية والتطور في المجتمعات المتخلفة وتحقيق التبعية الثقافية لها. وإذا كانت الأعمال الترفيهية تمثل وظيفة أساسية من وظائف وسائل الاتصال الجماهيرية لتجديد نشاط الجماهير وتسليتهم في أوقات الفراغ فمن الضروري أن يتم اختيار هذه المواد بشكل يتلاءم مع قيم كل مجتمع ولا يتعارض مع خطط التنمية التى يأخذ بها. بل إنه من الضروري استغلال برامج التسلية والترفيه في ترقية الذوق العام، والترويج للأعمال البناءة التى ترفع من قيمة النماذج الصالحة وتؤكد على أهميتها في تحقيق التقدم والرخاء للمجتمع.

رابعا : تأثير الاتصال :

اثبتت الأبحاث المعملية والميدانية التى أجراها علماء الاتصال أن قدرة وسائل الاتصال على خلق آراء عن الموضوعات الجديدة أكبر من قدرتها على تغيير الاتجاهات القائمة. كما أن قدرة هذه الوسائل على التدعيم أكبر أيضا من قدرتها على التغيير، لأن فاعلية وسائل الاتصال في حالة مهاجمة رأى السائد أقل بكثير من فاعليتها حينما تسعى لتأييد هذا الرأى.

وقد لاحظ (لزرسفيلد وبيرلسون وجوديه) أنه حينما تؤدي وسائل الاتصال إلى حدوث تحول فإن هذا التحول يحدث عن طريق إعادة تعريف الموضوعات، فالموضوعات التي لم يفكر فيها الناس من قبل أو لم يهتموا بها كثيرا يصبح لها أهمية جديدة حينما تركز على الحملة الدعائية.

كما اكتشف (وابلز وبيرلسون) أنه في حالات التحول التي يرجع سببها إلى القراءة يحدث التغيير عادة نتيجة لتدعيم اتجاه له صلة بالاتجاه الأصلي - وإن كان ثانويا أو غير هام - مما يجعله في النهاية يسيطر ويتغلب على هذا الاتجاه. وذلك لأن الاتجاهات تتضارب في هذه الحالة وحينما تتضارب الاتجاهات عند الفرد تضعف الوسيلة التي تعمل على التدعيم ويصبح الفرد أكثر استعدادا للتحول. والهجوم الجانبي على الآراء السائدة ما هو إلا محاولة لبناء آراء جديدة تتفادى الاصطدام المباشر بالآراء الموجودة، والتي قد تؤدي إلى تنشيط القوى الوسيطة التي تعمل على التدعيم وتمنع التحول.

ونحن لا نستطيع أن نعزل تأثير المستوى التعليمي للفرد عن هذه الدراسات فما يمكن أن ينتج عنه تضارب في الاتجاهات وتنافر يجعل الفرد الذي نال حظا من التعليم يسعى إلى خفض هذا الصراع بين القديم والجديد، والتحول إلى الجديد إذا ثبتت له فائدة التحول، نقول أن هذا قد لا يحدث في حالة الفرد الأمي أو الذي نال حظا ضئيلا من التعليم، بل قد يدفعه هذا التضارب إلى إهمال المشكلة برمتها. ولذلك يجب أخذ هذا العامل في الاعتبار عند تطبيق هذا الأسلوب.

تأثير قادة الرأي:

وقد اثبتت بعض الدراسات أن وسائل الاتصال الجماهيرية لا تمارس تأثيرها على الأفراد في جميع الأحوال بشكل مباشر، وأن سريان المضمون لا يتجه إلى أفراد المجتمع كذرات منفصلة، ولكنه يصل إلى قادة الرأي في هذا المجتمع وهؤلاء يقومون بنقل هذا المضمون إلى الآخرين بعد إضفاء فكرهم الخاص على الرسالة الإعلامية أو الإقناعية. وافترض هؤلاء الباحثون أن

انتقال المعلومات يتم على مرحلتين، وأن تأثير الاتصال الشخصى المباشر يفوق تأثير الاتصال الجماهيرى غير المباشر.

وقد توصل (كاتز) من استعراضه لهذه الدراسات إلى النتائج التالية:

١- انتماء قادة الرأى والأفراد المتأثرين بهم إلى جماعات أولية واحدة كالأسرة والأصدقاء ورفقاء العمل.

٢- أنه بينما يكون قائد الرأى أكثر اهتماما فى أحد المجالات التى تميزه وتجعله يؤثر فإن الأفراد المتأثرين به قد يكونون بعيدين جدا عن الاهتمام بهذا المجال.

٣- إن المؤثرين والمتأثرين قد يتبادلون الأدوار فى مختلف مجالات التأثير.

٤- يقوم قائد الرأى بجعل الجماعة على اتصال بالعالم الخارجى (عن الجماعة) فيما يهتمها فى دائرة اهتمامه.

وقد أضاف (جيمس بالمور) (١٩٦٥م) إلى هذه الدراسات بعدا جديدا حيث طرح نظرية الانسياب الاتصالى المتعدد المراحل (Multi Step Flow of Communication) وفيما يلى المعالم الرئيسية لهذه النظرية:

١- إن انسياب الاتصال لا يصل بالضرورة إلى عدد قليل وإنما قد يصل إلى أعداد كبيرة.

٢- إن عملية انسياب الاتصال قد تختلف من خطوه إلى خطوه، فقد تقلل كل خطوه المقاومة للفكرة الجديدة وتزيد درجة انتشار الرسالة الأصلية بتعود أناس أكثر وأكثر عليها، وممارسة بعضهم لها.

٣- إن قيادة الرأى قد تظهر فى أى مرحله من مراحل الانسياب وليس بالضرورة فى المرحلة الأولى.

٤- إن سريان المعلومات قد يأخذ أكثر من مرحلتين فقد لا تصل الرسالة إلى قائد الرأي مباشرة من وسائل الاتصال، وإنما قد تصل إليه في المرحلة الثانية والثالثة، ومع ذلك ينشط قائد الرأي لنشر الرسالة أو الفكرة المستحدثة بين أكبر عدد من تابعيه.

٥- إن هناك فئات أخرى غير فئة قادة الرأي تنقل المعلومات إلى الآخرين.

وقد برزت في السبعينيات من القرن العشرين دراسات وضع الأجندة التي تؤكد على دور وسائل الاتصال في وضع وترتيب أولويات القضايا بالنسبة للجماهير وقد أثبتت هذه الدراسات وجود علاقة إيجابية بين ما تركز عليه وسائل الاتصال وبين ما يعتبره الجمهور شيئاً هاماً. وهذه النتيجة لها أهميتها في مجال التنمية حيث أنه يمكن لوسائل الاتصال من خلال تأكيدها وتركيزها على قضايا معينة أن تثير اهتمام الجماهير، وتجعلها تفكر في أنماط السلوك المرتبطة بهذه القضايا، وقد تصل بعد ذلك إلى مرحلة الممارسة الفعلية لهذه الأنماط السلوكية.

وقد تناولت بعض الدراسات عملية انتشار الأفكار الجديدة في إطار ما يعرف بدراسات التبني (Adoption) والتي بدأت في الأربعينات من القرن الماضي لقياس مدى تقبل المزارعين للأفكار المستحدثة. فقد تنبه (رايان وجروس) إلى أن تبني الفكرة الجديدة يتكون من أربع مراحل تبدأ بالشعور بالفكرة، ثم الاقتناع بفائدتها، ومحاولة تقبلها، وأخيراً التبني الكامل لها. وذلك في الدراسة التي قاما بها في موضوع انتشار فكرة إقبال الزراع على بذور الذرة الهجين.

وليس ثمة اتفاق كامل فيما يختص بعدد المراحل التي تتضمنها عملية التبني للأفكار المستحدثة، وإن كان ثمة قبول عام لفكرة المراحل وكذلك لفكرة أن التبني للفكرة الجديدة قلما يأتي نتيجة لقرار (عفوي). وغالباً ما يتم التبني الكامل مروراً بالمراحل التالية التي اقترحها (بيل وبوهلين).

١- مرحلة الادراك:

في هذه المرحلة يدرك الفرد الفكرة الجديدة ويسمع عنها لأول مرة. وقد أثبتت الدراسات التي أجريت في مجال انتشار الأفكار الجديدة فعالية وسائل الاتصال الجماهيرية في نشر المعلومات المتعلقة بالفكرة المطروحة.

٢- مرحلة الاهتمام:

وفي هذه المرحلة يتزايد اهتمام الفرد بالتعرف على تفاصيل أكثر عن الفكرة، ويسعى للحصول على معلومات وافية عنها. وقد يلجأ إلى قادة الرأي أو من سبق لهم تجريب الفكرة عملياً للتأكد من مزاياها ومعرفة إجراءات التطبيق.

كما أنه قد يستعين بالمنشورات أو الكتيبات التي تتناول الموضوع والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير إذا اتقن استخدامها وأحسن عرض المعلومات بها.

٣- مرحلة التقويم:

وفي هذه المرحلة يزن الفرد الفكرة الجديدة على ضوء البدائل الأخرى، ويربط بين المعلومات التي وصلت إليه وظروفه الخاصة. وقد يبحث عن معلومات أكثر، كما أنه يلجأ إلى جماعته الأولية أو أصدقائه أو أقاربه. ثم يعود للتقويم مرة أخرى حتى يصل إلى قرار في النهاية إما بتقبل الفكرة ومحاولة تجربتها أو استبعادها تماماً والبحث عن بديل آخر. ومن أهم العوامل التي تؤثر على تقبل الفرد للفكرة المطروحة مدى توافقها مع الاتجاهات الأساسية والنظام القيمي الذي يتمسك به متلقي الرسالة.

٤- مرحلة التجريب:

وفي هذه المرحلة يبدأ الفرد في تجربة الفكرة عملياً بعد أن يتخذ قراره في مرحلة التقويم بفائدها وملاءمتها لظروفه الخاصة. وغالباً ما تكون التجربة على نطاق محدود للتحقق من جدوى التطبيق.

٥- مرحلة التبنى أو الممارسة الكاملة:

عند التأكد من مزايا استخدام الفكرة بعد عملية التجريب المحدودة يبدأ الفرد في ممارسة السلوك المرتبط بهذه الفكرة بشكل طبيعي مستمر. ولكن ذلك لا يقضى على احتمال تعديل هذا النمط السلوكي الجديد في إحدى حالتين:

الأولى: أن يجد نمطا أفضل منه، **والثانية:** إذا نتج عن هذا النمط في أى وقت آثار غير مرضية.

ويتضح من هذه الدراسات أن الدور الفعال لوسائل الاتصال الجماهيرية في نشر الأفكار الجديدة يتركز بصفة أساسية في المرحلة الأولى، بالإضافة إلى كونه عاملا مساعدا للاتصال الشخصي في المراحل التالية، بينما يلعب الاتصال الشخصي الدور الأكبر في إثارة الاهتمام والتقبل للفكرة الجديدة، ومحاولة تجريبيها والتبنى الكامل لها في نهاية الأمر.

ويؤكد (بيل وبوهلين) أنه ليس من الضروري أن يمر الفرد بكل مرحلة تماما قبل أن ينتقل إلى مرحلة أخرى، وهذا التقسيم هو لأغراض الدراسة. كما أن الفترة الزمنية التي يستغرقها الإنسان للوصول إلى مرحلة الممارسة تتوقف على مدى بساطة أو تعقيد الفكرة وما إذا كانت تحتاج إلى تغيير في مجموعة أنماطه السلوكية واتجاهاته أو تتمشى مع أنماط السلوك الحالية.

وكذلك ما هو مقدار وضوح الهدف الذى سيتحقق للإنسان من تغير سلوكه والجزاء العاجل أو الآجل الذى يحققه هذا التغير.

وقد أكد نموذج (روجرز وشوميكير) فيما بعد على أهمية وسائل الاتصال الجماهيرية والقنوات الشخصية من خلال قادة الرأى في عملية التحديث، واشترطا لذلك أن يكون النظام القائم في المجتمع راغبا في التغير ولكن حينما يكون هذا النظام تقليديا لا يستطيع قادة الرأى أن يمارسوا دورهم في التحديث.

خامسا : اتجاهات الاتصال التنموى :

اجرى علماء الاتصال فى الدول الغربية عددا من الدراسات التى حاولت أن تتعرف بشكل أو بآخر على دور الاتصال فى تنمية المجتمعات المتخلفة.

وقد تعرضت هذه الدراسات للنقد فى بعض هذه النتائج التى انتهت إليها من جانب من قاموا بها حيناً ، ومن جانب آخرين فى نفس هذه الدول، ثم من جانب الباحثين الجدد فى العالم الثالث فى آخر الأمر. ونستعرض فيما يلى أبرز هذه الدراسات لتتعرف على اتجاهات الاتصال التنموى فى الفكر الغربى:

١- ليرنر وزوال المجتمع التقليدى:

وضع ليرنر تعريفاً للتحضر قال فيه: انه اتجاه دنيوى عقلانى ينقل الأفراد من الحياة التقليدية إلى حياة عصرية تزداد فيها مساهمة الأفراد فى الشؤون العامة للمجتمع أو ما يعرف بالمشاركة السياسية، وفى خلال هذه العملية يبدأ المجتمع التقليدى فى الزوال.

وقد توصل ليرنر إلى أن هذه العملية تجتاز ثلاث مراحل رئيسية الأولى تتصل بالتحضر عن طريق تكوين المدن وهى مرحلة ضرورية لنشأة الاقتصاد الحديث.

وفى نطاق المدن، وفى داخل البيئة الحضرية تتطور المرحلتان التاليتان وهما: التعليم والإعلام. فالتعليم من المهارات الأساسية لاعداد الفرد للقيام بواجباته وزيادة قدراته على التفاهم والاستفادة من وسائل الاتصال. كما أن الإعلام ينقل الفرد من العالم المحدود الذى يعيش فيه إلى مجالات ارحب وأوسع.

ونتيجة للتفاعل بين هذه العوامل الثلاثة التحضر والتعليم والإعلام تنمو الشخصية العصرية فى المجتمع. وتتميز هذه الشخصية بالقدرة على التخيل والتقمص الوجدانى (Empathy) أى قدرة الانسان على تخيل دوره ودور الآخرين فى المجتمع.

وبدون هذه القدرة لا يستطيع الفرد أن يدرك معنى التغيرات التي تحدث في المجتمع ويتضاءل تأثير الاتصال الذي تقوم به وسائل الاتصال لتوضيح مغزى التطورات أو التغيرات الجديدة، وبالتالي تتضاءل قدرة الأفراد على المشاركة السياسية.

وتمثل هذه النظرية واقعا شهدته المجتمعات الغربية خلال مراحل تطورها. أما بعد ذلك فقد أصبح من الطبيعي أن ينمو التعليم والإعلام في غير المناطق الحضرية نتيجة للتطور السريع في وسائل الاتصال والمواصلات الذي شهدته معظم المجتمعات النامية. فالتطور التكنولوجي الحديث يختلف عن التطور الذي ساد في الماضي وقد انعكس هذا بشكل كبير على وسائل الاتصال التي تغلغت بشكل سريع داخل المجتمعات وأصبح من الممكن في ظل تخطيط واعٍ أن تقوم هذه الوسائل بدور هام في خطط التنمية الوطنية.

كما اهتمت هذه النظرية باختلاف ظروف المجتمعات النامية والثقافات السائدة فيها عن ظروف المجتمعات الغربية خلال مراحل تطورها، وهو ما يستتبع ضرورة فهم الظروف الخاصة بكل مجتمع في ضوء القيم والتقاليد التي تشكل ثقافته وتوجه مخططات السلوك لأفراده.

٢- روجرز يراجع نفسه:

قدم روجرز وشوميكر نموذجا للاتصال التنموي في عام (١٩٧١) تجاهلا فيه الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع وركزا فيه على توجيه الاتصال من أعلى إلى أسفل عن طريق الوسائل الجماهيرية وقادة الرأي ولم يوضحا فيه أهمية الاتصال من أسفل إلى أعلى من خلال الدراسات والبحوث التي تستهدف التعرف على آراء الجماهير والمشكلات التي تواجه إقبالهم على التغيير وتبنيهم لأنماط السلوك الجديدة.

وقد نقد روجرز نفسه في عام (١٩٧٦) واعترف بأن النموذج السابق لا يلائم المجتمعات النامية. وأكد على أهمية المشاركة الشعبية في التخطيط

للتنمية وتنفيذها، وضرورة مراعاة الظروف الخاصة لكل مجتمع بحيث تنبع أفكار التنمية من المجتمع نفسه على ضوء الاحتياجات الخاصة والقيم السائدة فيه.

٣- نموذج القرار والموقف:

أكد جروننج (Gruning) في نموذج "القرار والموقف" أن الاتصال قوة متممة للتنمية، وأن هذه القوة لا تصبح عاملاً رئيسياً ما لم تتحقق التغيرات الجوهرية في البنية السياسية ومن ثم يستطيع الاتصال أن يمارس تأثيره على الجماهير.

فالتغيير يخلق الحاجة إلى الاتصال ومن ثم يجب أن يتقدم التغيير أولاً وبعد ذلك يأتي دور الاتصال فيوسع ويدعم نتائج ذلك التغيير. ويرى هذا النموذج أن الأفراد سيطلبون المعلومات عندما يدركون المشكلة، وأن هذه المعلومات سوف تنحصر حول البدائل المتاحة لهم في ضوء الظروف الخاصة بمجتمعهم.

ولعل النقد الأساسي الذي يمكن أن يوجه إلى هذا النموذج هو افتراض أن القائمين على أمر وسائل الاتصال الجماهيرية ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع وأنهم أكثر حرصاً على مصالح هذه الطبقة. ومن ثم يتنبأ جروننج أن وسائل الاتصال التنموي سيكون تأثيرها ضعيفاً لأنها لا تعبر عن مصالح غالبية الجماهير في المجتمع.

النموذج الاتصالي العربي :

تجاهلت معظم النماذج التي قدمت للاتصال التنموي من جانب علماء الغرب الواقع الذي تعيشه الدول النامية والظروف الثقافية والاجتماعية

التي تحكم سلوك الأفراد في هذه الدول. كما غرقت بعض النماذج التي قدمها علماء الدول النامية في مثاليات لا يمكن أن تتحقق كالنموذج العالمي للتنمية الذي وضعه عناية الله عام (١٩٧٦) وأبرز من خلاله ثلاثة افتراضات هي:

١- الثروة في أي مجتمع ملك لجميع أفراد هذا المجتمع وينبغي أن توزع على هؤلاء الأفراد بالتساوي. وما ينطبق على الدولة يسرى على العالم كله وهذا يعنى توزيع الثروات في المجتمع العالمي على جميع الدول المكونة لهذا المجتمع.

٢- ان الدول النامية ليست مسئولة تماما عن تخلفها ولا ينبغي أن تتحمل وحدها مسؤولية هذا التخلف.

٣- أن التغيير السياسى في المجتمعات النامية هو أساس البناء السياسى والاقتصادى لهذه الدول.

والنموذج الذى نقتحه للاتصال التنموى فى العالم العربى ينبع أساسا من تقديرنا للظروف التاريخية والاقتصادية والثقافية التى أسهمت بشكل واضح فى تكوين سمات متميزة للشخصية العربية. وهذا النموذج لا يهمل الاختلافات الفرعية بين دول العالم العربى ولا يتجاهل التناقضات السياسية أو الاقتصادية التى تحول فى بعض الأحيان دون تحقيق الاتفاق على إطار موحد للعمل فى المجالات الداخلية أو الخارجية. وهو يسعى فى حدود إمكانيات الحركة الواقعية إلى الاستفادة من عوامل التوحد وتجنب الآثار السلبية لعوامل التمزق والتفرق.

ويقوم النموذج أساسا على تحقيق التفاعل المستمر بين الأداء العملى والاتصال التنموى دون تجاهل للتراث الثقافى التاريخى والأوضاع المعاصرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وإداريا فى كل مجتمع من المجتمعات العربية.

ويلعب الاتصال الصاعد دورا هاما في إنجاح التفاعل المستمر بين الأداء العملي. والاتصال التنموي بشقيه الصاعد والهابط. ويؤكد النموذج على أهمية التكامل العربي على المدى القريب والبعيد في دفع مسيرة التنمية بخطى أسرع من تلك التي تحقّقها المسيرات الفردية لكل دولة من دول العالم. ويحرص هذا النموذج على تحقيق أقصى فائدة ممكنة من التقدم العالمي في ظل الظروف الدولية المتغيرة لدعم التنمية الشاملة في العالم العربي.

ويقوم النموذج الذي يمكن أن نسميه بالنموذج البنائي الاتصالي العربي على التساؤلات التالية:

١- من نحن؟

٢- ماذا نريد؟

٣- لماذا نتميز عن غيرنا؟

٤- لماذا يتميز غيرنا عنا؟

٥- ما هي امكانيات التفاهم بيننا؟

٦- ماذا حققنا على طريق التنمية؟

ويحكم هذا النموذج في جميع مراحل عملية اتصال مستمرة على مختلف المستويات. اتصال بالماضي والحاضر لمعرفة سمات الشخصية العربية بكل عناصرها السلبية واليجابية. اتصال بالواقع لمعرفة قدراتنا واتجاهات التغيير الذي نسعى إليه. اتصال بالغير لمعرفة نواحي التقدم والتخلف عندنا وعندهم. اتصال مستمر بين قادة المجتمع ومفكره وجماهيره لتحقيق المشاركة في دراسة الموقف واتخاذ القرار والالتزام بالسلوك الذي يتمشى مع القرارات والسياسات التي تم الاتفاق عليها. مراجعة مستمرة لما تحقق على طريق التنمية لمعرفة نواحي القصور والقوة فيما انجزناه والاستفادة من الايجابيات وتجنب السلبيات في المراحل التالية.

والاتصال الذى نهتم بدراسته فى هذا النموذج هو ذلك النوع من الاتصال الجماهيرى المعنى بتحقيق التفاهم والتفاعل بين قادة المجتمع ومفكره ومبتكرى التجديد فيه والجماهير العريضة التى تملك القدرة على التغيير وتستفيد من نتائجه. والاتصال هنا يقوم على تبادل الرسائل بصفة مستمرة ويعتمد على الوسائل المباشرة وغير المباشرة. فالمفكرين ومبتكرى التجديد فى المجتمع يطرحون أفكارهم على قادة المجتمع والجماهير من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية وأحيانا عن طريق الاتصال الشخصى. وقادة المجتمع يطرحون تصوراتهم وسياساتهم على الجماهير والمفكرين وقادة الرأى من خلال الاتصال الجماهيرى والشخصى معا. والجماهير تعبر عن رأياها من خلال الاتصال الجماهيرى ومن خلال البحوث المستمرة التى تنقل آمالها وتصوراتها لحل المشكلات وبناء التقدم.

وهكذا نجد أن دور وسائل الاتصال الجماهيرية فى دفع عجلة التغيير هام وأساسى. فهى المنبر الذى تعتليه كافة الأطراف من قادة رسميين ومفكرين وقادة رأى وجماهير. وهى التى تقوم بوظيفة التعبير الموضوعى عن كافة الأطراف ولكافة الأطراف.

وهى التى تثير النقاش وتحرك الأذهان وتوسع نطاق المشاركة الجماهيرية فى تناول القضايا العامة والاهتمام بها. وهى قبل كل هذا وبعده الوسيلة الفعالة فى خلق الشعور بالانتماء إلى وطن وإلى أمة، والاستعداد للتضحية بالذات فى سبيلها.

وفى النموذج البنائى الاتصالى العربى لابد أن تبذل الدولة (القيادة) أقصى جهد لها فى تدبير الاعتمادات الداخلية والخارجية، وتقديم القدوة فى ترشيد النفقات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من أجل إنشاء عناصر البنية الأساسية وإحداث تغيير مادم ملموس لتشجيع الجماهير على تقديم التضحيات اللازمة من جانبها لانجاح التنمية. وفى هذه الحالة يستطيع الاتصال أن

يمارس دوره بفعالية حيث يجد واقعا طبييا يتحدث عنه، وأرضا صلبة يقف عليها، وبناءا قويا ينطلق منه.

وقد يتطلب الأمر إصدار تشريعات أو وضع تنظيمات معينة للمحافظة على الإنجازات التي تحققت أو تطويرها بشكل معين، وهنا أيضا يلعب الاتصال دورا رئيسيا في الإعلام عن هذه التشريعات وتلك النظم والإقناع بها ومعرفة ردود فعل الجماهير بالنسبة لها. وهكذا تكتمل دائرة البناء والاتصال وتتتابع حلقاته بين مبتكرى التجديد والقيادات الرسمية وقادة الرأي والجماهير لتشخيص الواقع باستمرار، والانتقال من مرحلة إلى أخرى على طريق التنمية والتقدم.

وإذا كان هذا النموذج يتسع لامكانية تطبيقه على الدول العربية إذا تحققت لها في المستقبل إمكانيات الوحدة أو التقارب في السياسات العامة فهو لا يشترط لنجاح تنفيذه تجمعا من نوع معين. فنقطة البدء فيه هي الكيان التنظيمي القائم لكل دولة على حدة. ومن خلاله تستطيع أى دولة أن تحقق لنفسها درجة معينة من التطور إذا نجحت في تحويل النموذج إلى واقع فعلى. لكنه من المؤكد أن درجة التطور سوف تكون أعلى بكثير كلما تضافرت الجهود بين أكثر من دولة لتحقيق التنمية الشاملة فيها والاستفادة من الامكانيات المتميزة لكل منها لتحقيق التكامل بين الموارد المادية والبشرية والاستفادة من هذا التكامل في دفع عملية التنمية بهذه الدول. كما أن تكاتف أكثر من دولة في العمل المشترك يحقق لهذه الدول وزنا أكبر في التعامل الدولي وامكانية الاستفادة من الأوضاع الدولية بشكل أفضل.

ولما للدول العربية من تراث حضارى راسخ الجذور، وموقع جغرافى متميز منذ أقدم العصور، فقد تعرضت هذه الدول باستمرار لأطماع الطامعين ومحاولات التفرقة والتمزيق، وهو أمر يهدد جهود التنمية ويضعف من اثارها. لذلك فنحن نرى أن التجمع العربى يمثل ضرورة حتمية لتنمية سريعة تواجه التحديات الدولية وتتغلب على الدسائس والمؤمرات التى تستهدف تدعيم عناصر التخلف والتبعية.

سادسا : بحوث الاتصال والتنمية في النموذج الاتصالي العربي :

وإذا كنا قد تحدثنا عن الاتصال الإعلامي والاقناعي من أعلى إلى أسفل فمن الضروري أن نشير في هذا النموذج إلى أهمية الاتصال الصاعد من أسفل إلى أعلى. فلم يعد يكفي أن توجه آلاف الرسائل إلى الجمهور لكي نقول أن الاتصال قد تم، فقد يحدث النشر ولا يتعرض له الجمهور المستهدف، ومعنى هذا أن الاتصال لم يتحقق. كما قد يحدث التعرض ولكن إدراك الجمهور للرسالة قد يختلف عما قصد إليه المرسل. ومن الممكن أيضا أن تكون الرسالة بعيدة إلى حد كبير عن الاتجاهات السائدة، أو أنها قد تتضمن رموزا غريبة عن الإطار المرجعي لأفراد الجمهور، ومعنى ذلك أن التأثير الذي ستحققه الرسالة لن يكون في صالحها. وإذا كان التعرف على الآراء والاتجاهات السائدة بين الجماهير وكذلك رجوع الصدى الذي يحدث نتيجة للرسائل التي توجه من وسائل الاتصال الجماهيرية يمثل عاملا أساسيا هاما في تحقيق التفاهم بين قيادة الدولة وجماهيرها، فإنه يعتبر أكثر أهمية وضرورة في الدول التي تسعى إلى التغيير السريع لاجداث التنمية الشاملة للأسباب التالية:

- ١- أن الدولة التي تأخذ على عاقبتها عملية دقيقة كالتغيير الاجتماعي ينبغي أن تعمل في وضح الحقائق. ومعنى هذا أنه لا بد من التعرف على الآراء والاتجاهات لكي يكون التخطيط الإعلامي قائما على ركائز علمية محددة.
- ٢- ان الدولة النامية لا تملك أن تضيع مواردها على حملات فاشلة أو ذات أثر ضعيف، فالامكانيات المتاحة لمعظم الدول النامية محدودة، وهذا يحتم عليها أن تستفيد من هذه الامكانيات إلى أقصى مدى ممكن، وأن توجه الاعتمادات المخصصة للحملات الإعلامية وهي غالبا قليلة إلى أوجه الصرف التي تحقق الأهداف المرجوة.

٣- تباين فئات الجماهير في الدول النامية، فضلا عن تباين المستوى بين القائم بالاتصال والجماهير المستهدفة من الحملة الإعلامية. وهذا يتطلب التعرف باستمرار على ردود الأفعال المختلفة لموضوعات الحملة، وقياس الأثر الذي حققته أو الذي لم تنجح في تحقيقه، وأسباب ذلك لادخال التعديلات المناسبة على الحملة الإعلامية لكي تحقق أهدافها.

٤- الجماهير في الدول النامية تتغير تغيرا سريعا. وهي تتطلب قدرا كبيرا من الاتصال أثناء فترة التغيير. وهذا الاتصال لابد أن يدعم التغيير الذي يخدم التنمية، وأن يتوافق معها كما أنه من الضروري أن يعمل على إضعاف الدوافع المعوقة للتنمية. وهذا كله لابد أن يتم وفقا لمراحل زمنية محددة تتلاءم مع مدى التقدم الذي تحققه الدول النامية.

والخلاصة أن بحوث الاتصال الجماهيري لم تعد أمرا أكاديميا، وإنما أصبحت مسألة ذات أهمية عملية لا حد لها. فمن خلالها نتعرف على كيفية حدوث التجديد في ثقافة معينة، وأساليب التأثير على الجماهير المختلفة طبقا لخصائص كل منها، وكذلك تأثير وسائل الاتصال المختلفة تبعا لفئات الجمهور المستهدفة، والعادات السائدة بينها.

سابعاً : التخطيط الإعلامى التنموى:

لتحقيق أقصى قدر من التأثير باستخدام وسائل الاتصال الجماهيري والشخصي في تشكيل أنماط السلوك الدافعة لنجاح التنمية ينبغي أن تكون هناك خطة محددة تتضمن ما يلي:

١- الأهداف الرئيسية التي تحقق التغلب على التحديات المعوقة للتنمية.

٢- تحديد الجماهير المستهدفة والتعرف على خصائصها الأولية.

٣- الخصائص العامة لوسائل الاتصال من حيث ملاءمتها للجمهور المستهدف وصلاحياتها لنقل الفكرة الجديدة، ودرجة انتشارها، وقوة تأثيرها، وإمكانية المتابعة والتوجيه للقائمين عليها.

٤- معرفة دقيقة بالاتجاهات والآراء السائدة والدوافع التي تقوم عليها هذه الاتجاهات، لأنه من الثابت علمياً أن التصدى المباشر للاتجاهات السائدة والراسخة قلما يأتي بالنتيجة المرجوة. حقيقة أنه من الممكن في ظل استراتيجية اتصالية سليمة أحداث تحول تدريجي (Canalizing) في الاتجاهات القائمة، ولكن هذا التحول لا يتم على الوجه الأكمل إلا إذا عرفت الدوافع المؤيدة لأنماط السلوك السائدة وبالتالي يكون التخطيط لإضعاف هذه الدوافع وتنشيط الدوافع المضادة ودعمها.

٥- الأدوار المحددة لكل وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري والشخصي في ضوء معرفة الجمهور المستهدف، وخصائص الفكرة المراد نشرها والمدة الزمنية الأمثل لتحقيق الهدف، وكذلك الموارد المالية المحددة طبقاً لأوليات الأهداف.

٦- تحديد وسائل التقييم (Evaluation) التي تكفل متابعة تنفيذ الخطة الإعلامية وتحديد مدى التقدم الذي تحققه أو الفشل الذي تصادفه ومعرفة الأسباب في الحالتين لإجراء التعديلات الضرورية ضماناً لتحقيق الهدف بأقل جهد وفي أقصر وقت ممكن وبأقصى قدر من النجاح.

وإذا كانت دراسات التبنى قد أوضحت دور كل من الاتصال الجماهيري والشخصي في نشر الأفكار الجديدة، فمن الضروري أن نؤكد هنا على الحقائق التالية:

١- إن استخدام الوسائل الجماهيرية جنباً إلى جنب مع الاتصال الشخصي المباشر يزيد من سرعة الدعوة ويضفي عليها الصبغة العامة، ويساعد على إثارة المناقشات حولها.

٢- إن الاتصال الجماهيري ضروري لكسر ما يسمى بحاجز المنع أو التحريم إزاء الموضوعات التي ينظر إليها على أنها من

المحرمات (Taboos) وهذا يشجع ويساعد الاتصال الشخصي على القيام بدوره.

٣- إن الاتصال الجماهيري يمد قادة الرأي بالمعلومات التي يحتاجون إليها في نشر الدعوة.

٤- إن الاتصال الجماهيري يساعد الأفراد على الانتقال النفسى من الواقع الذى يعيشونه وتخييل واقع جديد لم يجربوه من قبل، وهو ما يعرف بالتقمص الوجدانى (Empathy) وهو ما يميز المجتمعات الانتقالية عن المجتمعات المتخلفة. وقديما كانت تتم هذه العملية ببطء شديد من خلال انتقال بعض الأفراد القلائل ماديا من المكان الذى يعيشون فيه إلى مكان أكثر تقدما مما يساعد على نموهم النفسى والذهنى، وإثارة طموحهم وتنشيط خيالهم، وبالتالي استعدادهم للتحضر. ونظرا لأن التحضر حالة ذهنية واستعداد للتغير والتكيف فإن وسائل الاتصال الجماهيرية بمساعدتها على تغيير تطلعات الأفراد وتوسيع آفاقهم تقدم خدمة ضرورية لتنمية المجتمع.

٥- إن الاتصال الجماهيري من خلال المطبوعات يساعد الجمهور القارىء على فهم بعض الأفكار التى تحتاج إلى تفاصيل دقيقة أو رسوم توضيحية أو بيانات إحصائية كما أنه يضيف صفة الخصوصية على بعض الموضوعات التى تحتاج إلى ذلك. وفى نفس الوقت فإنه يسمح للجمهور القارىء بالقراءة المتأنية والمراجعة المتكررة إذا احتاج الأمر إلى ذلك. وأخيرا فإنه يتيح للقارىء اختيار الوقت المناسب للقراءة.

٦- إن الكلمة المذاعة يمكن تسجيلها وإعادة إذاعتها أكثر من مرة فتكتسب فى كل مرة قوة إضافية هى قوة الدق المنتظم. وكذلك تساعد الإذاعة على بث روح الاهتمام بالمسائل العامة وسرعة تجميع الجماهير حول

رأى معين خاصة في أوقات الشدائد والأزمات. إلا أن من أهم عيوب الراديو أن الإنسان يعرض نفسه إليه في كثير من الأحيان بلا تركيز أو بلا اهتمام ويعمل أساسا كخلفية ترفيهية أكثر مما يعمل كهدف للاهتمام المركز.

٧- إن التلفزيون هو أقرب وسيلة للاتصال المواجهي، فهو يجمع بين الرؤية والصوت والحركة واللون، ويستطيع أن يكبر الأشياء الصغيرة فتبدو في صورة واضحة وهو كالإذاعة يقدم المادة الإعلامية في زمن حدوثها ويوفر الإحساس الجمعي لمشاهديه. وقد تزايدت إمكانات التلفزيون أخيرا حيث أمكن باستخدام الأقمار الصناعية توصيل الإرسال إلى أى مكان في العالم. كما أمكن باستخدام أجهزة الفيديو عرض الشرائط المتنوعة التى يمكن أن تعالج موضوعات تخدم التنمية. مثلا يستطيع المزارع أن يشاهد فيلما عن طرق الزراعة الحديثة. كما يستطيع المواطن العادى أن يتعلم من هذا الفيلم كيف يزرع حديقة صغيرة في المساحة المحيطة بالمنزل.

٨- إن إمكانات السينما غير المحدودة كاعتمادها على التصوير الخارجى ومزجها بين المشاهد الطبيعية والمشاهد المأخوذة فى الاستوديو، واستخدامها المؤثرات الصوتية، والألوان الطبيعية ولغة الحديث اليومى المبسطة، كل ذلك يضاعف من شدة تأثيرها وجاذبيتها. ولكن حينما يبالغ الفيلم فى تضخيم الأشياء قد تفسر هذه الأشياء بطريقة مختلفة. كما أن الأفلام المستوردة قد تسبب أثر عكسيا لاختلاف ظروف المجتمع المأخوذة منه عن الظروف المحلية والنماذج البيئية.

٩- إن الاتصال الشخصى أكثر قدرة على اثاره الاهتمام والتقبل للأفكار الجديدة كما أنه أكثر تأثيرا فى الاقتناع بتجربة الأنماط السلوكية الجديدة تمهيدا لممارستها والتعود عليها.

١٠- إن الاتصال الشخصي يساعد على تقدير حجم التعرض للرسالة ومعرفة الأثر الذي أحدثته وتعديل أسلوب الدعوة ليتلاءم مع الظروف المحيطة.

وقد ثبت أن استخدام جميع الوسائل في نفس الوقت كفيل بخلق الاهتمام إزاء أى مشكلة من المشكلات التى تواجه المجتمع، لما يحققه ذلك من وصول الرسالة الإعلامية إلى جميع الأفراد مهما اختلفت ظروفهم وعادات الاتصال عندهم. ومن هنا كان التكامل ضروريا بين وسائل الاتصال الجماهيرية والاتصال الشخصي لتحقيق أهداف التنمية الشاملة على مستوى الدولة أو على مستوى اقاليم هذه الدولة باستخدام الوسائل الجماهيرية والاقليمية والتجمعات الطبيعية.

ثامنا : البناء الاتصالى فى الدول النامية:

يتسم البناء الاتصالى فى الدول النامية بالمركزية الشديدة حيث يوجه الاتصال من العاصمة إلى كافة مدن وقرى الدولة. وقد أثبتت بحوث الاتصال التى أشرنا إليها من قبل أن القضية الأساسية فى الاتصال التنموى لا تتمثل فى إعلام وإقناع الجماهير بأهداف خطة التنمية، وإنما تتضمن بالإضافة إلى ذلك إتاحة الفرصة لهذه الجماهير لى تعبر عن رأيها وتتفاعل مع القيادة من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية. كما تتضمن أيضا أن يكون ذلك التفاعل على مستوى الريف والحضر معا ، فىكون من الضرورى بالتالى أن تكون هناك برامج اتصالية خاصة بالقطاعات المختلفة من الجماهير لتلبية الاحتياجات المتنوعة لكل قطاع أو لكل منطقة متميزة من مناطق الدولة.

ولا يكون ذلك على حساب الوحدة أو تنمية مشاعر الانتماء لدى الجماهير، وإنما يتم فى إطار زيادة التفاعل والمشاركة إزاء القضايا الأساسية للتنمية سواء كانت هذه القضايا تخص قطاعا معينا من جماهير الدولة أو تهم كافة الجماهير.

ومعنى ذلك أنه من الضروري أن تتوافر إلى جوار وسائل الاتصال الجماهيرية المركزية وسائل اتصال أخرى محلية وإقليمية. الأولى تخاطب الاهتمامات العامة وتعمل على بث روح الانتماء الوطنى، والثانية توجه إلى الجماهير فى كل إقليم من خلال القضايا التنموية الخاصة بهذا الإقليم، وربطها بالقضايا العامة. وكلاهما يشجع الجماهير على التغيير، وتعلم مهارات جديدة، والمساهمة بالرأى البناء فى الشئون العامة والقضايا الوطنية.

وما ينطبق على الدول النامية بصفة عامة ينطبق أيضا على الدول العربية باستثناء عدد قليل منها كالمغرب والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية. فإمكانات البث والنشر مركزة فى العاصمة، ومنها تنطلق الحملات الاتصالية العامة والنوعية. حقيقة أن بعض هذه الدول توجه برامج خاصة للريف أو العمال أو مجتمع البادية، كما تخصص الصحف أركانا خاصة بهذه القطاعات، ولكنها مازالت للأسف قليلة الفاعلية ويسيطر عليها النظرة العلوية. كما أن تقديم الرسالة التنموية لا يتسم بالجاذبية والتنوع الذى يمكن أن يلبي الاحتياجات المتنوعة للجماهير التى تتحرك نحو التغيير.

كما أن بحوث المستمعين والمشاهدين والقراء لا تلقى اهتماما كافيا من إذاعات وتليفزيونات وصحف الدول العربية، اللهم إلا عدد قليل منها.

وحتى هذا العدد القليل لا يحرص على توفير عناصر الحيدة والموضوعية لهذه البحوث، وغالبا ما تكون هذه البحوث فرصة للدعاية لبرامج معينة أو كتاب بعينهم. ومن ثم تفتقد وسائل الاتصال للتقويم الموضوعى الهادف لما تبثه من برامج أو تنشره من موضوعات.

ويمكن أن نشير إلى جوانب الضعف فى البناء الحالى لوسائل الاتصال فى الدول النامية فيما

يلى:

١- عدم توجيه الاتصال إلى كافة القطاعات الجماهيرية التي تتكون منها الدولة وفي مقدمتها القطاعات المستهدفة أساسا بالرسالة التنموية وهو ما يعرف باختلال التوازن على المستوى الوطنى.

٢- عدم وضوح الأهداف الرئيسية لوسائل الاتصال الجماهيرية وعلى وجه خاص في مجال الاتصال التنموى ومن ثم تغلب على هذه الوسائل البرامج المستوردة التي تحمل قيما قد لا تتفق مع المضمون التنموى الملائم لهذا المجتمع.

٣- غلبة الاتصال الموجه من أعلى إلى أسفل وغياب رجوع الصدى عن المخططين والقائمين بالاتصال.

٤- نقص التنسيق والتكامل بين وسائل الاتصال الجماهيرية والمؤسسات المعنية بالتنمية في الدولة.

٥- عدم كفاية البرامج التدريبية الفعالة للقائمين بالاتصال في المجالات التنموية التي تحتاج إلى دراية أو خبرة بهذه المجالات.

٦- عدم الاستفادة من الوسائل المحلية والاقليمية في توجيه وتدعيم الاتصال التنموى المحلى والاقليمى.

٧- افتقار وسائل الاتصال الجماهيرية في معظم الدول النامية إلى الحرية الكاملة في نقد القيادات أو التعرض للسلطة السياسية القائمة وتكريس جهد هذه الوسائل معظم الوقت لتحبيذ الأعمال التي تقوم بها هذه السلطة وتمجيد الزعماء والقيادات. وفي نفس الوقت فإن الدول التي تسمح بقيام صحف معارضة تعاني من مغالاة هذه الصحف في تضخيم المشكلات والأخطاء بشكل يخرج عن حدود النقد البناء ويعمد إلى الهدم والتدمير. وقليل جدا من الدول التي يسود صحافتها المعارضة نبرة متزنة تستهدف المصلحة العامة بالدرجة الأولى.

٨- طغيان بعض وسائل الاتصال الجماهيرية على حرية الأفراد وتوجيه الاتهامات الباطلة قبل التحقق من صحتها، وعدم اتاحة الفرصة لهؤلاء الأفراد لاستخدام حق الرد والتصحيح. كما تعرض بعض هذه الوسائل الأحداث عرضا مشوها لا يتفق مع الواقع الفعلى لأسباب شخصية تخص القائم بالاتصال أحيانا ولأسباب قد تتعلق باتجاهات الوسيلة وسياساتها أحيانا أخرى. ومن ثم فإن الحرية التى نطالب بها لجميع وسائل الاتصال الجماهيرية فى الدول النامية ينبغى أن تقترن بمسئولية هذه الوسائل تجاه المواطنين واحترام حقوق الانسان داخل الوطن وخارجه.

هذه أهم جوانب الضعف فى البناء الحالى لوسائل الاتصال فى الدول النامية وقد كان من المألوف فى العقدين الماضيين أن يتحدث الكاتبون فى هذا الموضوع عن نصيب الفرد فى كل دولة من أجهزة الاستقبال الإذاعية والتليفزيونية، والصحف، ومشاكل الحصول على الورق، وآلات الطباعة، وارتفاع الأسعار وغير ذلك مما يمثل البناء المادى لوسائل الاتصال فى الدول النامية.

وهذه أيضا من المشكلات التى مازالت تواجه بعض المجتمعات فى هذه الدول ولكنها تراجعت كثيرا عما كانت عليه فى الماضى فى مجتمعات أخرى لأسباب ترتبط أساسا بتطور هذه المجتمعات وارتفاع مستوى الدخل القومى فيها، بالإضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة فى المساعدات التى تقدمها بعض الدول الغنية والمنظمات الدولية.

وقد تطور البناء الاتصالى فى بعض الدول ومن بينها مصر فى عصر السموات المفتوحة. فقد ظهرت قنوات التليفزيون المصرية الخاصة بالإضافة إلى الحكومية، وكذلك القنوات غير المصرية. كما أضيفت الصحف الخاصة إلى الصحف المسماه بالقومية، وكذلك الصحف الحزبية. وتنوعت الصحف الخاصة ما بين صحف جادة مسئولة، وأخرى تلجأ إلى الإثارة بكافة أشكالها.

وبدت الوسائل الحديثة (الانترنت)، والصحافة الالكترونية بصفة خاصة، تنافس بشدة الوسائل التقليدية في جذب الشباب بصفة خاصة والمثقفين بصفة عامة. وضافت بعض الحكومات العربية بما إنزلت إليه بعض هذه الوسائل من اساءات بالغة للرموز السياسية والدينية بصفة خاصة، وللشخصيات العامة وقيم المجتمع بصفة عامة. وطالبت هذه الحكومات في اجتماع مجلس وزراء الإعلام العرب المنبثق عن جامعة الدول العربية بوضع ميثاق يحكم البث التلفزيوني والإذاعي وكذلك الانترنت، ويضع ضوابط هذا البث في ضوء ما تقرره الحكومات العربية. وقد أثار هذا مرة أخرى القوى السياسية والفكرية المتنوعة في العالم العربي، فتحفظت بعض الحكومات على هذا التوجه، مما أضعف فرص خروج المشروع المنبثق عن الجامعة العربية إلى حيز التنفيذ. وبدأت محاولات فردية من بعض الدول لوضع قوانين خاصة بها. وهو أمر يحتاج إلى تأييد ودعم منظمات المجتمع المدني إذا رأت ضرورة لهذه الضوابط.

وتعللت الأصوات المطالبة بوضع هذه الضوابط أيضا بسلبيات بعض هذه القنوات من اسفافها في تناول بعض المشكلات الاجتماعية بعبارات متدنية تخرج عن الآداب العامة وكذلك الفتاوى الدينية غير المتخصصة وتفسير الأحلام وإعلانات الوهم التي تدعى علاج بعض المشكلات الجنسية والصحية العامة وغير ذلك من تضليل متعمد لبسطاء المشاهدين.

الفصل الثاني

التنمية

المفهوم .. والمجالات

الفصل الثانى

التنمية

المفهوم .. والمجالات

مفهوم التنمية :

يمكن تعريف التنمية بمعناها العام: بأنها ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التى يقوم بها مجتمع ما للتحكم فى اتجاه وسرعة التغيير الحضارى بهدف إشباع حاجاته. أى أن التنمية ما هى إلا عملية تغيير مقصود وموجه بهدف إشباع حاجات الإنسان.

وإذا كانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية تمثل بصفة عامة عناصر تقويم المجتمعات ومقياس تطورها الحضارى، فقد أصبح من الضرورى لأى مجتمع ينشد الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم أن يتعرف بدقة على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لتحديد ما يجب تغييره من هذه الأوضاع لكي يجتاز مرحلة التخلف التى تجثم على صدره، وتزيد مشاكله يوماً بعد يوم.

حقيقة أن بعض هذه الأوضاع يخرج فى محاولات تغييره عن امكانات الأفراد والجماعات. وقد تعجز الحكومات نفسها عن احداث هذا التغيير تحت تأثير المتغيرات الدولية التى لا تملك السيطرة عليها (ارتفاع أسعار البترول مثلاً، أو نشوب حرب بين دولتين متجاورتين بالقرب من الدولة المعنية، أو حدوث تغييرات مفاجئة فى السياسة الخارجية لاحدى الدول الكبرى..).

كما قد تعجز بعض الحكومات عن إحداث التغيير بسبب ضالة الموارد الوطنية أو المشكلات الداخلية التى يصعب التغلب عليها فى وقت قصير (كما هو الحال فى بعض الدول العربية كالسودان ومصر واليمن..).

ومهما يكن من أمر فإن التعرف على المشكلات التى تواجه التنمية فى كل مجتمع يساعد المؤسسات الرسمية والشعبية وكذلك الأفراد والجماعات على المشاركة فى الجهود التنموية التى تبذلها الحكومات والتى يقوم بانجازها ويستفيد من عائدها الأفراد الذين ينتمون لهذا المجتمع. ومن الطبيعى أن تختلف هذه المشكلات من مجتمع إلى آخر. وتوضح الأمثلة التالية التباين الشديد بين بعض المجتمعات التى تدخل فى دائرة الدول النامية:-

١- مشكلات السكان:

تبدو المشكلات السكانية فى معظم الدول النامية مرتبطة بالتزايد فى عدد السكان فى ظل الموارد المحدودة التى لا تكفى لتلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء السكان، كما لا تسمح بتوفير البنية الأساسية التى توفر للدولة مقومات الاستقرار ومواجهة متطلبات التقدم كبناء الطرق ووسائل المواصلات وشبكات المياه والصرف الصحى. فالزيادة السكانية فى هذه المجتمعات تبتلع باستمرار عائد المشروعات التى تنفذ على استحياء وفى تواضع شديد ولا يبقى أمام الحكومات سوى الاقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعات الإصلاح الاقتصادى وما يستتبعه ذلك من دوامة الديون الأجنبية وضياع الاستقلال الاقتصادى فى أغلب الأحوال.

وعلى النقيض من ذلك تبدو المشكلة فى بعض المجتمعات بشكل مختلف، حيث لا يتناسب النمو السكانى مع الموارد الطبيعية المتاحة داخل هذه المجتمعات مما يؤدى إلى بعض العجز فى استغلال هذه الموارد اقتصادياً بالشكل الذى يسمح بتلبية احتياجات الأفراد، أو تصدير الفائض، أو إقامة مشروعات إنتاجية تحقق عائداً طيباً من الدخل للمجتمع وتساعد على إقامة مشروعات البنية الأساسية، وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين.

وتستطيع بعض المجتمعات بما توافر لها من موارد اقتصادية أن تتغلب على نقص الأيدي العاملة باستخدام الخبرات والعمال وذوى التخصصات الضرورية لتحقيق أهداف خطة التنمية من الخارج. وهذا الاستيراد البشري. رغم ما يحققه من فوائد إذا أحسن التخطيط له إلا أنه لا يخلو من بعض المشاكل والعيوب وبصفة خاصة إذا كان القادمون من مجتمعات تختلف في ثقافتها وقيمها وسلوكها عن المجتمع الذى يستقدمها أو يستعين بهم.

٢- مشكلة التعليم:

درس فردريك هاريسون مشكلات القوة البشرية في خمسة وسبعون بلداً وأجمل رأيه فيما يلى:-

"أن تقدم أمة من الأمم يعتمد أولاً وقبل كل شئ على شعبها. فما لم تنم الأمة روح الشعب والطاقات البشرية فهي غير قادرة على أن تنمى أى شئ آخر، مادياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً. المشكلة الأساسية لمعظم الدول المتخلفة ليست الفقر فى الموارد الطبيعية، وإنما التخلف فى الموارد الانسانية. ومن هنا كان واجبها الأول هو بناء رأس المال البشري. ومعنى هذا رفع مستوى التعليم والمهارات وبث الأمل فى نفوس الناس وبالتالي تحسين الصحة العقلية والجسمانية لرجالها ونسائها وأطفالها".

وإذا كانت هذه النتيجة تنصب على الأوضاع التعليمية والصحية فى هذه الدول بصفة عامة فإننا نجد اختلافاً بينا يميز مجتمعاً نامياً عن غيره ومن ثم تختلف المشكلات التعليمية والصحية بين الدول النامية.

فبعض المجتمعات لديها كفايات مدربة تدريباً عالياً فى بعض المجالات أكثر مما تحتاج إليه. ويتخرج من جامعاتها أعداد كبيرة جداً لا تستطيع الحكومة أن تدبر لهم عملاً ، ورغم ذلك نجد أن نسبة الأمية مرتفعة إلى حد

كبير في نفس هذه المجتمعات. كما أن توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة لا يتفق مع الاحتياجات الفعلية للبلاد بل ان فلسفة التعليم في بعض المجتمعات غير متبلورة بشكل واضح لكي تلبى الاحتياجات المستقبلية لهذه المجتمعات.

٣- الظروف الصحية:-

لتعبئة الموارد البشرية للتنمية الوطنية يلزم الاهتمام بصحة الشعب، وهذا الاهتمام لا ينصب فقط على تقديم الخدمات الطبية والعلاجية، وانما يتطلب تعليم عادات صحية جديدة، ووضع اللوائح والقوانين اللازمة لحماية الصحة العامة من عبث المستهترين ممن يحققون الكسب الحرام عن طريق الغش في السلع الغذائية أو ترويج سلع انتهت صلاحيتها أو تعرضت للتلف لعدم كفاية عمليات الحفظ، كما يلزم أن تكون إجراءات الوقاية من الأمراض وفي مقدمتها النظافة العامة لجميع مناطق الدولة في بؤرة اهتمام المسؤولين عن الصحة العامة.

وللاسف الشديد فإن جهود كثير من الدول النامية تقصر عن تحقيق هذا الهدف، فالمخلفات وأكوام القمامة تجد لها مكاناً وسط التجمعات السكانية بسبب عدم كفاية سيارات نقل القمامة. كما أن شبكات المجارى لا تغطى معظم المناطق السكانية في كثير من هذه الدول. وتتسبب العادات الصحية السيئة في انتشار بعض الأمراض في بعض الدول النامية وتنتشر بعض الأمراض ذات الصلة الوبائية نتيجة لعدم التوعية الصحية وعدم الاحساس بأهمية الطب الوقائي في هذه المجتمعات.

بل أن نظافة مياه الشرب الجارية في بعض هذه الدول وأماكن تخزينها تتعرض هي الأخرى للتلوث دون أن تتدخل الجهود الرسمية أو الشعبية لحمايتها والمحافظة على نظافتها.

٤- العادات والتقاليد:

تقف بعض العادات والتقاليد المتوارثة عقبة في طريق التنمية بما تستنزفه من مدخرات بعض الأفراد وحاجاتهم الأساسية، وما تضيفه من أعباء وديون مستمرة على ذوى الدخل المحدودة أو المتوسطة. وتأتى الافراح والمآتم والأعياد الدينية في مقدمة المناسبات التى تجعل الكثيرين ينفقون ببذخ فيما لا فائدة منه سوى التظاهر أو تجنب السنة السوء كما يزعم البعض. وبدلاً من أن تستغل هذه المناسبات فى الوقوف على معانيها الحقيقية وتأمل ما تتضمنه من عبر وعظات يتغلب المظهر على الجوهر وتتحول إلى شيء مختلف تماماً.

بل إن بعض ذوى الدخل المحدودة يعزفون عن الزواج فى بعض المجتمعات لما تمثله التكاليف العالية لإتمام إجراءاته من عبء لا يقدر عليه هؤلاء. وربما أدى بهم الحال إلى الزواج من مجتمعات أخرى لا تتفق عاداتها وتقاليدها بشكل كبير مع عادات وتقاليد هذا المجتمع.

كما أن تزايد تطلعات الأفراد فى كثير من المجتمعات النامية لا يصاحبه عمل حقيقى أو سعى جاد لتحقيق هذه التطلعات من خلال الكد والاجتهاد والمثابرة على الانجاز. وقد تؤدى هذه التطلعات إلى استخدام طرق غير شرعية فى جمع الأموال وإنفاقها بما لا يتفق مع تعاليم الدين الحنيف.

٥- سلوك الطريق:

يقصد بهذا السلوك كافة التصرفات التى تصدر عن المواطن فى أى دولة نامية وهم يستخدمون الطرق العامة سواء كانوا مرتجلين أو راكبين أو جالسين فى الأماكن العامة. البعض لا يحترم آداب المرور ولا يأبه بها والبعض لا يحافظ على نظافة الطرق والأماكن العامة وتكون النتيجة إما قيام الحكومات بتدبير اعتمادات باهظة لصيانة الطرق والأماكن العامة، أو عدم قدرة هذه الحكومات على القيام بهذا العبء وبالتالي يبدو المجتمع فى حالة

سيئة، حيث تنتشر القاذورات وتتجمع حولها الحشرات بما يتضمنه ذلك من تأثير على الصحة العامة وعلى المظهر الحضارى للأمة بين شعوب العالم المختلفة.

هذه بعض نماذج المشكلات الاجتماعية التى تواجه الكثير من الدول النامية، فإذا أضفنا إليها نماذج أخرى لمشكلات اقتصادية أو سياسية أو إدارية تختلف فى نوعها وشدتها من مجتمع إلى آخر لعرفنا إلى أى حد يبدو العبء ضخماً لتحقيق الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم. وهو عبء لابد أن يشارك فيه الشعب مع الحكومة وأن يستجيب الأفراد لما يطلب إليهم من التزام سلوكى لتحقيق هذا الهدف الانساني. وهذه المشاركة لا تأتى دون وعى وإدراك كاملين بما هو مطلوب. ومن ثم كانت التوعية من خلال وسائل الإعلام وأنظمة الاتصال الشخصى فى مقدمة اهتمامات المخططين للتنمية فى المجتمعات النامية.

مجالات التنمية:

أولاً : المجال الاقتصادية:

من الثابت أن الأوضاع الاقتصادية لأى مجتمع من المجتمعات لا يمكن عزلها عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والإدارية، فهى جميعاً تتداخل وتتبادل التأثير فيما بينها. وحينما نلجأ إلى الفصل بين هذه العوامل فإننا نفعل ذلك لأغراض الدراسة العلمية، آخذين فى الاعتبار التأثير التكاملى لحصيلة هذه العوامل. فحينما تسوء العلاقات السياسة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو غيرها ينعكس ذلك بشكل واضح على التسهيلات الاقتصادية التى تقدمها هذه الدولة لمصر، وأحياناً يوقف تصدير بعض السلع الاستراتيجية التى تحتاج إليها دولة معينة نتيجة لتدهور العلاقات السياسية بينها وبين الدولة المصدرة.

كما أن تخلف الجهاز الإدارى وبطء الإجراءات الناتجة عن هذا التخلف يؤثر بلا شك على تنفيذ المشروعات الاقتصادية ويرفع نسبة الفاقد والمعطل في كثير من المجالات. وفي نفس الوقت فان انخفاض نسبة التعليم وانتشار الأمية، أو ضعف الصحة العامة، أو التزايد السكاني السريع، أو انتشار بعض العادات الاجتماعية التي لا تتفق والتنمية الاقتصادية، كل ذلك يؤثر بلا شك على الحصيلة النهائية للتنمية الوطنية الشاملة.

وهناك من يرى أن التزايد السكاني السريع في ظل الموارد الطبيعية المحدودة يعتبر عاملاً معوقاً للتنمية الاقتصادية. بينما يرى آخرون أن التقدم التكنولوجى عامل حاسم وكاف للتغلب على أية ضغوط قد تفرضها زيادة السكان أو حتى ندرة الموارد الطبيعية.

ومهما يكن من أمر فان جميع نظريات التنمية الاقتصادية ترى أن جوهر هذه التنمية هو الزيادة السريعة في القوة الانتاجية الاقتصادية للمجتمع. وهذه هي المشكلة الأساسية أياً كانت المتغيرات أو الظروف الخاصة بكل مجتمع والتي تحدد في النهاية البدائل المطروحة لتحقيق هذه الزيادة في القوة الإنتاجية للمجتمع. وبصفة عامة فإن عناصر التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العناصر الثلاثة التالية:

١- عناصر الإنتاج:

يعرف علماء الاقتصاد الإنتاج بأنه زيادة المتاح من السلع والخدمات النافعة، أى السلع والخدمات التي يؤدي استخدامها إلى اشباع حاجات الأفراد. وتقوم العملية الإنتاجية على أربعة عناصر: أولها الطبيعة، وتشمل الأرض والبيئة والطاقة وكل ما تمد به الطبيعة من عوامل تساعد على الإنتاج وتحتاج إلى بذل مجهود لاستغلالها والاستفادة منها. وهذا يؤدي إلى العنصر

الثاني وهو العمل Labour الذى يقوم به الأفراد لتحقيق مصلحتهم الخاصة ومصالح الآخرين.

أما العنصر الثالث فيتمثل فى رأس المال، وهو فى الواقع نتاج تفاعل العنصرين الأولين، ولذلك يعرفه رجال الاقتصاد بأنه "ثروة ناتجة عن عمل سابق وتستخدم فى إنتاج ثروة جديدة". ومن ثم فإن رأس المال يشمل المصانع والآلات، وسائر الأدوات المستخدمة فى الإنتاج. بالإضافة إلى المواد الخام والمواد نصف المصنوعة ومواد الوقود. ثم يأتي العنصر الرابع من عناصر العملية الإنتاجية وهو التنظيم أو التأليف أو التجميع بين عناصر الإنتاج الرئيسية الثلاث (الطبيعة - العمل - رأس المال) بنسب معينة حتى يمكن تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة^(١).

٢- الخطة:

التخطيط هو ذلك النشاط العقلى الإرادى الذى يوجه لاختيار أمثل استخدام ممكن لمجموعة من الطاقات المتاحة لتحقيق أغراض معينة فى فترة زمنية محددة. ومن هذا نتبين أن المتغيرات الأساسية التى تحكم عملية التخطيط هى: الأغراض أو الأهداف، والموارد أو الإمكانيات، والوقت المتاح للتنفيذ أو المحدد له. والخطة على مستوى الدولة أو الاقليم هى برنامج اقتصادى واجتماعى متناسق يتضمن تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة باستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة. وهناك مقومات أساسية يجب مراعاتها عند وضع الخطة وهى الأهداف الواقعية المحددة، والقدرة على التنبؤ بالمعوقات والتعامل معها، والتنسيق بين الإدارات المختلفة، والشمول. وأخيراً الأخذ بالأسلوب المركزى فى الاعداد واللامركزى فى التنفيذ.

(١) على لطفى: مقدمة فى علم الاقتصاد، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٦٧، ص ١٨٥-١٩٤.

٣- الاستثمارات:

بعد أن يتم تحديد أهداف الخطة الاقتصادية لأبد من تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وهناك مصدران أساسيان لتكوين رأس المال اللازم للاستثمار، وهما: المدخرات المحلية، والقروض الأجنبية. ويتوقف حجم المدخرات المحلية بصفة أساسية على حجم الدخل القومي من جهة وعلى رغبة الأفراد ومشاركتهم في عملية الادخار من جهة أخرى. أما المصدر الثاني وهو القروض الأجنبية فإن حجمها يتوقف على اعتبارات تتعلق معظمها بعلاقات الدولة بالدول التي تقدم القروض.

وفي ضوء هذا العرض الموجز للعناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية نستطيع أن نقول أن المشكلة الأولى التي تواجه التنمية في مصر تتمثل أساساً في نقص رؤوس الأموال والذي يرجع إلى عدة أسباب في مقدمتها:

(أ) قلة المدخرات المحلية.

(ب) تراكم الديون الخارجية واستهلاك جزء من القروض الخارجية في تسديدها، بالإضافة إلى توجيه جزء آخر إلى مشروعات ليس لها الطابع الإنتاجي.

(ج) زيادة حجم الانفاق الحكومي تحت ضغط الحاجة الملحة إلى التوسع في الخدمات واصلاح المرافق.

(د) تزايد حجم الدعم الحكومي لبعض السلع لتخفيف العبء عن أصحاب الدخل الصغيرة.

(و) ضآلة حصيلة الضرائب بسبب عجز قوانين الضرائب عن الوصول إلى أصحاب الدخل الكبيرة.

كما تعاني الدولة من كثرة الفاقد والتالف والمعطل من أدوات الإنتاج ووسائل الخدمات نتيجة للتخبط في التخطيط والتعثر في التنفيذ بالنسبة

لبعض المشروعات بسبب نقص رؤوس الأموال ومحاولة تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة. ويؤدي ذلك بالضرورة إلى ارتفاع تكاليف المشروعات التي تنفذ في مدى زمني أطول من اللازم، وخاصة مع الاعتماد على العمل اليدوي البدائي. ونظرة بسيطة إلى عمليات الحفر المستمرة في شوارع المدن الكبرى والوقت الذي يستغرقه إعادة الرصف ان حدث تؤيد ما نقول. ويشهد على ذلك أيضاً اشغالات الطرق التي تضيق الخناق على الطرق الرئيسية في المدن لفترات طويلة.

ثانياً: المجال السياسي:

تحتاج دراسة الأوضاع السياسية الراهنة والمقدمات التي أدت إليها إلى جهد أكبر كثيراً من حدود هذا البحث. ولذلك سوف نتناولها بإيجاز شديد يتفق وأغراض هذه الدراسة.

فرضت ظروف مصر الجغرافية الكثير من المشكلات والأزمات التي عانى منها الشعب المصري مراراً وتكراراً. فقد سعى إليها الطامعون قديماً وحديثاً للسيطرة على أحد طرق التجارة الرئيسية في العالم. كما أنها اندفعت بإيمان راسخ لتحمل مسئولياتها القومية في صد العدوان عن الدول العربية الشقيقة، وإحباط المؤامرات التي تدبر في الخفاء للسيطرة على مقدرات المنطقة التي نعيش فيها. ولم تقف مصر موقف المتفرج إزاء حركات التحرر الأفريقية والآسيوية، بل مدت لها يد العون بسخاء كبير. وقد كان لقيام مصر بهذا الدور النضالي أن أصبحت هدفاً مستمراً لقوى الاستعمار المختلفة التي مارست ضدها كافة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية مستهدفة تدميرها وشل حركتها والسيطرة على إرادتها.

واستفادت هذه القوى الاستعمارية من زرع إسرائيل في قلب العالم العربي لتوجيه ضربات المبتالية إلى الأمة العربية وفي مقدمتها مصر،

التي خاضت ثلاث حروب مريرة ضد الاستعمار والصهيونية في أقل من عشرين عاماً قبل أن تتمكن من توجيه ضربتها القوية في أكتوبر العظيم. وقد استنزفت هذه الحروب الكثير من موارد مصر الاقتصادية وأوقفت الكثير من مشروعات التنمية على اختلاف أنواعها.

كما سعت القوى الاستعمارية ومازالت إلى ضرب النظام السياسي من الداخل وجربت سلاح الفتنة الطائفية أكثر من مرة، ولكنها فشلت إزاء وعى مسلمى مصر وأقباطها، وتداركهم السريع لأي أحداث مفتعلة، ووقوفهم في وجه تلك المحاولات في إصرار دائم على حماية الوحدة الوطنية. وسعت القوى الاستعمارية الغربية والشرقية على السواء إلى استغلال الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها مصر نتيجة لسياساتها التحررية فشنت عليها حملات التشكيك المستمرة مستغلة بعض الانحرافات التي تحدث في أي نظام في طور البناء مما أدى إلى حدوث بعض الحركات التخريبية التي أضرت هي الأخرى بالاقتصاد الوطنى أكثر من مرة.

ونتيجة لفشل التنظيمات السياسية التي أعقبت قيام الثورة واستمرت ما يقرب من خمس وعشرين سنة بعد قيامها سمح بقيام الأحزاب بهدف تحقيق الديمقراطية وتدعيم حرية المواطن في العمل السياسي. ومازالت المشاركة السياسية للمواطن محدودة رغم مضي ربع قرن على بداية العمل الحزبي. فنسب الاقبال على الانتخابات مازالت أقل مما ينبغى ومشاركة المرأة في الترشيح والانتخاب أضعف مما وصلت إليه من مكانة واهتمام متزايد في ظل إنشاء المجلس القومى للمرأة والتصدي لكل أشكال التمييز ضدها.

ثالثاً : المجال الإدارى:

لوحظ عند تقويم الخطة الخمسية الثانية في الهند أنها أخفقت بمقدار يقرب من ٥٠%، وأن سبب الاخفاق في تقدير الخبراء سوء أكانوا أجانب أم من

الهنود يرجع إلى عدم تمكن الجهاز الإدارى فى الهند من تحمل مسئولياته للقيام بالأعباء الملقاة على عاتقه فى تنفيذ الخطة^(١).

فالجهاز الإدارى فى الدول النامية يقوم بدور رئيسى فى عمليات التنمية نتيجة للتطور التالى:

١- أن الاستقلال السياسى لا يتأكد إلا بالتنمية الاقتصادية.

٢- أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق بالسرعة المطلوبة إلا بالنمو الصناعى، إذ أن الاقتصاد الزراعى يعجز عن تحقيق معدلات النمو المطلوبة.

٣- أن التصنيع يحتاج إلى تحولات اجتماعية أساسية ولا يتحقق وأحياناً لا يبدأ إلا بقيام السياسة العامة مباشرة عن طريق جهازها الإدارى بدور رئيسى فى تحقيقه^(٢).

ومن الواضح أن القادة الإداريين بالحكومة يؤدون دورين هامين: الأول يتصل بالسياسة والثانى يتصل بالإدارة. ومزج هذين الدورين معاً يؤدى إلى تمشى سياسة التنفيذ مع السياسة العامة، مما يؤكد الفرض القائل بأن كل إدارى سياسى. ويلاحظ أنه كلما ارتقى الإدارى فى الدرج التنفيذى زادت الصفة السياسية لعمله، وتأثرت بذلك القرارات التى يتخذها. ويتناسب هذا الدور السياسى فى عمل الإداريين تناسباً طردياً مع زيادة اتصال العمل بالجماهير، فإدارة المؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالجماهير أصعب بكثير من إدارة غيرها من المؤسسات ذات الاتصالات المحددة^(٣).

(١) عبد الكريم درويش، وليلى تكلّا: أصول الإدارة العامة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤، ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) أحمد رشيد: إدارة التنمية والإصلاح الإدارى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ٦.

(٣) عبد الكريم درويش، وليلى تكلّا: المرجع السابق، ص ٣٩٦.

ومن ناحية أخرى فإن الإدارة العامة وإن كانت أصلاً تختص بتنفيذ السياسة العامة، إلا أنه لا يمكن تجريدها - من الوجهة العملية لا النظرية - من الاشتراك في وضع هذه السياسة. والواقع أن الهيئات التشريعية لا تحتكر وظيفة التشريع فالوزراء وهم رؤساء الأجهزة التنفيذية يشاركون السلطة التشريعية في وضع السياسة العامة. وقد اقتضت الظروف العملية أن يسود هذا النمط في العمل. ولذلك لا يوجد خط فاصل واضح بين السياسة والإدارة بحيث تصبحان منطقتين منفصلتين^(١).

ويترتب على الارتباط بين العمل السياسى والإدارى بضعة التزامات يتعين على القادة الإداريين التنبه لها^(٢):

١- أن القادة الإداريين يجب أن يهدفوا دائماً في عملهم إلى تمشى سياسة التنفيذ مع السياسة العامة للدولة.

٢- أن يكون الصالح العام رائد هؤلاء القادة في كل القرارات التى تصدر عنهم.

٣- الالتزام بإقامة علاقات طيبة مع الشعب، ذلك أن العلاقات الطيبة هى أساس العمل التنفيذى السياسى.

وبعد هذا العرض الموجز لدور الإدارة وأهميتها فى التنمية ننتقل إلى المشكلات التى تواجه الإدارة فى مصر كما عبرت عنها مناقشات رئيس الوزراء مع خبراء الإدارة خلال شهر يونيو ١٩٧٤، والتى تتلخص فى النقاط الخمس التالية^(٣):

(١) عبد الملك عودة: الإدارة العامة والسياسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣، ص ٥٢.

(٢) عبد الكريم درويش ولبلى نكلا: مرجع سابق، ص ١٩٧، ١٩٨.

(٣) مجلة الإدارة: المجلد السابع، العدد الثانى، أكتوبر سنة ١٩٧٤.

- ١- التغييرات المتلاحقة في الأجهزة الإدارية في صورة انشاء أو الغاء أو ادماج أو اضافة أو إعادة تقسيم أو نقل تبعية، كل ذلك على فترات متقاربة، دون أن يحكم هذه التغييرات السريعة خطة تنظيمية واضحة الأمر الذي نتج عنه مشكلات إدارية متعددة^(*).
- ٢- تخلف بعض القوانين واللوائح المطبقة حالياً عن توفير المرونة والحرية للإدارة لمواجهة الظروف المتطورة، والتي تدفع المسؤولين أحياناً إلى اتخاذ قرارات متخفية نصوصها حتى يمكن أن يسايروا ظروف العمل، فضلاً عن أن الحاجة أصبحت ملحة إلى تطوير جميع التشريعات خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي.
- ٣- عدم وضوح الاختصاصات الرئيسية، كما أن الاختصاصات التفصيلية يشوبها الغموض وعدم الوضوح حيث يصاغ الكثير من الاختصاصات في ألفاظ عامة مبهمه وغير محددة المعاني. وبالإضافة إلى ذلك فإنه كثيراً ما يحدث أن تزدوج الاختصاصات في الأجهزة الإدارية نتيجة عدم وجود سياسة محددة عند انشائها أو وضع أنظمتها الداخلية.
- ٤- مشكلات سوء اعداد وتوزيع القوى العاملة نتيجة عدم الربط بين نظام التعليم واحتياجات قطاعات العمل المختلفة، وكذلك سوء توزيع الأيدي العاملة على الاحتياجات المختلفة للأنشطة الاقتصادية.
- ٥- تعقد الإجراءات الإدارية نتيجة لتعدد الخطوات التي يتطلبها تقديم الخدمة أو الانتهاء من الإجراء، أو طول الوقت الذي يستغرقه انجازها،

(*) رغم مرور ثلاثين عاماً على هذا المؤتمر فما زالت المشكلات التي حددها قائمة وربما زاد عليها انحرافات مرحلة طغيان المادة على المجتمع والتي تمثلت في حصول بعض رجال الأعمال على قروض دون توفير ضمانات حقيقية وهروب هذه الأموال إلى الخارج وكذلك الرشاوى التي أثبتتها الأحكام القضائية ضد بعض قيادات البنوك وغيرها من المسؤولين.

أو سوء تنظيم واعداد النماذج والسجلات، والحاجة إلى تطوير إجراءات العمل خاصة في أجهزة الخدمات العامة، والأجهزة التي تتعامل مع المستثمرين الأجانب.

ويمكن للباحث أن يضيف إلى هذه المشكلات الخمس مشكلة سادسة هي النظرة الضيقة ذات البعد المحدود عند اتخاذ بعض القرارات واقتدار عملية التخطيط في كثير من الأحيان إلى النظرة الشمولية التي تدرك كافة الظروف الداخلية للمنظمة، بالإضافة إلى الظروف الخارجية التي تتعلق بالمنظمات الأخرى المؤثرة على نشاطات وسياسات تلك المنظمة أو النظرة المستقبلية البعيدة المدى التي تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية.

ولتوضيح هذه المشكلة نشير إلى ما جاء بجريدة الأهرام تحت عنوان: بلاغ إلى وزير النقل البحري والتموين^(١).

ذكر البلاغ أن السفينة اليونانية "ماريتا" قد وصلت إلى الاسكندرية في يوليو الماضي قادمة من أوروغواي، وتحمل في ثلاجاتها ٣٨١١ طناً من اللحوم المجمدة لحساب الشركة المصرية العامة للدواجن واللحوم.. وبسبب الزحام الشديد في ميناء الاسكندرية لم تفرغ شحنتها فيه وأنها وجهت إلى ميناء بورسعيد. وظلت السفينة ٢٦ يوماً في الميناء دون أن تبدأ في تفريغ حمولتها، وفي ٢٩ أغسطس بدأ التفريغ وبلغ حجم الحمولة التي فرغت حتى تاريخ النشر ١٦٠٠ طن. وبلغت قيمة الغرامات المستحقة على الشركة المستوردة بسبب التأخير حتى اليوم المذكور ١٦٥ ألف دولار تدفعها خزانة الدولة بالإضافة إلى ما يساوي نفس المبلغ تقريباً قيمة الغرامات المرتقبة عند نهاية التفريغ.

(١) الأهرام: ٢٧ سبتمبر ١٩٧٧.

وقد ردت الشركة المستوردة على هذا البلاغ قائلة إن الجهة الموردة هى التى أخطأت بإرسال هذه الكميات الضخمة، وانها أرسلت لها برقية تحملها مسئولية ذلك، وتطالبها بدفع غرامات التأخير اعتماداً على ما تضمنه العقد من توزيع هذه الكميات على مدار السنة^(١). وإن صح هذا الرد بالنسبة للكميات الزائدة فمن يتحمل مسئولية تأخير البدء فى التفريغ للكمية التى كان مقرراً طبقاً لتواريخ التوريد أن تصل فى ذلك الوقت، وظلت تنتظر ما يزيد عن الشهر قبل أن يبدأ تفريغها.

ولا شك أن هناك أمثلة أخرى عديدة فى هذا المجال تسبب الزحام الشديد فى الموانئ وتزيد من أزمة التكديس بها. ولو أن الشركة المستوردة قدرت سلفاً الأماكن الكافية فى ثلاث الميناء أو مخازنها لما لجأت إلى استيراد كميات بهذا الحجم يبدأ وصولها فى أكثر الأوقات ازدحاماً بحركة النقل البحرى والبرى.

وثمة مشكلة سابعة يرى الباحث أنها تسبب فقداناً لكثير من الموارد والطاقات، وهى ضعف أساليب المتابعة والرقابة لاكتشاف حجم الانجازات الحقيقية، والتعرف على الأخطاء التى صاحبت التنفيذ وبالتالي يمكن تداركها ومحاسبة المسئولين عن أى قصور أو أهمال.

رابعاً : المجال الاجتماعى:

لما كان الانسان هو صانع التنمية وهو فى نفس الوقت الهدف منها، فقد أصبح من الضرورى تهيئة هذا الانسان للقيام بهذا الدور وتغيير أنماط سلوكه التى تقف عقبة أمام التطور. وقد درس فردريك هاريسون مؤخراً مشكلات القوة البشرية فى ٧٥ بلداً وأجمل رأيه فيما يلى:

(١) الأهرام: أول أكتوبر ١٩٧٧.

"ان تقدم أمة من الأمم يعتمد أولاً وقبل كل شيء على شعبها. فما لم تنم الأمة روح الشعب والطاقات البشرية فهي غير قادرة على أن تنمي أى شيء آخر، مادياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً. المشكلة الأساسية لمعظم الدول المتخلفة - ليس الفقر في الموارد الطبيعية وإنما التخلف في الموارد الإنسانية. ومن هنا كان واجبها الأول هو بناء الأفراد أو بناء رأس المال البشري. ومعنى هذا رفع مستوى التعليم والمهارات وبث الأمل في النفوس. وبالتالي تحسين الصحة العقلية والجسمانية لرجالها ونسائها وأطفالها".

دور الاتصال الجماهيري في التنمية الاقتصادية :

١- تنمية الوعي الادخاري ضرورة قومية لتوفير الاستثمارات اللازمة لمشروعات الخطة. كما أن عادة الادخار تساعد على ترشيد الاستهلاك وتوجيهه إلى ما يعود على الأسرة والمجتمع بالنفع وتستطيع وسائل الاتصال الجماهيري أن توضح فوائد الادخار من خلال عرضها للنماذج التي كان للادخار دور بارز في نجاحها. كما أن عرض النماذج المضادة التي تنفق عن بذخ وما يسببه ذلك من أضرار يساعد على توضيح فوائد الادخار كعادة سلوكية نافعة.

٢- ترتبط تنمية الوعي الادخاري كما ذكرت بترشيد الاستهلاك، ومن الملاحظ أن الكثيرين من ذوي الدخل المحدود يستهلكون جزءاً من هذا الدخل في الانفاق على عادة التدخين وأحياناً تناول المخدرات والمشروبات الكحولية. ومما يؤسف له أن هذه العادة تبدأ في الانتشار عند الشباب بتأثير التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري ومحاكاة أبطال الأفلام والمسلسلات التي تقدم من خلالها كما أن رقابة الأسرة على أبنائها في هذا المجال وتوجيههم إلى السلوك المفيد أقل من ما هو مطلوب وينبغي أن تنبه وسائل الاتصال والمؤسسات التربوية والدينية لأهمية هذا التوجيه.

٣- وإذا كان ترشيد الاستهلاك على المستوى الجماهيري ضرورة ملحة لخدمة أهداف التنمية فإن ترشيد الانفاق الحكومي لا يقل أهمية وضرورة عن ذلك وتستطيع وسائل الاتصال الجماهيري أن تقدم للمواطنين نماذج الترشيد التي حدثت في مجتمعات أخرى بالإضافة إلى النماذج التي تحدثت في نفس المجتمع. كما أن فضح الانحرافات الناتجة عن سوء الانفاق والمدعمة بالدلة والبراهين الجادة يخدم بشكل فعال قضية التنمية. فبالإضافة إلى كونه أحد أشكال العقاب لهؤلاء المقصرين فهو تأكيد لما ينبغي أن يكون عليه الانفاق السوي.

٤- قيام المواطن المقتدر بواجبه تجاه الوطن ضرورة حتمية في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة والغنية والفقيرة على السواء. وهذا يتطلب أن تساهم وسائل الاتصال الجماهيري في تنمية هذا الوعي سواء كان ذلك في صورة ضرائب أو تبرعات أو صيانة المال العام ومنع تبديده أو انفاقه فيما لا يفيد.

٥- ينبغي أن تساهم وسائل الاتصال الجماهيرية في نشر الوعي التأميني باعتباره أحد أوعية الادخار اللازمة لتمويل المشروعات.

٦- يمكن أن تلعب وسائل الاتصال دوراً هاماً في مجال الإرشاد الزراعي والأمن الصناعي، حيث يمكن إرشاد المزارعين إلى أفضل الطرق للتغلب على الأمراض التي تصيب المحاصيل المختلفة وتوجيههم إلى أنسب الأوقات لزراعتها وتقديم المعلومات المتصلة برعاية هذه المحاصيل وزيادة إنتاجية الأرض.

٧- إن وسائل الاتصال مسئولة عن توسيع رقعة الحوار الخاص بالخطوة وتقديم البيانات والمعلومات الدقيقة والواقعية إلى الجماهير. فقد ثبت أن اشتراك الأفراد في مناقشة أي موضوع واقتناعهم بما يتخذ من قرارات يزيد من مشاركتهم الإيجابية وتعاونهم مع القيادات المسئولة في انجاح الخطوة والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

دور وسائل الاتصال الجماهيرية في التنمية السياسية:

- ١- ينبغي أن تحرص وسائل الاتصال الجماهيرية على غرس الشعور بالانتماء الوطنى والقومى عند المواطنين. فما من دولة تستطيع أن تخترق حاجز التخلف الاقتصادى دون أن يدرك المواطنون أن مصلحتهم المشتركة تقتضى التعاون فيما بينهم لتحقيق أهداف عامة محددة تعود بالنفع عليهم جميعاً. كما أن شعور المواطن بالولاء هو الذى يدفعه إلى بذل التضحيات التى تتطلبها مصلحة البلاد.
- ٢- ينبغي أن تتصدى وسائل الاتصال لمحاولات التشكيك التى تقوم بها القوى الخارجية وأن تتصدى لحرب الشائعات. وهناك فرق كبير بين النقد البناء الذى يستهدف علاج الأخطاء وبين محاولات الهدم التى لا تستهدف سوى إشاعة البلبلة والاضطراب.
- ٣- يجب على وسائل الاتصال أن تكون منبراً لكل الآراء الوطنية تعبر عن نفسها من خلال هذه الوسائل مساهمة منها فى نقل صوت الجماهير إلى القيادات المسئولة.
- ٤- تهيئة الجماهير للتغيرات التى ستحدث، وتفسير هذه التغيرات ومساعدة الجماهير على فهمها، والتكيف معها سواء كان ذلك على المستوى الداخلى أو الخارجى حتى لا تفاجأ الجماهير بهذه التغيرات وتعجز عن فهمها، وبالتالي يترتب المناخ للحوار الموضوعى بشأن السياسات الجديدة.

دور وسائل الاتصال فى التنمية الإدارية:

- يقوم الجهاز الإدارى بدور فعال فى عملية التنمية فى الدول النامية.
- ومعنى ذلك أن الجهاز الإدارى هو جهاز تنمية أكثر من أى شىء آخر. ونظراً لطبيعة التخلف التى تسيطر على الأجهزة الإدارية النامية والتى تشكل

تحدياً كبيراً لعمليات التنمية الشاملة فإنه يصبح من الضروري التركيز على مشكلات الإدارة في هذه الدول والتغلب على التحديات التي تشكلها ضماناً لنجاح خطة التنمية. وتستطيع وسائل الاتصال الجماهيرية ان تدفع التنمية الإدارية في البلدان النامية دفعات سريعة وقوية من خلال:

١- إبراز مظاهر التخلف في القوانين واللوائح التي تعجز عن توفير المرونة لمواجهة الظروف المتطورة.

٢- تشجيع الحلول الذاتية والمبادرات التي يأخذها بعض الإداريين للتغلب على المشكلات والإجراءات البطيئة التي تعرقل سير العمل. وينبغي أن تنشر الآراء والأفعال التي تتعلق بذلك كحافز لاستثارة روح الابتكار والتصرف السليم بين الإداريين.

٣- تشجيع إجراءات تطبيق اللامركزية في الإدارة وتدعيم الإدارة المحلية والكشف عن الأساليب المعوقة لانسيابية العمل الإداري.

٤- تنشيط المناقشات الموضوعية الهادفة إلى تطوير الجهاز الإداري والتغلب على الإجراءات الإدارية المعقدة وإعادة توزيع القوى العاملة بما يتفق وحسن سير العمل في الإدارات المختلفة.

دور وسائل الاتصال في التنمية الاجتماعية:

١- تستطيع وسائل الاتصال أن تعاون في إثارة الاهتمام لتعليم القراءة والكتابة. وان تحث المتعلمين على المشاركة في الجهود التي تبذل لمحو الأمية.

٢- تستطيع وسائل الاتصال أن تؤدي دوراً مسانداً للمعلم إذا ما خطط للبرامج التعليمية بشكل يحقق الاستفادة المثلى منها.

٣- تستطيع وسائل الاتصال أن تلعب دوراً رئيسياً في تغيير العادات الصحية السيئة وتنمية الوعي الصحي.

٤- الدعوة إلى ترشيد الأنماط السلوكية السائدة في مناسبات الزواج حتى لا تمثل عبئاً يحجم بسببه الشباب غير المقتدر مادياً على الزواج وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية.

٥- لابد أن تحرص وسائل الاتصال على بث القيم الروحية والأخلاق الفاضلة بين المواطنين. فالتنمية تعتمد بصفة أساسية على الإنسان الصالح المؤمن بدينه بكل ما يتضمنه من قيم وفضائل.

٦- يجب أن تتبنى وسائل الاتصال الدعوة إلى ترشيد البرامج التربوية والتعليمية في المدارس والجامعات بما يتفق وتعليم الدين الحنيف.

٧- ينبغي التأكيد على قيمة العمل وأهميته في تنمية الوطن وعدم الركون إلى الراحة وإسناد أى عمل إلى الآخرين. فالعمل عبادة وفضل العمل على العبادة في بعض الأحوال. وقد قرن القرآن الكريم العمل بالإيمان في ثلاثمائة آية من آياته البينات، وذلك يؤكد قيمة العمل عند الله سبحانه وتعالى.

الفصل الثالث

الإعلام والمشكلة السكانية في مصر

الفصل الثالث

الإعلام والمشكلة السكانية في مصر

بلغ عدد السكان التقريبي في مصر ٢,٥ مليون نسمة في عام ١٨٠٠، ثم تضاعف هذا العدد إلى ٥ مليون في عام ١٨٥٠. وبعد خمسون عاما أخرى تضاعف العدد للمرة الثانية إلى عشرة ملايين. وفي عام ١٩٥٠ تضاعف العدد للمرة الثالثة ليصبح عشرين مليونا. ولم يستغرق التضاعف الرابع خمسين عاما كما حدث في المرات الثلاث السابقة. بل حدث عام ١٩٧٨ أى بعد ثمانية وعشرين عاما من التضاعف الثالث حيث وصل عدد سكان مصر إلى أربعين مليونا. ثم واصلوا تزايدهم حيث بلغوا خمسين مليونا عام ١٩٨٦. وقدر عدد سكان مصر في يناير ١٩٩٣ بتسعين وخمسين مليونا وتجاوز الستين مليونا قبل نهاية عام (١٩٩٤) ثم وصل إلى سبعين مليونا مع مطلع عام (٢٠٠٣)، ثم وصل إلى ٧٦,٥ مليون في تعداد ٢٠٠٦ وهو الآن يقترب من الثمانين مليونا في منتصف عام ٢٠٠٨.

ولنا أن نتصور معنى أن نزيد عشرين مليونا في ٢٨ سنة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٨، ثم يحدث تضاعف آخر من أربعين مليونا عام ١٩٧٨ إلى ثمانين مليونا عام ٢٠٠٨. أى أن الزيادة وصلت إلى ما يزيد عن ٣٠٠% خلال مائتي عام تقريبا. وهكذا ما لم نتصدى لهذه الزيادة التى تأخذ شكل متوالية هندسية، سوف يصعب علينا أن نلبى الاحتياجات الغذائية والتعليمية وسائر المرافق الخاصة بالسكن والمواصلات والصحة والكساء وتضيق مع هذه الزيادة كافة جهود التنمية التى تبذلها الدولة من أجل تقدم هذا الشعب.

فقد دخلت مصر مرحلة الانفجار السكاني في أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما هبطت نسبة الوفيات نتيجة لانتشار الخدمات الطبية والوعى الصحى حيث وصلت إلى ١٩ في الألف عام ١٩٥٠ وإلى ١٣ في الألف عام ١٩٧١. وأصبحت في عام ١٩٩٠ لا تتجاوز ٧,٥ في الألف وهى نسبة تماثل نسبة

الوفيات في الدول المتقدمة، بل انها انخفضت إلى ٦,٣ في الأعوام الثلاثة الأولى من القرن الحادى والعشرين.

بينما ارتفعت نسبة المواليد في عام ١٩٥٠ إلى ٤٤ في الألف واستمرت في التآرجح قرب هذا الرقم حتى منتصف الستينيات، حيث بدأت في الانخفاض التدريجى عقب حرب ١٩٦٧ بسبب انخراط الشباب في الجيش استعدادا لحرب التحرير التى بدأت في السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣. وقد وصلت نسبة المواليد إلى ما يقرب من ٣٦ في الألف خلال الفترة التى سبقت هذه الحرب واستمرت على هذا النمو خلال العاملين التاليين. ثم ما لبثت هذه النسبة أن إرتفعت إلى ٣٨ في الألف خلال الثمانينيات حتى بلغت ٣٩,٨ في الألف عام ١٩٨٥ ومنذ ذلك التاريخ بدأت هذه الزيادة السكانية في الانخفاض التدريجى حتى وصلت إلى ٣٢,٢ في الألف عام ١٩٩٠، وإلى ٢٧ في الألف في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادى والعشرين.

ويرجع الانخفاض التدريجى البطيء في السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل من أهمها تزايد نسبة الممارسات لتنظيم الأسرة وارتفاع سن الزواج بالنسبة للشباب من الجنسين بسبب الأوضاع الاقتصادية وارتفاع تكاليف الحياة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض التدريجى فما زالت الزيادة السكانية تهدد كل خطط التنمية وتؤثر بشكل مباشر على حياة الأسرة المصرية.

أبعاد المشكلة السكانية في مصر:

تكاثفت ثلاثة عوامل على تشكيل على ما يعرف بالمشكلة السكانية في مصر، والتي تتمثل في العلاقة بين السكان من ناحية والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى. فالمشكلة السكانية تحدث في أى مجتمع عندما يكون هناك عدم توافق بين السكان أو التوزيع السكانى أو الخصائص السكانية من ناحية وبين الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى، مما يؤثر على مستوى رفاهية هذا المجتمع ومعدل التقدم فيه. وتتكون أبعاد المثلث السكانى من العناصر الثلاث التالية:

١- الزيادة السكانية السريعة:

من أكثر النظريات السكانية شيوعاً نظرية الانتقال السكاني التي تقسم مراحل تطور المجتمعات إلى ثلاث مراحل أساسية على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تكون فيها نسبة المواليد والوفيات مرتفعة، ومعدل الزيادة الطبيعية بالتالي منخفضاً وربما منعدماً في الحالات التي تتساوى فيها نسبة المواليد والوفيات.

المرحلة الثانية: وهي ما تعرف بالانفجار السكاني أو المرحلة الانتقالية التي تنخفض فيها نسبة الوفيات بشكل ملحوظ، وتستمر نسبة المواليد مرتفعة كما هي بدون انخفاض.

ويحدث الانفجار السكاني عندما يمكن السيطرة على نسبة الوفيات وخفضها إلى أدنى حد ممكن حيث تحدث معظم الوفيات نتيجة أمراض الشيخوخة في ظل الرعاية الطبية المتقدمة وانتشار الوعي الصحي. وتظل نسبة المواليد على معدلها المرتفع، ومن ثم يرتفع معدل الزيادة الطبيعية الناتج عن الفرق بين نسبتي المواليد والوفيات. وهي المرحلة التي تعيشها مصر منذ مطلع الخمسينيات حتى الآن.

أما المرحلة الثالثة: في النظرية السكانية الانتقالية والتي شهدتها الدول المتقدمة فلم تتجاوز الزيادة الطبيعية فيها نصف في الألف. وفي بعض الدول كالسويد والدانمارك والنمسا ولوكسمبرج تتساوى نسبتي المواليد والوفيات تماماً. أي أن معدل الزيادة الطبيعية في هذه الدول يساوي صفراً. ونقترب من الصفر كثير من الدول الأوروبية حيث يصل متوسط الزيادة السكانية إلى اثنين لكل عشرة آلاف.

وقد مرت الدول الأوروبية بالمرحلة الثانية خلال الفترة من القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر. ومرت اليابان بهذه المرحلة خلال النصف الأول من القرن العشرين. أما الدول النامية فما زالت تعيش هذه المرحلة حتى الآن. وجدير بالذكر أن التزايد السكاني السريع لا يعتبر في حد ذاته مشكلة إذا كانت الموارد المتاحة للدولة تستوعب هذا التزايد السريع. فالسعودية مثلاً

يتزايد عدد السكان فيها بمعدلات أسرع من مصر، ومع ذلك لا تعاني من مشكلة سكانية.

٢- توزيع السكان:

حتى نهاية السبعينيات كان ما يقرب من ٩٩% من سكان مصر يعيشون في مساحة ضيقة لا تتجاوز ٤% من إجمالي المساحة التي تبلغ مليون كيلو متر مربع تقريبا. وقد أمكن خلال السنوات العشر التالية إحداث تغيير طفيف في خريطة توزيع السكان في مصر حيث أصبح ٩٨% من إجمالي السكان يعيشون في ٥,٥% من المساحة الكلية في مصر. وإذا كانت الكثافة الفعلية على أساس المساحة الآهلة بالسكان تصل إلى ٩٠٨ شخص في الكيلو متر المربع. وتتفاوت هذه الكثافة بين محافظات مصر فتصل في محافظة القاهرة إلى ٢٣٣٨٢ نسمة في الكيلومتر المربع، تليها محافظة الاسكندرية ٥٧٢٩ نسمة قبل إضافة قسم العامرية فمحافظة بورسعيد ٥٥٦٦ نسمة، فمحافظة الجيزة ١٢٥٣ نسمة، فمحافظة القليوبية ١٢٥٣ نسمة. ويلاحظ أن محافظتي الجيزة والقليوبية بها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، فإذا أخذنا في الاعتبار الأحياء السكنية المزدحمة في كل منهما والملاصقة لمدينة القاهرة لوجدنا أن الكثافة في هذه الأحياء ترتفع إلى درجة كبيرة. وكذلك الحال بالنسبة لعواصم المحافظات والمدن الكبرى بها.

وقد أدى ذلك إلى الضغط على الخدمات والمرافق العامة وإلى انتشار الضوضاء والتلوث والزحام الشديد بكل ما يحمله من مشاكل صحية وطمونية ومرورية يلمسها كل من يعيشون في هذه المدن خلال حياتهم اليومية.

ومما يزيد المشكلة تعقيدا اتجاه جانب من سكان الريف إلى الهجرة إلى الحضر. فقد تزايد سكان الحضر من ١٧,٢% في تعداد ١٩٠٧ حتى وصلت إلى ٤٣% من تعداد عام ١٩٩٦. وسعت السياسة السكانية القومية الحالية إلى توسيع خريطة التوزيع السكاني لتصبح المساحة المستغلة ١٥% من إجمالي

المساحة الكلية في ٢٠٠١ بإضافة بعض المدن الجديدة في الصحراء المصرية القريبة من
الوادي والدلتا.

٣- الخصائص السكانية:

تضيف الخصائص السكانية الحالية في مصر عبئا اضافيا إلى مشكلة التزايد السكاني السريع
والتوزيع السكاني المحدود. فما زالت نسبة الأمية مرتفعة حيث بلغت ٣٨,٦% في احصاء عام ١٩٩٦.
ثم انخفضت إلى ٢٩,٥% في تعداد ٢٠٠٦. ومن حيث فئات السن ترتفع نسبة الفئة العمرية أقل
من ١٥ سنة إلى ٤٠% من مجموع السكان، ولهذه النسبة المرتفعة بعض الآثار الاقتصادية
والاجتماعية والسكانية، فهذه الفئة العمرية لا تقوى على مواجهة ظروف الحياة بمفردها. وهي
في ذات الوقت تحتاج إلى خدمات متعددة مثل التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية. ويتضح من
توزيع السكان حسب فئات السن تركيز النسب الكبرى منهم في فئات السن الصغرى، وتساؤل
هذه النسب في فئات السن المتوسطة والكبرى.

وتنخفض نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل إلى ١٧,٧% مقابل ٥٩,٨% للرجال. وهذا يؤثر
على مكانة المرأة وخاصة في المجتمعات الريفية، ومدى مشاركتها في الحياة العامة. كذلك ترتفع
نسبة الأمية بين الإناث إلى ٣٩% مقابل ١٥,٣% للرجال في عام ٢٠٠٥^(١).

ومن الناحية الصحية تنتشر بعض الأمراض المتوطنة في الريف وتنتقل هذه الأمراض إلى
المدن مع تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة.

كما ينخفض مستوى التعليم والخدمات الصحية في كثير من المدارس والمستشفيات بسبب
عدم القدرة على ملاحقة الاحتياجات المتزايدة كل عام نتيجة للزيادة السكانية المطردة.

(١) تقرير حالة السكان في مصر، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، عام ٢٠٠٥، ص ٧١.

الآثار الاقتصادية للمشكلة السكانية:

إذا كانت المشكلة السكانية في حقيقتها لا تكمن في النمو السكاني السريع وإنما تكمن في العلاقة بين السكان والموارد، فإن الدلائل تؤكد أن العلاقة غير متوازنة منذ عشرات السنين. وأن مصر تعاني مشكلة تضخم سكاني تزداد تفاقمًا على مر السنين.

ولقد ألفت المشكلة السكانية ظلالها على الخدمات الصحية والتعليمية فتدهور مستواها وتناقصت إمكاناتها وأصبحت عاجزة عن الوفاء الكامل بمتطلبات أفراد الشعب اللذين يتزايدون بصورة أكبر من نمو هذه الخدمات وتطورها. كما تدهور مستوى الخدمة في كثير من المرافق العامة وأصبحت قاصرة عن سداد احتياجات السكان المتزايدين بسرعة بالغة رغم الجهود الكبيرة التي تبذل في سبيل حل مشكلات الإسكان والمواصلات والمياه والكهرباء والمجارى وغيرها.

ومن آثار الضغط السكاني على الأراضي الزراعية في الريف المصري، البطالة بأشكالها المختلفة من بطالة كاملة إلى بطالة موسمية إلى بطالة مقنعة، الأمر الذي ترتب عليه تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن الكبرى. وإذا كانت فرص العمل تضيق شيئًا فشيئًا فإن هؤلاء الوافدين يمثلون عبئًا على هذه المدن بما يقومون به من أعمال طفيلية وما يسببونه في نفس الوقت من مشكلات اجتماعية خطيرة.

وقد ترتب على الزيادة السكانية مع ثبات مساحة الأرض الزراعية نسبيًا انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة من ٠,٨ من الفدان عام ١٨٢١ إلى ٠,١٢ من الفدان (أى أقل من سدس المساحة) عام ١٩٨٥.

ورغم تقدم أساليب الزراعة وزيادة إنتاجية الفدان، فقد انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٠,٨ إلى ٠,٢٣ أى الربع تقريبًا خلال نفس

الفترة. ولما كان الاستهلاك الفردى لم يطرأ عليه أى تغيير. فقد كان من الضرورى تعويض انخفاض نصيب الفرد من المساحة المحصولية بالاستيراد من الخارج.

ومن مظاهر الضغط السكانى على الأراضى الزراعية أيضا عدم كفاية الإنتاج فى معظم المحاصيل الغذائية لحاجات السكان. فعلى الرغم من الزيادة الملحوظة فى إنتاج القمح على سبيل المثال فإن واردات مصر منه فى تزايد مستمر. وأصبح القمح يتصدر قائمة الواردات فى تجارة مصر الخارجية على الرغم من زيادة الإنتاج بنسبة ٢٠% فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠، ثم ارتفاع معدل الزيادة بنسبة ٣٠% فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠. وقد أدى هذا إلى هبوط نسبة الاكتفاء الذاتى من ٥٤% عام ١٩٦٠ إلى ٣٢,٨% ١٩٧٠ ثم إلى ٢٤,٢% عام ١٩٨٠ ثم ارتفعت النسبة إلى ٣٣,٥% عام ١٩٩٠.

أى أننا نستورد ثلثى احتياجاتنا من القمح والدقيق. ويكفى أن نشير إلى ارتفاع قيمة وارداتنا من القمح من ٣٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى ٣٨٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٨٠. ثم إلى ٨٠١,٣ فى عام ١٩٨٧ لرى كيف ترتفع نسبة الانفاق على سلعة غذائية واحدة لتشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة وتستنزف مبلغا كبيرا كان يمكن تخصيصه لتحقيق التنمية فى المرافق والخدمات الأساسية.

ونستطيع أن نلخص الآثار الاقتصادية للزيادة السكانية فى النتائج الثلاث التالية:

- ١- زيادة الاستهلاك زيادة متصلة مع تزايد أفراد المجتمع.
- ٢- انخفاض المدخرات الشعبية وهى نتيجة منطقية طالما أن هذه المدخرات هى الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستهلكه.

٣- توزع الاستثمارات الحكومية أكثر فأكثر على بند الدعم الغذائي والخدمات التعليمية والصحية والإسكان.

وهذه النتائج الثلاث تؤثر باستمرار على مواردنا الاقتصادية وتنفيذ خطة التنمية بالمعدلات التي كنا نأمل في تحقيقها حينما وضعت خطط التنمية الخمسية والعشرية.

وقد ترتب على هذه النتائج أيضا ما يلي:

(أ) تراكم الديون الخارجية واستهلاك جزء من القروض الخارجية في تسديدها، بالإضافة إلى توجيه جزء آخر إلى مشروعات ليس لها الطابع الإنتاجي.

(ب) زيادة حجم الانفاق الحكومي تحت ضغط الحاجة الملحة إلى التوسع في الخدمات واصلاح المرافق.

(ج) تزايد حجم الدعم الحكومي لبعض السلع لتخفيف العبء عن أصحاب الدخل الصغيرة.

وقد ظهرت مشكلات اقتصادية عديدة نتيجة لهذا العامل الأخير فاضطرت الدولة تدريجيا وفي سبيل اصلاح المسار الاقتصادى لمصر أن تستعيز عن هذه السياسة برفع المرتبات وتقديم الدعم للعاملين من خلال الأجور وليس من خلال السلع. وقد أدى هذا إلى زيادة العبء على الميزانية وفي نفس الوقت لم يف بملاحقة الزيادة الكبيرة في الأسعار مما أدى إلى سوء الأوضاع الاقتصادية لفئات كثيرة من الشعب. ولم يعد الحديث لهذه الفئات سوى عن ارتفاع الأسعار: أسعار السلع، أسعار الكهرباء، أسعار التليفونات، أسعار التمغة، الضرائب المباشرة وغير المباشرة، نفقات التعليم والعلاج والمسكن والمواصلات وغيرها من احتياجات الأسرة اليومية. ناهيك عن السلع المعمرة

التي تحتاج إليها الأسر الجديدة أو عمليات الاحلال التي تحتاج إليها القائمة بالفعل.

وقد أدى هذا أيضا إلى صعوبة قيام الدولة بعمليات الاحلال الضرورية لكثير من المرافق والخدمات بسبب تعذر التمويل اللازم لهذه المشروعات. كما أدى التأخير في تنفيذ بعض المشروعات إلى زيادة التكلفة المقدرة لتمامها مع زيادة التضخم عاما بعد عام. هذا بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن زيادة الفاقد والمعطل بسبب عدم الاحلال السريع أو عدم التنفيذ السريع للمشروعات التي تسهم في حل المشكلات أو تدفع بعجلة الإنتاج.

وهذا كله معناه أن الزيادة في عدد السكان تعوق النمو الاقتصادي السليم للمجتمع وتؤدي إلى التراجع المستمر وانخفاض معدلات الدخل عند غالبية الشعب وانتقال أعداد كبيرة من فئة الطبقة الوسطى إلى فئات المجتمع الفقيرة في نفس الوقت الذي تتقدم فيه مجتمعات أخرى وتنتقل منها أعداد كبيرة من الطبقة الوسطى.

ولا نستطيع أن نغفل بعض الآثار السلبية الناتجة عن الاضطراب الاقتصادي الذي القى بظلاله على المجتمع المصري في الفترة الأخيرة ومنها:

١- اتجاه بعض المشروعات نحو السلع الترفيهية أو الاستهلاكية سريعة الفائدة دون اهتمام بالمشروعات التي تدفع العملية الإنتاجية في الدولة وتساعد على تحقيق معدلات النمو المطلوب.

٢- ظهور بعض المهن والدخول الطفيلية التي ارتبطت بهذه المرحلة وفي مقدمتها الاتجار في العملة في السوق السوداء قبل أن تقوم الدولة في الفترة الأخيرة بتحرير أسعار الصرف مما أدى إلى عدم صمود العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية.

٣- انحراف بعض المشروعات في سبيل الكسب السريع ومخالفتها لأبسط المبادئ الإنسانية في تقديم سلع مخالفة للمواصفات وغير الصالحة للاستعمال الآدمي كما هو الحال في صفقات الأغذية الفاسدة وتزايد ظاهرة الغش التجاري. وقد ساعد على هذا زيادة الطلب على هذه السلع بتأثير الزيادة السكانية، وقلة ما هو متاح من السلع الغذائية.

٤- تزايد طبقة التجار الوسطاء مع تزايد الرغبة في تحقيق الأرباح السريعة أدى إلى ارتفاع أسعار السلع بشكل لا تتحملة الدخول المحدودة لمعظم فئات المستهلكين.

٥- مزاحمة هذه المشروعات للمواطنين في الاستفادة من أماكن السكن الخاص مما أدى إلى تعذر حصول الشاب العادي على مسكن مناسب للزواج في ظل ارتفاع التكاليف المطلوبة.

٦- مجازاة لظاهرة الربح السريع التي سيطرت على البعض انتشرت عملية بناء المساكن بهدف البيع وليس الإيجار، ولزيادة الأرباح بطريقة خيالية لجأت هذه الفئة إلى النصب على المحتاجين سواء كان ذلك عن طريق مخالفة المواصفات أو الاستيلاء على الأموال نهائياً أو لفترات محدودة لاستغلالها في عمليات تجارية.

٧- تزايد ظاهرة التهرب من دفع الضرائب للدولة عن طريق التحايل والتزوير أو الفساد والرشوة، وفي الوقت الذي تخسر فيه خزانة الدولة مبالغ كبيرة يمكن أن تستخدم في التنمية تتزايد الدخول غير المشروعة لمن يقدمون تسهيلات كبيرة للمنحرفين والمتهربين.

الآثار الاجتماعية للمشكلة السكانية:

ولا تنفصل الآثار الاجتماعية للمشكلة السكانية عن الآثار الاقتصادية لهذه المشكلة. فقصور الخدمات التعليمية والصحية يعود بالدرجة الأولى إلى استنزاف الكثير من الموارد المالية في استيراد السلع الغذائية. كما أن استيراد مستلزمات البناء وتخصيص جزء كبير من موارد الدولة في عمليات الاسكان والمرافق الأساسية اللازمة لمواجهة احتياجات الأسر الجديدة التي تنضم للمجتمع كل يوم، تؤثر بلا شك على تحقيق الوضع الأمثل في الخدمات التعليمية والصحية. كما تؤثر على مستوى خدمات النقل والمواصلات والسكان وتوفير المياه والغذاء وكافة مستلزمات الحياة بشكل يحفظ للانسان المصرى كرامته ووضعه الذى يتناسب مع تاريخه الطويل وحضارته العريقة.

ويمكن أن نوضح أثر هذه الزيادة السكانية بشكل تفصيلى على بعض المرافق على النحو التالى:

١- الزيادة السكانية والتعليم:

تتأثر العملية التعليمية فى مصر بالزيادة السكانية على كافة مستوياتها ولعل أخطر هذه المستويات المرحلة الأساسية التى تضم المرحلتين الابتدائية والاعدادية وهى المرحلة المسئولة عن تعليم الأطفال المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضة والتاريخ الجغرافيا ومبادئ العلوم. وهى أيضا مرحلة البناء لأجيال المستقبل ذهنيا وخلقيا وبدنيا . وقد اضطر ٦٠% من المدارس الابتدائية إلى العمل بنظام الفترتين. كما يعمل بهذا النظام أيضا ٣٠% من المدارس الإعدادية. ومن المعروف أن زيادة عدد التلاميذ فى الفصل الواحد كان له تأثير كبير على انخفاض مستوى التعليم، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

وقد أدى تزايد الأبنية عاما بعد عام داخل المدارس القائمة إلى تآكل المساحات الخضراء والملاعب والمعامل العلمية، مما كان له أسوأ الأثر فى

تكوين الطلاب علميا وبدنيا، وحرمانهم في أغلب الأحوال من ممارسة الرياضة في المدارس، واتجاههم إلى الشوارع والحوارى يمارسون فيها هواياتهم ويتعرضون لكافة الأخطار.

ومع تزايد أعداد الراغبين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية وعدم وجود أماكن كافية لهم في المدارس الحكومية، وانخفاض مستوى التعليم في معظم هذه المدارس، ظهرت المدارس الخاصة التى تقدم خدمات متميزة في اللغات والكمبيوتر والأنشطة الفنية. وتحولت معظم هذه المدارس إلى مشروعات تجارية مربحة ترهق كاهل الآباء بأعباء مالية باهظة.

ومع تدهور التعليم في المدارس الابتدائية في كثير من المدارس الحكومية في الريف يتسرب بعض أبنائنا وينضمون إلى صفوف الأميين الذين لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالمدارس من الأجيال السابقة فما زالت نسبة الأمية في مصر تقترب من ثلث عدد السكان رغم ما تنفقه الدولة سنويا على التعليم والذي يقترب من ثلاثة مليارات جنيه.

فلدينا الآن ما يزيد عن عشرة ملايين تلميذ يضمهم حوالى ٢٥٠ ألف فصل في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية. وتقوم الدولة حاليا ببناء ٢٢ فصل كل يوم ولكنها مطالبة بزيادة هذا العدد ليصبح ٦٥ فصلا يوميا لاستيعاب حوالى ١٦ مليون تلميذ في المراحل الثلاثة إذا استمر معدل الإنجاب الحالى على ما هو عليه الآن.

وقد أصبحت عملية بناء المدارس وزيادة عدد الفصول تجارة مربحة لكثير من المقاولين وقد كشف الزلزال الذى حدث في أكتوبر عام ١٩٩٢ عن هذه المأساة، حيث ظهر أن عددا كبيرا من المدارس يحتاج إلى إعادة بناء. وبالتالي أصبحت المهمة الملقة على الحكومة كبيرة جدا حيث يتطلب الأمر إعادة بناء ألف مدرسة جديدة في أسرع وقت ممكن لتوفير الأمان لأبنائنا بالإضافة إلى استمرار التوسع في البناء لمواجهة الزيادة المطردة في المواليد.

كما عجزت الجامعات والمعاهد العليا والفنية عن استيعاب الراغبين في الالتحاق بها من المرحلة الثانوية، لتزايد أعدادهم عاما بعد عام، وشهدت كل أسرة لها ابن أو ابنة في المرحلة الثانوية صراعا مستمرا من قبل بداية العام الدراسي في سبيل الحصول على أعلى الدرجات للالتحاق بالجامعة. وقد أدى هذا إلى كثير من حالات التوتر والقلق والمشاكل العائلية المزمنة المرتبطة بالدروس الخصوصية وعجز بعض الآباء عن تحمل هذه الأعباء.

وتزايدت الجامعات الاقليمية والمعاهد العليا لتستقبل أعدادا متزايدة كل عام من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها. وقد أدى هذا إلى تكديس الجامعات وعجز الأساتذة عن القيام بوظائفهم على الوجه الأمثل. فانخفض مستوى الخريجين، ومع تزايد أعدادهم تضاءلت أمامهم فرص العمل على المستوى الحكومي أو الخاص. وأصبح من المألوف أن ينتظر خريج الجامعة عدة سنوات حتى يحصل على فرصة عمل يبدأ بها حياته العملية غالبا في الثلاثين.

والسؤال الآن: ماذا يفعل خريج الجامعة طوال فترة انتظاره للعمل؟ وما هو شعور الأب والأم التي ترى ابنها حبيسا في البيت بلا عمل، أو متسكعا في الطرقات والشوارع يعبث مع العابثين، أو عضوا في جماعة منحرفة تنهب وتسرق، وربما تغتصب وتقتل، أو مدمنًا إنتهت حياته في أوكار الادمان ومع عصابات المخدرات.

وهل ينفع بعد ذلك توجيه اللوم إلى الآخرين ودراسة الأسباب الفرعية التي أدت إلى هذه الأحوال؟

قد يكون من اليسير على الأب أن يجد حلا مناسباً إلى حد ما لابنه أو ابنته.. لأحدهما أو كلاهما عندما يلتحقان بالمدرسة أو بعدما يتخرجان من الجامعة.. ولكن هل يكون ذلك الحل سهلا على كل الآباء أو على المجتمع كله إذا أصبح لكل أسرة عددا أكبر من الأبناء؟

٢- الزيادة السكانية والرعاية الصحية للأم والطفل والمجتمع بصفة

عامة:

أن مستقبل أى دولة ومستقبل البشرية جمعاء يعتمد على الطفولة، ولكي ينمو الأطفال ويصبحوا أقوياء أصحاء فإنهم يحتاجون إلى غذاء جيد، ومياه نظيفة ومسكن صحى، ورعاية طبية وتربية جيدة وتعليم عصري.. وقبل ذلك كله فإنهم يحتاجون قبل خروجهم إلى الحياة إلى أمهات أصحاء.. وأسر تستطيع أن توفر لهم الرعاية وتوليهم الاهتمام.. حتى يتمكنوا من اجتياز الأيام الأولى من حياتهم المحفوفة بالمخاطر.. وكذلك السنوات القليلة التالية التى يكونون فيها فريسة سهلة لأى مرض.. فمن المعروف أن كل مرحلة من مراحل النمو تبنى على سابقتها، وتؤثر فيما بعدها.

وقد ثبت طبيا أن النساء اللائى تحملن فى سن صغيرة جدا تتعرض لخطر المضاعفات أثناء الحمل والولادة من النساء اللائى فى سن العشرين. وهذه المضاعفات قد تؤذى صحتهن، بل قد تكلفهن حياتهن. ويصدق ذلك أيضا على النساء اللائى تحملن وهن تقتربن من نهاية سنوات الخصوبة، كما أن كثرة الحمل تزيد من أخطار المرض أو الوفاة التى تواجهها الأم. ومن ناحية أخرى فإن المباشرة بين مرات الحمل لها أهمية كبيرة فى استرداد الأم لصحتها وقدرتها على تعويض ما فقدته من كالسيوم ومواد أساسية يأخذها الجنين منها خلال فترة الحمل.

كما أن هذه المباشرة بين مرات الحمل تتيح للأم فرصة رعاية الطفل وإعطائه الاهتمام الكافى حتى يعتمد على نفسه. كذلك فإن الأطفال يعانون من عدم الرعاية وضعف البنية حينما يولدون الواحد تلو الآخر. وحينما تكون الأسرة كبيرة العدد، وحينما تكون الأم صغيرة السن أو متقدمة العمر. ففى هذه

الظروف يكثر احتمال وفاتهم في الرحم أو خلال السنوات الأولى من عمرهم أو ينشأوا
ضعاف الصحة والنمو.

كما تؤدي الزيادة السكانية السريعة إلى عدد من المشاكل الصحية التي تؤثر على الأطفال
وعلى الكبار معا . فسيارات نقل القمامة رغم تزايدها لم تعد تكفى لنقلها بعيدا عن الأماكن
السكنية، ومخلفات المجارى تصب في أطراف المدن وتعجز عن السير بعيدا في أعماق الصحراء.
وتتسبب العادات الصحية السيئة في إنتشار بعض الأمراض في الريف والحضر على السواء.
ويضعف من تأثير هذه الأمراض الزحام الشديد في كافة المرافق وأماكن الخدمات والمواصلات.
وتعد مشكلة تلوث الهواء احدى التحديات التي تواجه جميع دول العالم في عصرنا الحالي. كما أنها
تمثل المعادلة الصعبة التي تسعى إلى الحفاظ على نقاء الهواء الجوى مع الوفاء بمتطلبات الإنتاج
الزراعى والصناعى والخدمات لمجتمعات تتزايد فيها الكثافة السكانية بشكل مطرد كما هو حادث
الآن في معظم مدن مصر.

وتسبب وسائل النقل ٦٠% من التلوث بينما الصناعة ١٨% والطاقة الحرارية ١٦% والطاقة
الكهربائية ٣% والتخلص من الفضلات ٣% وهذه النسبة قابلة للتغير تبعا لزيادة مصدر التلوث.
وهذا يحتاج إلى توضيح آثار هذا التلوث بمزيد من التفصيل.

أثر الزيادة السكانية على الأوضاع الصحية والاسكان:

أشرنا في فيما سبق إلى أن عادم السيارات يشكل مصدرا رئيسيا للتلوث خاصة في المدن ذات
الكثافة المرورية الثقيلة كالقاهرة والجيزة وشبرا الخيمة (القاهرة الكبرى). والأمراض التي تنتج عن
التلوث بعادم السيارات تتراوح ما بين الالتهابات الحادة للجهاز التنفسى العلوى وأشهرها نزلات
البرد والنزلات

الشعبية وأمراض السدة الرئوية كالربو وكافة أنواع الحساسية، ثم تتصاعد هذه الأمراض لتصل إلى سرطان الرئة أو الجلد أو الدم.

هذا وقد تبين أن عوادم السيارات تؤثر على مرونة وتمدد الرئتين وبالنسبة للذين يعانون من التهاب اللوزتين فإن اقل كمية من أول أكسيد النيتروجين تؤدي إلى إصابتهم بالأزمات الصدرية وتجعل التنفس لديهم صعبا. وقد أوضحت الدراسات التي أجريت في مدينة القاهرة التأثيرات الصحية المزمنة الناتجة عن عادم السيارات.

ورغم التزايد السريع في الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة للمواطنين في الريف والحضر إلا أن التزايد السكاني يلتهم هذه الخدمات ويجعلها قاصرة عن ملاحقة احتياجات كافة أفراد الشعب. ورغم ارتفاع عدد الأسرة في المستشفيات عاما بعد عام فمازال عدد الأسرة قليلا بالنسبة لعدد السكان فكل خمسمائة فرد لهم سرير واحد فقط. ومازال التأمين الصحي الشامل على جميع المواطنين أملا يصعب تحقيقه في ظل الزيادة السريعة في عدد السكان.

٣- الزيادة السكانية ومشاكل الاسكان:

بدأت مشكلة السكان في مصر تلقى ظلالها الكثيرة على القاهرة الكبرى ومعظم مدن المحافظات مع بداية الستينات من هذا القرن، وهى نفس الفترة التى شهدت بداية التزايد السكاني السريع في مصر، كما شهدت أيضا تحولات اجتماعية سريعة في مجالات التعليم والصحة والانتقال من الريف إلى الحضر.

وإذا كانت بداية الأزمة قد شهدت بعض الإجراءات العنيفة من جانب الحكومة للسيطرة على الإيجارات ومنع الخلوات وبناء المساكن الاقتصادية عن طريق الحكومة نفسها ممثلة في بعض الهيئات والوزارات، إلا أن هذه السياسات ما لبثت أن عجزت عن ملاحقة التطورات والتغيرات السريعة الناتجة عن التزايد السكاني الرهيب في شتى انحاء البلاد.

ووقفت معظم القوانين عاجزة عن التصدى لمخرجات البناء فوق الأرض الزراعية وهدم المباني الجميلة ذات الطابع المعماري البديع لتحل محلها الابراج الضخمة. وظهرت كذلك المباني العشوائية غير المخططة والتي لم تراعى فيها المبادئ الصحية أو مستقبل المرور في شوارعها أو إمكانات مد شبكات المياه والصرف الصحى إليها.

وانتقل جزء كبير من النازحين من الريف إلى القاهرة الكبرى إلى المقابر يشاركون الأموات في أماكنهم، ويطعمون افراحهم إلى جوار المدافن. وربما يتوقف الفرع لبعض الوقت لاطعام مراسم الدفن وانتهاء أهل المتوفى من توديعه بالصراخ والنحيب. وتحولت القاهرة من مدينة سياحية جميلة إلى مجموعة من الأحياء المتنافرة، وطرق اختلط فيها المشاه بالسيارات وأشباه السيارات وضجت الأرض بما تحتها من شبكات صرف وأنفاق تهدد بالانفجار فى أى لحظة، وطغى اللون الرمادى على معظم المباني من تكالب الأتربة وعادم السيارات. وأصبح المشاهد لمدينة القاهرة من أعلى الجبال المحيطة بها يراها وقد غطتها سحابة سوداء كثيفة.

لقد أنشأت الدولة ما يزيد عن مليون ونصف وحدة سكنية فى السنوات العشرة الأخيرة على مستوى الجمهورية. وما يماثل هذا العدد تقريبا فى السنوات الثلاثة التالية لقيام الثورة، أى حوالى ثلاثة ملايين وحدة سكنية خلال الأربعين عاما الماضية. ورغم ذلك فإن عددا كبيرا من المواطنين يعيشون فى أماكن أو مساكن غير صحية بالأدوار السفلى التى لا تدخلها الشمس، وفى المقابر، وفى غرف ضيقة، وبعضهم يتكسون على الأرصفة وينامون أمام المحال العامة والتجارية.

وكم من حالات عقد قران معلق زفافها على وجود شقة ولو صغيرة لاطعام الزواج، وكم من حالات أخرى تم فسخ العقد فيها لعدم وجود الأمل فى

هذه الشقة. وثمة حالات كثيرة تضطر إلى الزواج داخل شقة أحد والدى العروسين مهما كانت ضيقة. وكم من مشاكل اجتماعية كثيرة تنشأ نتيجة هذه الأوضاع الصعبة، ولعلنا نذكر في هذا الصدد قصة الزوجين اللذين لم يجدا مكانا يمارسان فيه حياتهما الطبيعية سوى سطح أحد العمارات حيث تم ضبطهما واحالتهما إلى الشرطة التي تأكدت من وجود عقد القران وأفرجت عنهما بشرط عدم العودة إلى ذلك مرة أخرى.

وقد ظهرت نتيجة لصعوبات الحصول على مسكن في منطقة منظمة في الإطار القانوني الذي يحكم عمليات البناء في المدن أن تزايدت المباني العشوائية وانتشرت حول المدن المختلفة الكبيرة والصغيرة على السواء وكانت تزيد في مساحتها عن المدن الأصلية وضمت هذه المناطق أعدادا كبيرة من السكان الذين يعيشون في ظروف في منتهى الصعوبة تجعل مشاعرهم تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه مشوبة بعدم الولاء وربما بالحقد الكامن الذي قد ينفجر في أى لحظة ليهدد أمن هذا المجتمع واستقراره وقد تكون ظاهرة الارهاب معتمدة في أساسها على سخط هؤلاء الذين يجدون أنفسهم على هامش المجتمع بدلا من الاحساس بأنهم جزء من الكيان الأساسي.

وقد اضطرت الأجهزة الحكومية إلى الاعتراف بواقع المناطق العشوائية وقبلت بها، بل ومدت إليها المرافق والخدمات في حدود إمكاناتها، ورضيت بهذه الحلول المؤقتة أو الدائمة إذا صح هذا التوقع. ولم تعد المدن الجديدة التي تبنى في الصحراء بالقرب من المدن القائمة بالفعل تكفى لحل مشكلة الإسكان والعمالة على مستوى المجتمع. وإن تفاوتت هذه المشكلة من مكان إلى آخر فإنها في القاهرة الكبرى قد أصبحت قنبلة متفجرة وليست موقوتة كما يقولون. فساعات الذروة امتدت وأصبحت تشمل معظم ساعات النهار وجزءا من الليل ولهذا الامتداد نتائج وخيمة على الاقتصاد والصحة العامة والأمن بكافة أشكاله.

فمعدل استهلاك السيارات وإنتهاء عمرها قبل الموعد المفترض أصبح ظاهرة طبيعية في مصر. وتزايد استهلاك البنزين إلى الضعف نتيجة كثرة التوقف والسير البطيء أصبح معروفا لسكان القاهرة الكبرى. وانتهاك قواعد المرور بات أمرا طبيعيا. وسهولة اختفاء مرتكبي الجرائم وسط الزحام البشرى حدث أكثر من مرة. وانتشار الأمراض الناتجة من تلف مواطر السيارات والموتوسيكلات يزداد يوما بعد يوم. وضيق الشوارع بالسيارات المنتظرة على الجانبين جعل حركة المرور للسيارات المارة بالشوارع في منتهى الصعوبة، ناهيك عن حركة الأفراد الذين يتعذر عليهم السير على الأقدام في كثير من الشوارع.

ووسط هذا كله تزداد نسبة المتسولين والمتطفلين ومرتكبي الجرائم والمخالفين للقانون. وتزداد القذارة في الشوارع ولا يستطيع عمال النظافة ملاحقة المخلفات ورفع المهملات من الطرق أو تزيين الشوارع كما كان يحدث منذ ما يقرب من خمسين سنة عندما كانت القاهرة تكنس في الفجر وقبل طلوع الشمس وتغسل الشوارع الرئيسية والحدائق، والجزر الخضراء التي كانت تتوسط الشوارع الرئيسية.

وهنا لابد أن نعلن بوضوح أنه لا حل لكل هذه المشكلات إلا بالمواجهة السليمة لبعدين رئيسيين من أبعاد المشكلة السكانية. البعد الأول المعروف وهو السيطرة على معدلات الانجاب وخفضها إلى أدنى حد ممكن. والبعد الثاني الذي طال الحديث عنه ولكنه لم ينفذ حتى الآن بالشكل المطلوب وهو إعادة توزيع السكان على مستوى مصر كلها بصفة عامة، وعلى مستوى القاهرة الكبرى لابد من تخفيض عدد سكانها إلى النصف بكل الطرق الممكنة سواء كان ذلك عن طريق إنشاء عاصمة سياسية جديدة، أو نقل بعض المصالح والأجهزة والهيئات التعليمية والصحية. وكذلك تفريغ القاهرة ممن لا عمل لهم وإعلانها منطقة مغلقة أمام الوافدين إليها من الأقاليم حتى يمكن السيطرة على

أمن هذه المدن ومواجهة كافة أشكال التسبب أو الارهاب وفرض سيطرة القانون على الجميع تحقيقا للصالح العام.

دور الإعلام في المشكلة السكانية:

لعب الإعلام دورا هاما في التنبيه لخطورة المشكلة السكانية منذ بداية المشروع لقمي لتنظيم الأسرة في عام ١٩٦٦. فقد تناولت الصحافة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتزايد السكان على المستوى القومي وعلى مستوى الأسرة كما قدمت بعض التنويهات التي تروج لتنظيم الأسرة، وكذلك بعض الرسوم الساخرة (الكاريكاتير) التي تتناول الانجاب الكثير. كما قدمت الصحف على مدار الأربعين عاما الماضية معلومات صحية عن وسائل التنظيم، ورأى الدين في موضوع تنظيم الأسرة. كما ساهمت الإذاعة والتلفزيون في كل ما روجت له الصحافة، وأضافت إليه عددا من المسلسلات والأفلام التسجيلية والدرامية التي جعلت تنظيم الأسرة موضوعا مطروحا للنقاش على مختلف المستويات بعد أن كان ضمن الموضوعات المحرمة Taboos في بداية السبعينيات^(٢).

وقد ساهمت الأجهزة الحكومية المعنية بتنظيم الأسرة والجمعيات الأهلية في حملات التوعية التي قامت بها وسائل الإعلام وذلك من خلال التوعية المباشرة عن طريق قادة الرأي والقيادات الطبيعية. وقد تضمنت خطة هذه الأجهزة ثلاثة اتجاهات رئيسية أضيف إليها فيما بعد اتجاه رابع على النحو التالي:

- ١- تقديم منهج متكامل عن المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة بالمدارس على اختلاف أنواعها.
- ٢- تكوين قاعدة عريضة من قادة الرأي تدرك خطورة المشكلة وضرورة اللجوء إلى تنظيم الأسرة كأحد الحلول الرئيسية لها.

(٢) على عجلة: دور الإعلام في الدعوة لتنظيم الأسرة في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الصحافة بكلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٧٤.

٣- توجيه حملة إعلامية عن طريق قنوات الاتصال للوصول إلى جميع الفئات الجماهيرية مع التركيز على فئات خاصة مثل العمال والفلاحين والسيدات اللاتي في سن الحمل والمقبلين على الزواج.

٤- تبني الاتجاهات التنموية الحديثة من خلال التوسع في محو الأمية و إتاحة فرص العمل للنساء، وبرامج المشورة Counselling والدعوة Advocacy للارتقاء بالخصائص السكانية وتوصيل الخدمات إلى المناطق المستهدفة.

وقد أسفرت هذه الجهود عن نتائج إيجابية إذا أخذنا في الاعتبار بعض التحديات المتعلقة بتغيير وتحسين الخصائص السكانية وبصفة خاصة التعليم والعمل والأوضاع الاقتصادية والتي يمكن أن يتضاعف معها تأثير الإعلام في مواجهة المشكلة السكانية.

ويكفى أن نشير هنا إلى بعض المؤشرات التي تؤكد نجاح الإعلام في خفض معدلات الزيادة السكانية من خلال نتائج المسح السكاني الصحي الذي قام به المجلس القومي للسكان بالتعاون مع معهد تطوير الموارد "ماكرو" بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام ١٩٩٥ وأوائل عام ١٩٩٦، والذي أجرى على ١٤٧٧٩ سيدة سبق لهن الزواج وتراوح أعمارهن بين ١٥-٤٩ سنة.

فقد أشار المسح إلى انخفاض معدل الانجاب للمرأة من أكثر من خمس أطفال في أواخر السبعينيات إلى ٣,٦ طفل في أواخر التسعينيات.

ويقل هذا المعدل إلى ثلاثة أطفال فقط عند الحاصلات على تعليم متوسط فأكثر، ويرتفع إلى ٤,٦ بين السيدات اللاتي لم يذهبن إلى المدرسة.

وقد أثبت المسح انتشار البرامج الإعلامية التي تختص بتقديم معلومات عن تنظيم الأسرة انتشارا واسعا. فهناك أكثر من ثمانى سيدات بين كل عشرة سيدات سمعن عن تنظيم الأسرة من الراديو أو التلفزيون، وأن أربعا منهن ذكرن أنهن قد تأثرن بإعلانات التلفزيون التي جعلتهن يبحثن عن معلومات

أكثر عن تنظيم الأسرة. وذكرت ثمان سيدات من كل عشرة أن أزواجهن يوافقون على تنظيم الأسرة.

وأشار المسح أيضا إلى ارتفاع عدد المستخدمين لوسائل تنظيم الأسرة بين السيدات المتزوجات من ٢٤% إلى ٤٨% من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٥.

وإذا كانت هذه النتائج تؤكد قيام الإعلام بدوره في مواجهة المشكلة وبصفة خاصة البعد الأول منها وهو بعد الزيادة في أعداد المواليد، فإن هذا لا يعنى أن دور الإعلام قد انتهى، وأن تدارك مشكلتي الخصائص السكانية والتوزيع السكاني يمكن أن يحل هذه المشكلة. كما أن قصور الخدمات في بعض الحالات يحتاج إلى تسليط الضوء المستمر من وسائل الإعلام على مواضع هذا القصور حتى لا تضيع جهود التوعية التي تقوم بها وسائل الإعلام والهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية مع التنظيمات السياسية.

ونستطيع بعد ذلك أن نضع تصورا لخطة الإعلام عن تنظيم الأسرة على النحو التالي:-

أولا : الهدف من الخطة:

الوصول بال جماهير المستهدفة إلى مرحلة الممارسة المنتظمة لتنظيم الأسرة بطريقة ناجحة.

ثانيا: الجماهير المستهدفة:

١- المتزوجون ولديهم طفل أو أكثر.

٢- المتزوجون حديثا.

٣- المقبلون على مرحلة الزواج.

وتنقسم كل فئة من هذه الفئات بحسب تعدد الخصائص الاجتماعية فيها كالحالة التعليمية والاقتصادية والمهنية والعمرية والحضرية. وتؤثر هذه الخصائص على اختيار وسيلة الاتصال ومضمونه، وكذلك قنواته.

ثالثا : وسائل الاتصال المستخدمة:

أشارت البحوث العديدة إلى ارتفاع نسبة التعرض للتلفزيون بين الجماهير المستهدفة من الدعوة لتعديل السلوك الانجابي - من خلال التنويهات المباشرة والأعمال الدرامية والبرامج الحوارية.

ومن هنا فإن تقديم المعلومات والاقتناع بممارسة تنظيم الأسرة لابد أن يضع التلفزيون في مقدمة وسائل الإعلام التي تقدم دعما متجددا للحملة القومية لتنظيم الأسرة.

كما أن الراديو يحتفظ بتأثيره على بعض الشرائح الاجتماعية المستهدفة جنبا إلى جنب مع التلفزيون. وتمارس الصحافة تأثيرها على قادة الرأي والمتعلمين بصفة عامة فتقدم لهم المعلومة الدقيقة التي تعاونهم في التأثير على النطاق الأوسع. كما تساعد من خلال التحقيقات والأحاديث المتخصصة على توضيح الآثار السلبية للزيادة السكانية على الأسرة والمجتمع.

أما الاتصال الشخصي من خلال قادة الرأي وفي مقدمتهم الطبيب وإمام المسجد والقائدة الطبيعية والرائدة الريفية، وأعضاء الجمعيات الأهلية والتنظيمات السياسية والمراكز الإعلامية فإن التأثير الاقناعي لهم على الجمهور المستهدف يحقق التحول من حالة الاستجابة اللفظية إلى السلوك الفعلي الايجابي وينهى مرحلة التردد التي يمكن أن تصاحب التعرض لوسائل الاتصال الجماهيرية.

ويوجه الاتصال الشخصي من خلال القنوات التالية:

١- تجمعات العمال والفلاحين والجنود.

٢- فصول محو الأمية.

٣- تجمعات الثقافة الجماهيرية.

٤- علماء الدين الإسلامى والمسيحى الذين يعظون فى المساجد والكنائس.

٥- أعضاء المجالس المحلية والشعبية والأحزاب السياسية.

٦- طلاب الجامعات وأعضاء القوافل الطبية والبيئية.

رابعاً: المضمون الإعلامى:

وينبغى أن نشير إلى أن النظريات العلمية فى مجال الاتصال، القديمة والحديثة على السواء، تجمع بشكل أو بآخر على أن تأثير الاتصال لا يقتصر فقط على مهارات المصدر، ووضوح الرسالة، واستعدادات المستقبل، وإنما يرتبط أيضاً بالظروف البيئية والعوامل الاجتماعية المحيطة بالموقف الاتصالى.

مضمون الاتصال فى الدعوة لتنظيم الأسرة :

يجب أن يعلم القائم بالاتصال بادئ ذى بدء الدوافع التى تعمل معه أو ضده وقد أثبتت البحوث التى أجريت خلال العقود الأربعة الماضية ان الدوافع العامة للموافقة على تنظيم الأسرة حسب أهميتها هي:

تأثير الزيادة السكانية على انخفاض مستوى المعيشة، ولأنها تسبب الزحام وارتباك الحياة، ولأنها أيضاً تسبب سوء الخدمات الصحية والتعليمية. أما الدوافع الخاصة فكانت الرغبة فى رعاية الأولاد وتعليمهم، وضالة الدخل، والحرص على صحة الأم، وعدم تفتيت الأرض.

وكانت الدوافع العامة المعارضة لتنظيم الأسرة اعتبار زيادة السكان أحد أسباب قوة البلد وزيادة الدخل. أما الدوافع الخاصة فتتمثل فى تعويض حالات الوفاة، وتحقيق العزوة، وعدم الشرعية الدينية، والاعتقاد بأن الأولاد لهم رزق، وأن تنظيم الأسرة ضار صحياً.

وهذه الدوافع تحدد لنا مضمون الرسائل الاعلامية التى ينبغى توجيهها إلى الجماهير المستهدفة:

(أ) مواد تأثيرية: تهدف إلى إثارة الدوافع المؤيدة لتنظيم الأسرة، وإبراز النتائج السلبية التى يمكن ان تحدث اذا لم تنظم الأسرة.

(ب) مواد إضفاء الشرعية على الرسالة وعلى القائم بالاتصال من النواحي الدينية والطبية والاجتماعية.

(ج) مواد إعلامية: تتناول فسيولوجية الانجاب، ووسائل تنظيم الأسرة، وطبيعة عملها وطرق استخدامها، وأماكن تواجدها.

(د) مواد مساعدة: وهى لا تتعلق مباشرة بتنظيم الأسرة ولكنها تهدف إلى كسب التأييد لهذه القضية من خلال المناقشات الوثيقة الصلة بها كراية الأطفال والسعادة الزوجية، والمشكلات الاجتماعية الناتجة عن التضخم السكاني.

ويختلف أسلوب تقديم هذه الرسائل باختلاف الوسائل المستخدمة، فالمواد الخاصة بفسولوجية الانجاب وطبيعة عمل وسائل تنظيم النسل وطرق استخدامها ينبغى أن يقتصر تقديمها على وسيلة الاتصال الشخصى بصورها المختلفة. بينما يمكن تقديم الرسائل الأخرى بوسائل الإعلام والاتصال الشخصى معا. ولكن فى جميع الاحوال يلزم أن يؤخذ فى الاعتبار المستوى التعليمى والثقافى لغالبية الجمهور المستهدف وما يستتبعه ذلك من تقديم لهذه الرسائل بأسلوب مبسط واضح.

وعلى القائم بالاتصال ان يعرف كيف يواجه الاعتراضات ويفندھا أو يحيدھا. ومن الضرورى أن يكون القول الجميل مستندا إلى الفعل السليم، وهذا يتطلب تحسين مستوى الخدمة فى الوحدات والحرص على الاحتفاظ بهذا المستوى فى أحسن حالة ممكنة، ولذلك ينبغى وضع نظام للحوافز لتشجيع

العاملين بمراكز تنظيم الأسرة على اجتذاب المترددين والمترددات ومتابعة حالات الانقطاع وتوسيع نطاق الخدمة باستمرار.

خامسا: المداخل الإقناعية التي يمكن استخدامها في مخاطبة الجمهور المستهدف :

١- الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر:

من المعروف أن أى فكرة لها مؤيدون ولها أيضا معارضون، وأن المعارضين في بعض الأحيان تكون المعارضة عندهم قوية. في هذه الحالة يكون استخدام الأسلوب المباشر عديم الفاعلية، ويتحتم على الداعية أن يثير معهم قضايا جانبية لا تتناول تنظيم الأسرة مباشرة ولكنها تتصل بها من زوايا عديدة. فمثلا مشكلات التعليم حينما يتناولها القائم بالإتصال من حيث أبعادها المختلفة ومشكلات المرور والإسكان وارتفاع الأسعار ونقص المواد التموينية والزحام وقصور المرافق والعجز في الخدمات كل ذلك يمكن أن يشكل مداخل إقناعية غير مباشرة تجعل المستقبل يقتنع بفكرة تنظيم الأسرة دون أن تطرح هذه الفكرة بشكل مباشر. وربما يتطوع من تلقاء نفسه بطرح هذه الفكرة كأحد الحلول الحاسمة لمواجهة مشكلات المجتمع.

كما أن الحديث عن قضايا الصحة والنظافة والعمالة والطفولة والأمومة وأصول التربية والرعاية لجميع أفراد الأسرة يثير لدى المستقبل الإحساس بالمشكلة ويجعله يفكر في الحل. فإذا وجد مساعدة أو إرشادا من جانب قائد الرأي كان أكثر استعدادا للإقتناع وقبولا لفكرة التنظيم. وفي حالة المعارضين بشدة لهذا الحل، يكون طرح هذه القضايا كفيلا بزعة البناء الفكرى الذى كونه المعارض لنفسه. ويؤدى الإستمرار في تناول هذه المشكلات، إلى تخفيف حدة المعارضة بالتدريج، إلى أن يجد الداعية الفرصة للدخول مباشرة إلى الموضوع وتأكيد أهمية التنظيم.

أما في حالة إنخفاض المستوى الفكرى للجمهور المستهدف، وفي حالة عدم وجود اتجاه معارض، فينبغى على الداعية أن يدخل إلى الموضوع مباشرة، وأن يطرح الفكرة باعتبارها أحد الحلول الحاسمة لمواجهة مشكلات الأسرة والمجتمع ككل. ومن الضرورى في هذه الحالة أن يقدم الحجج القوية الدامغة التى تؤكد ضرورة الأخذ بهذا الحل من أجل رخاء المجتمع وسعادة أفرادهِ.

٢- عرض الرأى المؤيد أم عرض الرأىين المؤيد والمعارض ؟

مازالت هناك بعض الآراء التى تعارض تنظيم الأسرة كأحد الحلول الفعالة للمشكلة السكانية. وهذه الآراء تثير بلبلة لدى أفراد الجمهور الذين لم تتكون لديهم آراء مؤيدة بسبب نقص المعلومات أو تضارب هذه المعلومات التى تنقل إليهم.

وهنا يسأل قائد الرأى هل يقوم بتقديم الآراء المؤيدة لتنظيم الأسرة ويتجاهل الآراء المعارضة؟ أم يقدم كل وجهات النظر المطروحة حول هذا الموضوع؟ الإجابة هنا أنه فى هذا الموضوع بالذات الذى لا يمل فيه المعارضون من ترديد مزاعمهم، ينبغى على الداعية لتنظيم الأسرة أن يعرض وجهة النظر المخالفة أو المعارضة، إلى جانب وجهة النظر المؤيدة لأن فى ذلك نوعاً من التطعيم أو التحصين للفكرة المطروحة أو الحل الذى يقدمه فمثلاً إذا تصورنا أن هناك احتمالاً لتعرض الأفراد لرسالة معارضة من الناحية الدينية أو الصحية، وأخبرناهم أن هناك من يقول بكذا أو كذا (وذلك باختصار مناسب) فإنهم حينما يتعرضون لهذا الموقف سيقولون هذا كلام سبق أن سمعناه، وهو أمر غير جديد علينا وبالتالى لن يتأثروا به.

وهناك بعض الحالات التى يكون الحديث فيها عن وجهتى النظر المؤيدة والمعارضة مثيراً للبلبلة عند بعض البسطاء نتيجة لتزاحم الأفكار فى رؤوسهم

من اللحظة الأولى لطرح الفكرة. في هذه الحالة ينبغي أن تعرض وجهة النظر المؤيدة لتنظيم الأسرة فقط مع مراعاة المتابعة المستمرة لهؤلاء الأفراد وتفنيد أى آراء معارضة قد يتعرضون لها في المستقبل.

٣- الترغيب والتخويف :

هناك أفراد يميلون بطبيعتهم إلى الترغيب وقبول الأفكار التى تحقق لهم مزايا معينة. وهناك أفراد آخرون يتأثرون أكثر بالحديث عن الآثار السلبية لعدم الأخذ بسلوك معين والأضرار التى يمكن أن تعود عليهم نتيجة لذلك. فالحديث عن المخاطر الصحية التى تلحق بالأم بسبب كثرة الإنجاب، أو ولادة أطفال مشوهين قد يحقق أثرا إيجابيا عند البعض، ولكنه قد يلقي مقاومة من البعض الآخر، الذين يقولون أن آبائهم وأمهاتهم أنجبوا كثيرا ولم تحدث لهم هذه المخاطر.

هنا يكون الحديث باعتدال عن هذه المخاطر أمرا مقبولا، والإشارة إلى إختلاف الظروف التى عاشتها الأجيال السابقة عن الظروف التى نعيشها الآن. كما أن التخويف من المشاكل الإجتماعية الناجمة عن ضالة فرص العمالة وسوء الأوضاع الإقتصادية والتلوث وغير ذلك من مشكلات، ومدى إرتباطها بالتضخم السكانى وتفاقمها يوما بعد يوم، يمكن أن يؤدى إلى الإقناع بتنظيم الأسرة. وفى نفس الوقت فإن الإشارة إلى مزايا التنظيم وآثاره الطيبة على صحة الأم والطفل وسعادة الأسرة يمكن أن يكون عنصر ترغيب لمن لا يحبون الإستماع إلى المشاكل أو الدخول فى تفاصيلها.

٤- إستخدام الأساليب العاطفية والأساليب المنطقية :

هناك ارتباط وثيق بين المستوى التعليمى والحضرى والعمرى بالاضافة إلى النوع (ذكر أو أنثى) وبين الاستعداد للقبول بأى فكرة من خلال مؤثرات عاطفية أو منطقية، ففى أغلب الأحوال تكون النساء أكثر تأثرا

بالأسلوب العاطفى من الرجال، وغير المتعلمين أكثر تأثرا بهذا الأسلوب من المتعلمين، وهكذا بالنسبة لصغار السن، ولمن يعيشون في بيئات ريفية.

وهذا لاينفى تأثير الأسلوب المنطقى على بعض أفراد هذه الفئات. وهذا يؤكد ضرورة المزوجة بين الأساليب العاطفية والمنطقية لضمان نجاح التأثير خاصة إذا علمنا أن الأسلوب العاطفى أو المنطقى الذى يؤثر على فرد معين قد لا يؤثر على فرد آخر. ولذلك فإن الذى يأخذ على عاتقه الدعوة لقضية قومية، فلا بد أن يتسلح بأكبر عدد من المؤثرات العاطفية والمنطقية، التى تدعم موقفه وتحقق لدعوته النجاح والقبول.

وفى تنظيم الأسرة فإن بعض الأساليب العاطفية تدور حول توفير أكبر قدر من الرعاية للأطفال(الحب والرعاية يدوب لاثنين كفاية) كذلك المحافظة على صحة الزوجة (جمالك فى قلة إنجابك) أو إقناع الزوج بحياة هادئة وزوجة ذات صحة جيدة أو سعادة الأسرة بصفة عامة وتوفير الهدوء لجميع أفرادها... وهكذا. بينما تركز الأساليب المنطقية على أثر الزيادة السكانية على المستوى التعليمى كازدحام الفصول وانتشار الدروس الخصوصية، وانخفاض المستوى التعليمى وانتشار البطالة بين الخريجين. كما تركز الأساليب المنطقية على الآثار الصحية المحددة المرتبطة بتضاؤل الخدمات الطبية أمام التزايد السكانى السريع، وارتفاع نسب التلوث وسوء مستوى المرافق، وارتفاع الكثافة السكانية وتضخم مشكلة الإسكان، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى مع زيادة نسبة الإعالة والبطالة المقنعة، وغير ذلك من مشكلات ترتبط بالواقع الذى نعيشه إرتباطا وثيقا. ويمكن دعم الحديث فى هذه الموضوعات بالأرقام والإحصاءات التى توضح حجم المشكلة، وتفاقمها كلما استمرت الأوضاع على هذا النحو، دون أى سيطرة على معدلات الإنجاب، أو أية محاولة جادة للإنتشار السكانى خارج النطاق المأهول. ولعل الحديث عن المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة مع ارتباط كل

بعد منها مجالات التنمية تكون له بعض النتائج الإيجابية مع ذوى المستوى المتوسط تعليميا. لكنه من غير المحتمل أن يكون له تأثير يذكر على البسطاء، وربما يثير لديهم قدرا من الבלبلة يؤثر على استقرار فكرة تنظيم الأسرة نفسها في أذهانهم.

ومن المفيد هنا أن نذكر أن الإستغلال الطبيعى للمواقف والأحداث الواقعية والاستفادة منها فى طرق أى موضوع مرتبط بالمشكلة السكانية أفضل بكثير من افتعال المواقف أو الحديث فى الموضوع فى ظروف غير مناسبة. وليكن معلوما أن حسن اختيار الوقت والمكان المناسب للدعوة يضىء عليها قدرا من العقلانية والتأثير الفعال.

٥- الاستفادة من الإتصال الجماهيرى ودعمه بالإقناع الشخصى :

تقوم وسائل الإتصال الجماهيرى كالراديو والتلفزيون والصحافة بإثارة المشكلة السكانية والتنبيه لها بشكل مباشر حيناً أو غير مباشر فى معظم الأحيان. وقد لعبت هذه الوسائل دورا كبيرا فى إثارة الإنتباه للمشكلة السكانية، وأضفت عليها أهمية كبيرة كأحد الأسباب الرئيسية المعوقة للتنمية.

وإذا كانت هذه الخطوة تمثل المرحلة الأولى فى نشر أية فكرة جديدة وترويجها على نطاق واسع، فمن الضرورى أن يقوم قادة الرأى باستكمال المهمة وإثارة إهتمام الأفراد بهذا السلوك الإنجابى القائم على التنظيم، وتوضيح المزايا التى تعود على الأسرة نتيجة لهذا السلوك.

كما يلعب الإتصال الشخصى من خلال قادة الرأى دورا هاما فى مساعدة الأفراد على إتخاذ قرار حاسم باستخدام وسيلة طبية معينة للتنظيم، والإلتزام بهذا القرار وعدم التردد فيه. كذلك يقوم قادة الرأى بالتصدى للشائعات والمفاهيم الخاطئة وتذليل الصعوبات التى تواجه الممارسات لتنظيم الأسرة خلال فترة التجريب واقتراح البدائل المناسبة للحالات المختلفة.

وتستمر جهود قادة الرأى بعد ذلك إلى أن تستقر فترة الممارسة لدى الأسر المقنعة بتنظيم الأسرة. ويمكن الاستفادة من هذه الأسر كنماذج واقعية خلال الدعوة بين الأسر الجديدة لتأكيد القبول الإجتماعى لهذا السلوك ولتوضيح الآثار الإيجابية له.

الفصل الرابع

الإعلام وقضية المياه في مصر

الفصل الرابع

الإعلام وقضية المياه في مصر

أولا : التحديات التى تواجه التنمية فى مصر:

نذكر هنا بما سبق أن ذكرناه عن تعريف التنمية بأنها ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة، والتي يقوم بها مجتمع ما للتحكم فى اتجاه وسرعة التغيير الحضارى بهدف إشباع حاجاته، أى أن التنمية ما هى إلا عملية تغيير مقصود وموجه بهدف إشباع حاجات الإنسان. كما أن إستنزاف البيئة وإهدارها يؤثر سلبا على التوازن البيئى ويضع العراقيل فى طريق التنمية.

ومن الملاحظ أن أحد التحديات الأساسية التى تواجه المجتمع هو توجيه التنمية لإشباع حاجات الإنسان بطريقة ملائمة للبيئة، فمن خلال التنمية يتفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية ويؤثر فيها إيجابا وسلبا. وفى نفس الوقت تشكل مصادر البيئة الطبيعية من ماء وتربة ونبات وحيوان رأس المال الطبيعى الذى تتوقف عليه التنمية. والإدارة الجيدة للبيئة هى ببساطة كيفية استخدام مصادر الطبيعة لسد إحتياجات الإنسان بشكل يتفق مع متطلبات البيئة وأوضاعها المتغيرة.

وتعتبر "المواءمة البيئية للتنمية" من التعبيرات المستخدمة التى شاعت مؤخرا بين المعنيين بشئون البيئة ومسئولى التخطيط القومى لتحقيق التخطيط الإنمائى فى نطاق التكامل البيئى، والذى يشمل تقرير التفاعل بين المجتمع والبيئة وتطوير السلوك الفردى، وإستخدام أنماط بديلة للحياة تتناغم مع أوضاع البيئة. ويعرف الدكتور "القصاص" البيئة بأنها: مجموعة الظروف والمواد والتفاعلات التى تجتمع فى الحيز الذى توجد فيه الحياة. الظروف تشمل أحوال المناخ من حرارة ورطوبة وضوء وأحوال كونية. المواد تشمل

الأرض وما يتصل بها من تكاوين صخرية ومياة جارية في الأنهار والبحار ومنتجات الحياة من أوراق وأخشاب وثمار وغيرها. والتفاعلات التي تجرى في هذا الإطار بعضها طبيعي فيزيقي كالبحر والتحولات الكيميائية، وبعضها حيوي يتصل بنمو الكائنات الحية. ومدى هذه التفاعلات قد يكون محليا موضعيا كالتفاعل بين الفرد وما حوله. وقد يكون واسع المدى كحركة الرياح والأمطار.

لعلاقة الإنسان بالبيئة وجهان - الأول هو مجموعة الظروف والأحوال السائدة في الحيز الذي يعمره الإنسان مما يؤثر على حياته وصحته وتفاعلاته الوظيفية وحالته النفسية والمزاجية. وهذا ما يعرف بنوعية البيئة من حيث النقاء أو التلوث وأثر ذلك على حياة الإنسان وعلى ما يحفظه ويربيه أو ينميه من نبات ومن حيوان، وعلى ما يمتلكه من تراث حضاري. والثاني من المواد والتفاعلات البيئية التي تتحول بفعل الإنسان إلى موارد وثروة تلبي إحتياجات المجتمع وتفي بمطالباته الأساسية. ولعل هذا العنصر الثاني، بتفاعله من كم الأفراد ونوعهم، يمثل بعدا أساسيا في عملية التنمية.

فالمشكلة السكانية تتمثل أساسا في عدم التناسب بين حجم الموارد المتاحة في مجتمع معين وحجم الزيادة في السكان التي تفوق بكثير نمو الموارد. وهذا هو التحدي الكبير الذي يواجه تحسين نوعية الحياة (التنمية) في مصر.

الزيادة السكانية السريعة تمثل تناقضا مطردا في الموارد النباتية والمائية والحيوانية وتراجعا في حجم الخدمات والمرافق مما يترتب عليه قصورا في إشباع إحتياجات المجتمع. ويكون من الضروري إما زيادة هذه الموارد أو إيجاد موارد بديلة، أو ترشيد ما يستخدم من الموارد المتاحة بحيث يكفى إحتياجات جميع أفراد المجتمع من خلال خفض نسبة الهالك والمهدر، أو تعظيم الإستخدام لتحقيق الإستفادة الكاملة من كل ما هو متاح.

الموقف المائي في مصر:

إذا كان الماء هو أصل الحياة لكل المخلوقات "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم، فمن الطبيعي أن نبحت في مدى توافره - كأحد عناصر البيئة الأساسية - لجميع أفراد المجتمع المتزايدين عاما بعد عام.

يمثل نهر النيل المصدر الأساسي للمياه في مصر، وتبلغ حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب، بالإضافة إلى مليارين ونصف مليار يتم إستخراجها من مخزون المياه الجوفية، وكذلك يستخدم جزء من مياه الصرف الزراعي يقدر حاليا بـ ٤,٧ مليار متر مكعب ويمكن أن تصل إلى ٧,٥ مليار. ويضاف إلى ذلك كميات ضئيلة من مياه الأمطار والسيول تقدر بملياري متر مكعب يسقط معظمها على الساحل الشمالي الغربي وفي شبه جزيرة سيناء، وقليل منها على الوادي والدلتا.

وتقدر كمية المياه المستخدمة في الزراعة بـ ٤٩,٧ مليار، أي ٨٤% من إجمالي الموارد المائية في مصر، وتستهلك الصناعة ٣,٨ مليار، أما مياه الشرب والإستهلاك المنزلي فيقدر حجمها بـ ٤,٢ مليار متر مكعب، وتحتاج الكهرباء والملاحة والسدة الشتوية إلى ٤ مليار متر مكعب.

وتمثل الزيادة السكانية في مصر العامل الأساسي في الضغط على الموارد المائية من أجل التوسع الزراعي الصناعي لمواجهة حاجات السكان المتزايدة. الجدول التالي يوضح نصيب الفرد في مصر من المياه خلال الفترة عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٣٠:

السنوات	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
نصيب الفرد بالمتر المكعب	١٤١٧	١٢١٥	٩٤٩	٧٢٤	٥٧٩	٤٧٥

ومن المعروف أن خط الفقر المائي يقع تحت الألف متر مكعب في السنة. وأرقام الجدول السابق توضح أننا قد دخلنا مرحلة الفقر المائي فعليا في وقت يصل فيه عدد السكان إلى ثمانين مليون نسمة، فما هو الموقف حينما يرتفع العدد إلى مائة مليون أو يزيد عام ٢٠٣٠، حينما يصبح نصيب الفرد من المياه في العام ٤٧٥ م^٣ فقط.

لا شك أننا مطالبون بترشيد استهلاكنا من المياه بصفة أساسية، لأن أى زيادة تطرأ على مواردنا سواء كان ذلك من حصة إضافية من مياه النيل إذا قدر لقناة جونجلي أن تتم، أو من خلال إعادة استخدام مياه الصرف - لن تكفى احتياجاتنا المتزايدة للزراعة والصناعة والشرب في ظل أنماط الاستهلاك السائدة حاليا.

وبديهي أن معالجة مياه الشرب وتنقيتها لكي تصبح صالحة للاستخدام البشرى تستهلك جزءا من الإستثمارات الموجهة لعمليات التنقية وكذلك الموجهة لرفع كفاءة خدمات الصرف الصحى لإستيعاب الفاقد والمستهلك الفعلى من المياه المخصصة للأغراض المنزلية.

وبذلك نستطيع أن نحدد الهدف العام من الجهد المطلوب في مجال المحافظة على مياه الشرب في مصر في خطين رئيسيين هما:

١- ترشيد إستهلاك المياه في المنازل والإدارات الحكومية والمرافق العامة إلى الحد الذى يمثل الضرورة الفعلية اللازمة لإشباع الإحتياجات، وتوفير المياه للجميع في إطار فلسفة عامة تحرص على عدالة التوزيع للمياه النقية على جميع المواطنين، سواء الذين تصل إليهم حاليا أو المحرومين من هذه المياه بصفة جزئية أو كلية.

٢- الإقتصاد في النفقات التى توجه بلا مبرر في تنقية كميات متزايدة من المياه تشق طريقها إلى مواسير الصرف الصحى دون إستخدام،

أو تستخدم في غير ما خصصت له كرى الحقائق الخاصة أو غسيل السيارات ورش الطرق.

ومن المؤكد أن ترشيد استخدام مياه الشرب لا ينفصل عن ترشيد استخدام المياه بصفة عامة، سواء كان ذلك في الزراعة أو الصناعة أو الملاحه بإعتبار أن الموارد المائية المتاحة لكل هذه الأغراض محدودة، وإمكانات التوسع فيها ضيقة. وبالتالي فإن أى وفورات منها فى أى مجال يتيح الفرصة للتنمية الشاملة وتحقيق أقصى إستفادة من هذه الموارد.

كما أن ترشيد الاستهلاك لا ينفصل عن الحفاظ على نوعية المياه وجودتها وحمايتها من التلوث، سواء كان ذلك من الأصل الذى تؤخذ منه (النيل وفروعه) أو من خلال قنوات التوزيع على المستويين العام والخاص.

نحو سياسة إعلامية للحفاظ على مياه الشرب:

تقدر مياه الشرب المفقودة أو المهذرة سنويا بما يقرب من ثلاثة مليارات متر مكعب، تقدر قيمتها التقريبية بثلاثة مليارات من الجنيهات إذا إعتبرنا التكلفة التقريبية لتنقية المتر المكعب جنيها واحدا .

وقد أشارت إحدى الدراسات التى أجريت عام ١٩٨٦ إلى أن متوسط الحد الأدنى من التدفق من مياه الشرب من الساعة الثالثة والرابعة صباحا يقترب أحيانا من متوسط معدل التدفق خلال النهار. وهو أمر غير طبيعى إذا أخذنا فى الإعتبار أن الغالبية العظمى من الأفراد يكونون فى حالة نوم خلال هذا الوقت. وهذا يعنى سوء حالة الأدوات الصحية المستخدمة فى معظم المنازل والمرافق الحكومية والمساجد، ويكشف هذا عن حالة التسرب من المياه طوال الليل وكذلك النهار. كما يكشف هذا الوضع عن الحقائق التالية:

- ١- عدم وجود الوعي الكافي لدى الجمهور العام بمشكلة المياه وكيفية عمل الإصلاحات البسيطة التي لا تتطلب مهارات خاصة. وكذلك عدم الإهتمام بإغلاق المحابس الرئيسية أو الفرعية عند الذهاب إلى النوم أو في حالات عدم الإستخدام، حتى تتم عملية الإصلاح.
 - ٢- ضعف مستوى عمال تركيب وصيانة أدوات السباكة والأدوات الصحية.
 - ٣- سلبية العاملين ورجال الإدارة في المرافق الحكومية في مواجهة الضياع المستمر لكميات المياه المتدفقة من دورات المياه، وعدم السعى لإصلاح هذه الدوريات أولاً بأول أو حتى إغلاق محابس المياه الرئيسية فور إنتهاء العمل الرسمي.
 - ٤- وجود بعض أدوات السباكة والأدوات الصحية الرديئة أو غير المطابقة للمواصفات الدولية والمحلية.
 - ٥- التقدير الجزافي لإستهلاك المياه، إما لعدم وجود عدادات خاصة بكل وحدة سكنية، أو وجود عدادات غير صالحة لتقدير الإستهلاك الفعلي، يؤدي إلى عدم الإهتمام بترشيد الإستهلاك وإتباع عادات سلوكية لا تقدر قيمة نقطة المياه.
- وتشير هذه الحقائق إلى أخطاء في الممارسات وقصور في الإتجاهات، ونقص في المعلومات المتصلة بمفهوم وأساليب الحفاظ على مياه الشرب. وهذا يوضح ضرورة وجود سياسات إعلامية تسعى بشكل فعال إلى الحفاظ على مياه الشرب من خلال توضيح الممارسات الخاطئة، وتشكيل الإتجاهات التي تحرص على الترشيد وتدرك أهمية الاستخدام الواعي. ويتوافق مع هذا تقديم معلومات واضحة وكاملة عن أساليب الحفاظ على المياه واستخدامها في الأغراض المخصصة لها.

وتقوم هذه السياسة على تحديد واضح لأهداف العمل الإعلامى فى هذا المجال والجمهور المستهدف، والوسائل الملائمة للحملة الإعلامية، والمضامين الاتصالية التى تساعد على تحقيق الأهداف، والتقويم والمتابعة المستمرة لمعرفة درجات الاستجابة والتأثير على الجمهور المستهدف. ونتحدث فيما يلى عن عناصر هذه الخطة.

أولاً: الأهداف:

١- تحقيق المشاركة الشعبية فى مواجهة مشكلة المياه التى تتمثل فى تناقص نصيب الفرد من المياه سنوياً بسبب كثرة الفاقد أو غير المستغل، أو سوء الإستهلاك مع الزيادة المطردة فى الإستهلاك نتيجة الزيادة السكانية مع ثبات الموارد المائية.

٢- زيادة الوعى بأساليب ترشيد الإستهلاك من خلال إستخدام أدوات بسيطة للحفاظ على المياه وإغلاق الصنابير وفتحها عند الحاجة الفعلية (عند إستخدام فرشاة الأسنان أو الحلاقة أو غير ذلك من الاستخدامات المتكررة). كذلك ضبط حجم المياه المتدفقة بما يناسب الإحتياجات.

٣- تقديم صور واقعية لكل سلبيات وإيجابيات التعامل مع مياه الشرب من حيث سوء الإستغلال، أو الإستغلال الأمثل للمياه، أو إعادة الاستخدام كلما كان ذلك ممكناً، والاستخدام المناسب فى المكان المناسب توفيراً للنفقات وترشيداً للإستهلاك، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع، وتخفيف حدة النزاعات الأتانية فى مواجهة مشكلات المياه.

٤- تركيز الأضواء على النماذج الطيبة وتشجيعها بالجوائز المادية والأدبية التى تجعل منها قدوة تحتذى من جانب الآخرين.

٥- الاهتمام بالبحوث العلمية التى تستهدف التعرف على المشكلات الواقعية ودوافع السلوك الإنسانى، والإقتراحات والحلول المناسبة من وجهة نظر الجمهور المستهدف حتى لا تكون الفجوة كبيرة بين السياسات الموضوعة واحتمالات القبول بها، والالتزام بتنفيذها من جانب الجماهير.

٦- تشجيع قيام الجمعيات النوعية على المستوى المركزى للدولة وعلى المستوى المحلى أيضا كجمعية بلدى، وجمعية السرطان المصرية والجمعيات الأهلية لتنظيم الأسرة، وغيرها من الجمعيات التى تستهدف المساهمة فى حل المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى وفى هذا المجال يمكن الدعوة لإنشاء جميعات تستهدف صيانة دورات المياه فى المرافق الحكومية والمساجد والمرافق العامة، والتوعية بأساليب ترشيد استهلاك المياه.

٧- تطويع الفنون الشعبية للمساهمة فى تغيير سلوك الأفراد وتهيئة الأذهان لسلوك مائى يحقق وفرا وترشيدا فى استخدام مياه الشرب فى حدود الاحتياجات الضرورية.

٨- الاهتمام بالتربية البيئية ومن بينها قضية المياه فى المدارس والجامعات وبين العمال والجنود، وهو دور تستطيع أن تشارك فيه الأجهزة التعليمية والثقافية الجماهيرية، ومراكز الإعلام الداخلى، وقوافل الثقافة الصحية، بالإضافة إلى وسائل الإتصال الجماهيرية والتنظيمات السياسية والشبابية والنسائية.

٩- إقناع الجمهور بقبول التقدير الواقعى للاستهلاك والابتعاد عن التقدير الجزافى سواء كان ذلك بالنسبة للمنازل، أو المرافق العامة، أو الإدارات الحكومية، أو المصانع والورش والجراجات.

ثانيا : الجماهير:

- ١- الجمهور العام من مستهلكى المياه فى المنازل والمرافق الحكومية وغير الحكومية ويتنوع هذا الجمهور حسب السمات الديموغرافية من حيث الحالة التعليمية والعمرية والحضرية والمهنية والنوع وعادات وأنماط الاتصال السائدة مما يتطلب دراسة مسحية للتعرف على هذه السمات، لتوجيه الإتصال على أساس علمي.
 - ٢- قادة الرأى فى المواقع المختلفة، السكنية والإنتاجية والتربوية والدينية للاستفادة من تأثير الإتصال الشخصى فى دعم الإتصال الجماهيرى نحو تشكيل أنماط سلوكية تتسم بالمحافظة على المياه وترشيد الإستهلاك بكافة صوره.
 - ٣- الإعلاميون فى وسائل الإتصال الجماهيرية المركزية والمحلية، بهدف إثارة إهتمامهم بمشكلات المياه وتقديم الحقائق حول الموقف المائى مما يساعدهم على تناول الإعلامى الفعال لقضية المياه من خلال البرامج والموضوعات المختلفة المباشرة وغير المباشرة.
 - ٤- القيادات التنفيذية والسياسية والشعبية التى يمكن أن تشارك فى عمليات التوعية وتدعيم الجهود المبذولة من أجل ترشيد الإستهلاك.
- لا شك أن تناول أى قضية فى جميع وسائل الإعلام جنبا إلى جنب مع تناول الإتصال الشخصى (قادة الرأى) يحقق نوعا من التركيز على الجمهور المستهدف ويضع هذه القضية فى بؤرة الإهتمام العام لفترة من الوقت قد تكون كفيلة بتشكيل أنماط سلوكية جديدة، أو تعديل أنماط سلوكية قائمة. وهذا يتوقف على طبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع على طريق التنمية. فإذا كانت هذه المرحلة متقدمة فمن الطبيعى أن تستقر أنماط السلوك الجديدة وتصبح فى حكم

العادة النمطية لجميع أفراد المجتمع. أما إذا كانت المرحلة في بداية سلم النمو للمجتمع فإن التناول الإعلامي يحتاج إلى الاستمرارية الهادئة، يعقبها تناول نشيط ثم استمرارية هادئة... وهكذا.

ونتناول فيما يلي دور الوسائل المختلفة في ترشيد استهلاك المياه وتحقيق الاستغلال الأمثل لها:

ثالثا : وسائل الاتصال الجماهيرية:

١- التلفزيون:

لا شك أن انتشار التلفزيون وتأثيره على معظم الجماهير يأتي في المرتبة الأولى بين وسائل الإعلام، رغم الأهمية النسبية للوسائل الأخرى في تحقيق التكامل مع التلفزيون، ودعم تأثيره على قطاعات جماهيرية معينة. ولذلك فإن معظم رجال الفكر وذوى الرؤى القومية يلجأون إلى استخدام كل الوسائل بدرجات متفاوتة وحسب أهمية كل منها لتحقيق أكبر قدر من التأثير المنشود على الجماهير المستهدفة. ويمكن استخدام التلفزيون في التوعية بآثار سوء الاستخدام وترشيد استخدام المياه من خلال الأشكال التالية:

أ - برنامج درامى أسبوعى لمدة خمس دقائق، يتضمن أحد الأفكار المطروحة في الأهداف، مع التنوع في المؤثرات الإقناعية بحيث تتم معالجة الفكرة الواحدة بأكثر من أسلوب إقناعي. ومن المعروف أن التكرار بتنوع، يرفع نسبة الإستجابة ويزيد عدد المتعرضين دون أن يكون هناك ملل من كثرة تكرار العمل الإعلامي.

ب - التنويهات السريعة: وتعتمد على اللقطات الحية الواقعية التى تعبر عن السلبيات والايجابيات الملحوظة فى سلوك الجماهير مع نهر النيل ومياه الشرب واستهلاك هذه المياه فى غير الأغراض المخصصة لها.

ج - البرامج التليفزيونية العامة التى تناقش قضايا ومشكلات جماهيرية كبرامج: (على الطريق) و(آدم وحواء) و(ريبورتاج)، وغيرها من البرامج الدائمة ذات التعرض الجماهيرى العالى، والتى يمكن استغلال بعض حلقاتها فى التوعية ببعض مشكلات المياه وترشيد الإستهلاك.

٢- الإذاعة:

رغم قوة الجذب التى يتمتع بها التليفزيون لاستحواذه على حاستى السمع والبصر، إلا أن الراديو يتمتع بميزات خاصة تجعل له جمهوره الذى يستمتع إليه وهو يعمل أو يجلس للإسترخاء أو أثناء قيادة السيارة ومن هنا فإن استخدام الراديو فى بث مضامين فعالة يحتاج إلى معرفة بالجمهور الذى توجه إليه هذه المضامين وحسن اختيار الوقت الذى تبث فيه، وبراعة المذيع الذى يخاطب الجمهور بصوت عذب يتسم بالدفء والقدرة على التأثير. ولما كانت بعض البرامج ذات التاريخ الطويل فى بعض الإذاعات تتمتع بالإرتباط الوثيق بالجمهور، فإن من المفيد أن توجه مضامين الإتصال الخاصة بقضايا المياه من خلال هذه البرامج التى يتعرض لها الجمهور بكثرة، ويحرص على متابعتها بشغف.

ويمكن استخدام الإذاعة فى التوعية بأساليب ترشيد المياه والحفاظ عليها من خلال الأشكال التالية:

أ - برامج إذاعية درامية أسبوعية لمدة خمس دقائق، تتضمن أحد الأفكار المتضمنة في الأهداف، مع التنوع في المؤثرات الإقناعية بحيث تتم معالجة الفكرة الواحدة بأكثر من أسلوب إقناعي.

ب - التنويهات السريعة: وتعتمد على الجمل والعبارات التي تحمل إشارات واضحة لبعض أنماط السلوك السلبية أو الإيجابية الملحوظة في سلوك الجماهير مع نهر النيل ومياه الشرب واستهلاك المياه بصفة عامة.

ج - الندوات الإذاعية التي تناقش بعض القضايا العامة المرتبطة بالموارد المائية والآثار الاقتصادية لإهدار هذه المياه بصفة عامة، ومياه الشرب بصفة خاصة.

د - البرامج الإذاعية العامة التي تناقش قضايا ومشكلات جماهيرية أو ذات طبيعة خاصة كبرنامج (على الناصية) أو (كلمتين وبس) أو (إلى ربات البيوت)، بالإضافة إلى البرامج الموجهة لطلاب المدارس والجامعات والشباب بصفة عامة. بشرط أن تكون المعالجة للموضوع واقعية وتتسم بالوضوح والمؤثرات الإقناعية التي تتوافق مع الجمهور المستهدف.

٣- الصحافة:

تتميز الصحافة بقدرتها على التأثير النابع من مكانة الكلمة المطبوعة لدى القارئ، إضافة إلى إمكانية القراءة أكثر من مرة لإستيعاب الموضوع وفهمه. وكذلك يمكن للقارئ اختيار الوقت المناسب له لقراءة موضوع معين بدرجة أعلى من التركيز والتيقن. لذلك فقد احتفظت الصحافة والمطبوعات بمكانتها لدى القراء رغم منافسة الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية (التلفزيون والراديو)، رغم ما تميز به كل منهما من جاذبية وسرعة في التوصيل،

بالإضافة إلى التأثير الإضافي للكلمات والعبارات المتمثل في الصوت والصورة وغيرها من المؤثرات الصوتية والبصرية.

ولذلك كان من الضروري الاستفادة من الصحافة مع التليفزيون والإذاعة في الوصول إلى الجمهور المستهدف لتحقيق أهداف الحملة القومية للمحافظة على مياه الشرب، ويمكن أن تأخذ المساهمة الصحفية في الحملة الأشكال التالية:

أ - تحقيقات صحفية موثقة بالصور عن إستهلاك المياه وأشكال الإهدار المختلفة، مع توضيح حجم الخسائر الإقتصادية الناتجة عن سوء الإستخدام، وعدم الحرص في الإستهلاك.

ب- الإعلانات الصحفية المركزة والتي تتضمن عبارات إرشادية أو إقناعية للحض على سلوك إيجابي والتخلص من السلوكيات السلبية والحث على المشاركة في التوعية ومقاومة التسبب والإهدار.

ج- الرسوم الساخرة (الكاريكاتير) ويتضمن تشجيع رسامي الكاريكاتير على تناول قضايا الحملة في رسومها الساخرة وإمدادهم بالأفكار التي تصلح لأن تكون موضوعاً لهذه الرسوم.

د - حث كتاب الأعمدة الثابتة على تناول هذه القضايا في أعمدتها الأسبوعية أو اليومية، وإمدادها بالمعلومات اللازمة في هذا الخصوص.

٤- الإتصال الشخصي:

احتفظ الإتصال الشخصي بمكان الصدارة على مر العصور في القدرة على الإقناع والتأثير ولم تنجح وسائل الإعلام في التفوق عليه في مجالات الإقناع رغم تفوقها في مجال الإنتشار.

ويتميز الإتصال الشخصي بالقدرة على معرفة صدى الرسالة عند المستقبل وتوجيه الإتصال على أساس هذا الصدى مما يساعد على إحداث

التأثير المنشود إذا ما توافرت مهارات الإتصال عند المرسل وتهيأت ظروف المستقبل لتلقى الرسالة.

ويمكن أن يساهم الإتصال الشخصى فى الحملة القومية للمحافظة على مياه الشرب على النحو التالى:

أ - الندوات التى يشارك فيها كبار المتخصصين وأعضاء الجماعات النوعية للدعوة لترشيد الاستهلاك واستخدام تركيبات المحافظة على المياه وتخفيض المهدر وغير المستغل. ومن الضرورى أن تمتد هذه الندوات إلى المحافظات وأن يدعى لحضورها أعضاء الجمعيات الأهلية واللجان الشعبية والمجالس المحلية. وربط هذه القضية بغيرها من قضايا التنمية.

ب- دعوة وزارة الأوقات لحث الأئمة على معالجة مشكلة المياه بشكل مبسط فى إطار خطبة الجمعة والمواعظ الرئيسية بإعتبار هذه الدعوة وثيقة الصلة بما تحث عليه الأديان من حرص على الصالح العام والاعتدال فى الاستهلاك. وكذلك الحال بالنسبة لدور الكنيسة فى التصدى لهذه المشكلة والتوعية بالمحافظة على المياه.

ج- الاتصال بالمؤسسات التربوية والتعليمية لإدخال مفاهيم الترشيد والمحافظة على المياه فى المدارس والجامعات والنوادي وغيرها من خلال المحاضرات والندوات وإجراء المسابقات الفنية التى تشجع نشر هذه المفاهيم.

٥- وسائل أخرى للإتصال بالجمهور المستهدف:

ويمكن أيضا الاستعانة ببعض مواد الاتصال الأخرى فى نشر مفهوم الترشيد على النحو التالى:

أ - النشرات والكتيبات التى تتضمن بعض المعلومات التفصيلية وتزود بالصور والرسوم التوضيحية التى يمكن الرجوع إليها من جانب المهتمين بهذه القضية وفى مقدمتهم قادة الرأي.

ب - المعارض المتنقلة التى تقدم بعض نماذج التركيبات الصحية التى تساعد على الترشيد.

ج - تصميم بعض اللافتات التى تتضمن نقداً لأنماط السلوك الشائعة والممارسات الخاطئة فى استهلاك مياه الشرب واهدارها، أو الحث على سلوكيات متطورة ورشيدة تحقق الإستفادة المثلى من المياه والمحافظة عليها- وتوضع هذه اللافتات بعد إختبار تأثيرها على الجماهير المستهدفة فى أماكن رئيسية يمكن لأكبر عدد من الجمهور أن يراها بوضوح (إستراتيجية ملتقى الطرق).

د- الاستعانة بالملصقات التى توضع على السيارات أو فى المكاتب والأماكن العامة لإثارة الوعى والإنتباه لأهمية المحافظة على نقطة المياه باعتبارها نعمة وثروة.

رابعاً : دور البحوث فى الحملة الإعلامية:

لابد أن تسبق الحملة الإعلامية دراسة ميدانية تستهدف التعرف على معلومات الجمهور عن أوضاع المياه فى مصر ومدى إحساسه بوجود مشكلة حالياً أو مستقبلاً، واتجاهه نحو الحل المناسب، وأخيراً سلوكياته الفعلية وتصوره لسلوكيات الآخرين ورأيه فيها. وهذا ما يمكن أن نسميه "بحث الأساس" الذى يمكن من خلال نتائجه أن نعرف، بعد إتمام الحملة ومن خلال بحث التقويم، النتائج التى حققتها هذه الحملة، والسلبيات والإيجابيات التى إرتبطت بها. ومن الضروري أيضاً أن يتضمن هذا البحث دراسة خاصة بالجمهور المستهدف من حيث عاداته الاتصالية، لتخطيط الحملة بما

يتفق مع ظروف الجمهور وإمكاناته الاتصالية لضمان أكبر قدر من التأثير.

كما يلزم إجراء دراسات قبلية لمضامين الإتصال Pretesting لمعرفة نقاط الضعف والقوة في هذه المضامين وتجنب الآثار العكسية للإتصال ترشيدا للجهود والنفقات في حملة ترشيد إستهلاك المياه والمحافظة عليها.

ترشيد مياه الري:

لقد ركزنا الحديث في هذا الفصل على مياه الشرب على وجه التحديد، لما تمثله من أهمية قصوى للمواطنين. كما أنه يساء استخدامها من جانب البعض، ويحرم منها البعض الآخر لأسباب عديدة. وأخيرا، فإن تكلفة تنقيتها وتوزيعها على المناطق المختلفة، وصرف مخلفاتها في شبكات صحية خارج نطاق المدن والقرى، يمثل ركنا أساسيا في خطط التنمية للمجتمعات المختلفة، وعبئا باهظا على ميزانية هذه المجتمعات.

أما الجانب الأعظم من مواردنا المائية وقدره ٨٤% فيستخدم في ري المحاصيل الزراعية التي نعيش عليها. وقد اعتاد المزارعون في الدلتا والوادي أن يستخدموا أسلوب الري بالغمر في زراعة أراضيهم. وحينما بدأت وزارة الموارد المائية والري ترشيد استخدامات المياه في ري الأراضي الزراعية القديمة، في إطار سياسة الدولة لاقامة مجتمعات عمرانية زراعية جديدة في سيناء، والوادي الجديد، وغيرها من المناطق، أصبح من الضروري توفير احتياجات هذه الأراضي من المياه، من نفس الموارد المائية المتاحة لمصر، والتي لا يمكن زيادتها إلا من خلال حسن الاستخدام.

وقد تبنت الوزارة بمساعدة بعض الهيئات الدولية، والدول المانحة عددا من المشروعات لتطوير أساليب الري التقليدية التي تستنزف كميات أكبر من المياه، وتوعية المزارعين بالأساليب الحديثة للري، كالري بالتنقيط، والري

الليلي، وتسوية الأرض بالليزر، بالإضافة إلى زراعة محاصيل تستهلك كميات أقل من المياه، وتخفيض المساحات المخصصة لبعض المحاصيل التي تستهلك مياها كثيرة كالأرز وقصب السكر وغيرها. هذا بالإضافة إلى تطهير نهر النيل وفروعه من ورد النيل والحشائش الأخرى، وكافة المخلفات التي تلقى في الترع والقنوات، وتعوق وصول المياه إلى نهايات هذه الترع وتلك القنوات، وتؤثر في أحيان كثيرة على عدالة توزيع المياه بين المزارعين.

ومن أبرز الإيجابيات في هذا المجال تشجيع إقامة روابط مستخدمى المياه في المناطق المختلفة، لتحقيق التعاون بين الفلاحين في الاستخدام الرشيد للمياه بشكل عادل، يوفر للجميع احتياجاتهم، ويساعد على تطوير أساليب الري في الأراضي القديمة والحديثة على السواء. وما كان يمكن أن يتم ذلك دون عدد من الحملات الإعلامية المتتالية، بإستخدام الإذاعة، والتلفزيون، والصحافة، والاتصال الشخصى بصورة المتعددة، في مخاطبة الجماهير المستهدفة من فلاحين، ومهندسى ري، وبحارة (منظمى نوبات الري على الترع والقنوات الفرعية)، وكذلك قادة الرأى، وأعضاء المجالس المحلية والقروية، بل وطلاب المدارس، والقيادات التنفيذية والسياسية في المحافظات ذات الطبيعة الريفية^(١). واتخذت هذه الحملات شعارا جميلا لها في كافة المطبوعات والمواد السمعية والبصرية: **"بالحماية وبالترشيد.. النيل يروى والخير يزيد"**.

(١) أشرف على هذه الحملات عدد من الخبراء الأمريكيين والمصريين، بالإضافة إلى بعض مهندسى الوزارة، وشارك فيها ممارسون تم اختيارهم بدقة متناهية من خريجي كلية الإعلام جامعة القاهرة، وأساتذة من الكلية أيضاً، وكان مؤلف هذا الكتاب المستشار الإعلامى للوزارة م عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٦.

الفصل الخامس

الإعلام والبيئة

الفصل الخامس

الإعلام والبيئة

كان المؤتمر الدولي للبيئة البشرية - الذى عقدته "الأمم المتحدة" فى "استوكهولم" عاصمة "السويد" عام ١٩٧٢م - هو المؤتمر الدولى الأول الذى أصدر صيحة تحذير للعالم كله بضرورة الحفاظ على البيئة للتهيئة لحياة بشرية سوية. وقد تواصل الاهتمام الدولى منذ ذلك الحين حتى عقد المؤتمر الثانى باسم "قمة الأرض" بالبرازيل فى يونيو عام ١٩٩٢م.

والبيئة هى "مجموعة الظروف والمواد والتفاعلات التى تجتمع فى الحيز الذى توجد فيه الحياة". وتشمل العلاقة بين الإنسان والبيئة ثلاثة جوانب:

- البيئة هى الحيز المكانى لحياة الانسان ونشاطه.
 - البيئة هى خزان العناصر التى يحولها الانسان إلى ثروة.
 - البيئة هى السلة التى يلقي فيها الانسان مخرجاته ومخلفاته.
- وصحة البيئة وسلامتها تتطلب التوازن فى هذه الجوانب.
- والانسان فى نشاطه التنموى، أى تحويل عناصر البيئة إلى ثروة، يتعامل مع ثمين من الموارد هما: نظم الموارد المتجددة، ومجموعات الموارد غير المتجددة. ويعيش المجتمع الانسانى فى إطار ثلاث منظومات رئيسية هى:

- المحيط الحيوى.
- المحيط المصنوع.
- المحيط الاجتماعى.

والتفاعلات المتعددة الاتجاهات التى تحدث فيما بين المنظومات الثلاث هى عمليات الحياة بالنسبة للمجتمع. وتنشأ المشكلات البيئية نتيجة خلل أو

تدهور في بعض هذه التفاعلات. والانسان ليس مركزاً لمثلث التفاعلات بين المنظومات الثلاث، لكنه عنصر من عناصر كل منها. فالمنظومات الثلاث إذن تتفاعل بفعل الانسان وعمله، ونتيجة هذا التفاعل تؤثر على حياة الانسان. فالانسان هو سبب هذه الآثار وهو المتأثر بها أيضاً. فعندما يسيء الفرد استخدام البيئة عن قصد نتيجة الإهمال أو عدم الاقتناع أو لغياب الاحساس بالمسئولية الاجتماعية، أو عن غير قصد نتيجة جهله أو معتقداته الخاطئة، فلا بد أن يأتي رد الفعل سريع المدى أو بعيد المدى في غير صالحه وفي غير صالح المجتمع ككل وفي غير صالح البيئة ذاتها.

وكان تاريخ الانسان منذ العصر الحجري حتى عصرنا هذا هو تاريخ تعظيم استخدام الانسان لموارد بيئته وزيادة الاستفادة منها نوعاً وكماً، وتوالت مراحل تطور علاقته بالوسط الذي يعيش فيه سعياً وراء المزيد من الاستغلال للبيئة ومواردها، وهي زيادة تجاوزت في أحيان كثيرة حدود احتمال التفاعلات الطبيعية التي تحكم النظم البيئية. وبدأت شواهد التدهور البيئي في أماكن متعددة، وبلغت في أحيان كثيرة جداً توقفت فيه تماماً عن الإنتاج، فكانت المجاعات التي عصفت بمجتمعات كثيرة في أفريقيا في السنوات الأخيرة وغير ذلك من الشواهد^(١)، ومن هنا برزت أهمية صيانة النظم البيئية المنتجة، وألا تكون المعايير المالية الإقتصادية هي الوحيدة في تقييم عملية التنمية.

وحتى أوائل السبعينيات من هذا القرن لم تسلط الأضواء بدرجة كبيرة على مشكلة تدهور البيئة، ولكن أخذ يتضح بشكل متزايد منذ ذلك الحين - خاصة في الدول المتقدمة - أن عملية التنمية الاقتصادية السريعة بما تضمنته

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

على زين العابدين عبدالسلام، محمد بن عبد المرضى عرفات، تلوث البيئة: مَن للمدينة، ط ١، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٣)، ص ١٢-١٦.

من تطور تكنولوجيا متنامي، رغم أن لها ما يبررها على أساس زيادة الإنتاج، إلا أنها أثرت على التوازن البيئي تأثيراً كبيراً. وأن جهود التنمية رغم أنها حققت نتائج مفيدة، إلا أنه كانت لها أيضاً نتائج سيئة^(١).

فالقوة الهائلة للتكنولوجيا الحديثة فرضت باستمرار ضغوطاً هائلة على البيئة،^(٢) وأدى استخدامها بدون تنظيم أو تمييز في أحوال كثيرة، إلى تحقيق الراحة للإنسان وتوفير إنتاج ضخم لسد حاجاته المتزايدة، لكنه دمر أيضاً رأس المال الطبيعي للإنسان (مادياً وحيوياً)، وأثر تأثيرات سلبية كثيرة في مختلف أجزاء النظام "الايكولوجي" الذي يجب أن يسانده الإنسان لصالحه حالياً ولصالح الأجيال القادمة. فكل تطور تكنولوجي - من أبسط الأشياء حتى المفاعل النووي - هو إلى حد كبير مصدر خطر على البيئة، لدرجة أن هناك من الباحثين من يرى أن الثورة العلمية والتكنولوجية سوف تؤدي إلى نهاية البشرية، خلال القرن الحادي والعشرين، نظراً لاستنفاد الموارد الطبيعية أو دمارها^(٣).

المشكلة أن الاهتمام كان مركزاً في غالبية دول العالم على التنمية الاقتصادية أساساً، بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى، وللأسف لم تكن البيئة أصلاً جديرة باهتمام كبير، بل كانت الإشارة إلى الضمانات البيئية تبدو كمبررات غير مجدية أو كمعوقات. والواقع أن أحد التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم هو تخطيط التنمية بحيث تسد حاجات الإنسان بطريقة ملائمة للبيئة. والإدارة الجيدة للبيئة هي كيفية استخدام مصادر الطبيعة

(١) محمد عبد الفتاح القصاص، "السكان والبيئة والتنمية"، في: منتدى البيئة، مركز التنسيق الدولي البيئي، ١٩٨٩، أكتوبر، ص ١٤.

(٢) أحمد مدحت إسلام، "التلوث مشكلة العصر"، ط ١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع ١٥٢، أغسطس ١٩٩٠)، ص ١٥.

(٣) ك. م. ستنك، المعيشة في البيئة: كتاب مرجع للتربية البيئية، ترجمة: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ط ١، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٩٠)، ص ٣.

لسد حاجات الانسان دون تدمير للقاعدة الإيكولوجية التى تتوقف عليها التنمية لذلك كان من الضروري تحقيق التنمية التى توفر نوعية أفضل من الحياة فى إطار سليم بيئياً، كما أنه من الضروري تأكيد أن التنمية عملية متكاملة، لا يجب أن تهمل الاعتبارات البيئية.

وتتميز "التنمية البيئية" (أو المتوافقة مع البيئة) بأنها تركز على "الاتصال"، وهى تتطلب قدراً كبيراً من المعرفة، ومشاركة جماهيرية أكبر فى صنع القرار المتصل بالبيئة، كما تتطلب حدوث تغييرات على سلوك الأفراد أكثر مما هو مطلوب فى الأحوال التى تتم فيها التنمية دون مراعاة للبيئة. فحيث أن العلاقات الاجتماعية والأنماط السلوكية للمجتمع من مكونات البيئة الأساسية، لابد من إدخال النواحي البيئية كمكون أساسى من مكونات اتخاذ القرار الشخصى والجماعى على مستوى الفرد أو الدولة، ومن هنا يأتى دور الإعلام إلى جانب مؤسسات التنشئة الأخرى فى نشر التوعية البيئية. فقد أثبتت التجربة أن نسبة كبيرة من الأضرار تحدث نتيجة لعدم وجود وعى بيئى^(١).

وإذا كان أسلوب التنمية يستهدف أيضاً الإبقاء على الموارد فى حالة عطاء متفوق فى المستقبل، يعد هذا "تنمية متواصلة" أو "مستمرة" تعمل حساباً للأجيال القادمة. وتعنى بالدرجة الأولى الوفاء بحاجات الحاضر، دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها، أى أن تدار النظم الاقتصادية بحيث ترفع من مستوى المعيشة الحالية، وأن تبقى فى نفس الوقت على قاعدة المصادر البيئية أو تحسن منها، حتى يتسنى للأجيال القادمة العيش فى نفس المستوى أو فى مستوى أفضل^(٢).

(١) جيهان رشتي، "القضايا البيئية وفنون الإقناع"، فى: الإعلام العربى والقضايا البيئية، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٨.

(٢) سمير غبور، "القضايا البيئية وتطور استخدام الموارد"، فى: الإعلام العربى والقضايا البيئية، مرجع سابق، ص ٩٢.

وقد أثبتت التجربة أن التنمية يجب أن تبدأ بإشراك الناس في صنع القرارات التي تؤثر على مستقبلهم. ولهذا فهي معنية "بالمشاركة" في صنع القرار، ومن هنا يبرز دور الاتصال وأهميته بكافة مستوياته ووسائله وأهدافه في إعداد أفراد المجتمع للقيام بدورهم، وتحفيزهم على بذل كل الجهد وتحمل مسئوليتهم تجاه البيئة عن رضا واقتناع يصل إلى حد "التأدب مع البيئة". شريطة أن يكون ذلك الاتصال مدعماً بكل الخدمات والإمدادات اللازمة والمناخ المناسب.

ومن ناحية أخرى، فلكي تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية سليمة بيئياً يجب على الإنسان أن يدير شئون البيئة كما يدير رب الأسرة شئون أسرته. ومن هنا يتعين عليه أن يتعرف على النظم البيئية ويدرك علاقاتها وقدراتها واستجاباتها. ومن هنا أيضاً تبرز أهمية التعليم والتثقيف والتنوير بقضايا علاقة الإنسان بأحوال بيئته وهذا هو دور التربية البيئية.. وهناك نمطين من التربية البيئية، فقد تكون:

- **نظامية:** وهذه مسئولية مؤسسات ونظم التعليم على اختلاف مستوياتها. أو
- **غير نظامية:** وهذه مسئولية العديد من مؤسسات التربية غير النظامية، وتعتبر وسائل الإعلام من أهمها وأكثرها فاعلية في تحقيق أهداف التربية البيئية، ونشر الوعي البيئي بين المواطنين على اختلاف أعمارهم ودرجات ثقافتهم وأماكن تواجدهم^(١).

(١) محمد صابر سليم، "التربية والتوعية بالقضايا البيئية"، في: الإعلام العربي والقضايا البيئية، مرجع سابق، ص ١٠٧-١١١.

وقد حدد مؤتمر تبليسي "Tbilisi" (*) (١٩٧٧) في الاتحاد السوفيتي (في ذلك الوقت) أهداف التربية البيئية في هذا المجال على النحو التالي^(١):-

- **الوعى:** مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب الوعي بقضايا البيئة من جميع جوانبها والمشكلات المرتبطة بها.
- **المعرفة:** معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب خبرات متنوعة، والتزود بفهم أساسي للبيئة والمشكلات المرتبطة بها.
- **الاتجاهات:** معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب مجموعة من القيم، واكتساب الاهتمام بالبيئة، واكتساب حوافز المشاركة الإيجابية في تحسينها وحمايتها.
- **المشاركة:** إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات للمشاركة النشطة على كافة المستويات في العمل على حل المشكلات البيئية.

وقد انتشر مؤخراً مصطلح "التنوير البيئي Environmental Literacy"^(٢) كمطلب أساسي لكل مواطن يعيش هذا العصر بكفاءة، قادراً على مواجهة تحدياته، متفوقاً على مشاكل البيئة، مدركاً أسبابها ووسائل تلafiها أو حلها إذا ما واجهته هذه المشاكل، ويتطلب ذلك تزويده "بالمفاهيم" و"المهارات" و"القيم" التي تساعد على مواجهة المواقف البيئية بكفاءة. وهذا مجال رحب

(*) UNESCO & UNEP Intergovernmental Conference on Environmental Education, Tbilisi, USSR, ١٤ October, ١٩٧٧, Final Report, Ed / MD ١٤٩, Paris: UNESCO, ١٩٧٨.

(١) أنظر:

- ك م. ستينك، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٥.

- محمد صابر سليم، مرجع سابق، ص ١١٠-١١١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٤-١٢٥.

يمكن أن يؤدي فيه الاتصال - لاسيما الاتصال الجماهيري - دوره الفعال. فلكي يقوم الفرد بهذا الدور على نحو إيجابي يلزم:

- أن يكون الفرد واعياً بالعلاقات البيئية ودوره في صيانة البيئة.
- وأن يكون على معرفة بوسائل العمل والأداء لحماية البيئة. من هنا يأتي دور وسائل الإعلام باعتبارها جزءاً هاماً من منظومة التعليم والتدريب المستمر، خاصة فيما بعد مراحل التعليم والتدريب المدرسي.

ويندرج دور "الإعلام البيئي" فيما يعرف "بالإعلام المساند للتنمية". وقد استقرت الدراسات التي تناولت قضية الإعلام المساند للتنمية على أن دوره يتمركز حول نقاط ثلاث رئيسية هي:

- التنوير.
- الحفز على التغيير للأفضل.
- الدعوة للمشاركة^(١).

وهذه الأهداف العامة تتناسق تماماً مع الأهداف التي سبق ذكرها للتربية البيئية والإعلام البيئي. غير أنه من المهم جداً تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها بدقة، وما إذا كانت تقتصر فقط على توفير المعلومات في موضوع معين أم الدعوة إلى تبني سلوك معين..، "فالتوعية البيئية لا تهدف فقط إلى تلقين المعلومات بقدر ما تهدف إلى تغيير السلوك، خاصة سلوك الجماعات المؤثرة وذوى النفوذ في المجتمع"^(٢).

(١) محمد صفى الدين أبو العز (مشرف)، الإعلام وقضايا البيئة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١، ص ٢٣-٢٥.

(٢) جيهان رشتي، مرجع سابق، ص ١٢٦.

والأضلاع الثلاثة التي ينبغي العمل على تزويدها "بالوعى البيئى الكامل" هى:

- الحكومة بكافة أجهزتها.
- المجتمع بكل هيئاته ومؤسساته.
- الأفراد: الذين يشكلون حماة البيئة الفعليين، إذا ما توافرت لهم المعرفة والإدراك والفهم الصحيح لدورهم تجاه البيئة. والمقصود "بالوعى البيئى الكامل" هو "الوعى الوقائى" الذى يمنع حدوث الخلل أو المشكلة. أما "الوعى العلاجى" فهو الذى يواجه الفرد به المشكلات الفعلية الناجمة عن سوء الاستخدام.

ويؤكد أ.د. مصطفى كمال طلبة - المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - على أنه "إذا لم تكن هناك مواجهة لمشاكل البيئة، ومشاركة من جانب الشعب بكافة أفراد وفئاته فى هذه المواجهة، وإذا لم تكن هذه المشاركة جادة وإيجابية، فلن تفلح أى جهود لمواجهة مشاكل البيئة، سواء كان هذا فى الولايات المتحدة الأمريكية بكل امكانياتها وتكنولوجيتها وإعلامها، أو فى أى دولة افريقية نامية لا تملك هذه الإمكانيات"^(١). وهكذا نجد الترابط وثيقاً بين مثلث التربية والإعلام والمشاركة.

والإعلام عن قضايا البيئة ليس جديداً تماماً. وقد كان لتألف الحركة البيئية مع وسائل الإعلام فى أواخر الستينيات أثره الكبير فى ارغام الحكومة الأمريكية على اصدار أول قانون لحماية البيئة، وإنشاء "وكالة حماية البيئة" فى أواخر الستينيات، أى قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية فى

(١) وثائق ندوة "الحفاظ على البيئة مسئولية قومية وإنسانية". القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٣ ديسمبر ١٩٨٩.

استوكهلم (١٩٧٢)، ويجب الإشارة هنا إلى أن ضغط الحركة البيئية والإعلامية كان له أثر كبير في إقرار عقد هذا المؤتمر^(١). وقد أخذ الاهتمام بالبيئة وإدارتها - إن جاز هذا التعبير - على مستوى دول الشمال اتجاهات متعددة ومظاهر مختلفة وممارسات واضحة، على المستوى التشريعي والتنفيذي والرقابي، الوقائي منه والعلاجي، الرسمي منه والشعبي. وبينما المجتمعات النامية مازالت تعاني بشدة من وطأة المشكلات البيئية، فإن الدول المتقدمة قد تجاوزت هذه المرحلة، وأصبحت نوعية البيئة هي شغلها الشاغل. صحيح أن هناك مخاطر تهدد النظم البيئية في الدول الصناعية المتقدمة، ناجمة عن الإفراط في الإنتاج والاستهلاك، إلا أن "الخطر الرئيسى على البيئة في بلدان العالم الثالث يتمثل في التخلف والفقر"^(٢). والحق أن كثيراً من مظاهر الاهدار للبيئة العربية (ومنها مصر) يرجع أساساً إلى التخلف والفقر، كالرعى والصيد الجائرين، والاسراف في استخدام المياه العذبة، وتبوير الأراضى الزراعية، وتجريف التربة، والتصحر، والجفاف، والتلوث بأنواعه، والأمية، والاهمال في النظافة، والزيادة السكانية العشوائية، وغير هذا الكثير.

ولم تبدأ الدول النامية الاهتمام بمشاكل البيئة إلا في السبعينيات من هذا القرن. وفي مصر بدأ الانتباه يتجه إلى تناول الجوانب البيئية في نفس الوقت تقريباً ، وتبلور الاهتمام عن إنشاء "جهاز شئون البيئة" عام ١٩٨٢ الذى يتبع

(١) Parlour, J. W., "The Mass media and the environmental Issues", In: *International Journal of Environmental Studies*, Vol. ١٥, No. ١٠٩, ١٩٨٠, pp. ٣١-٣٣.

(٢) ألن ب. درننج، الفقر والبيئة: الحد من دوامة الفقر، ترجمة: محمد صابر محمد، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص٥٥.

رئاسة مجلس الوزراء مباشرة^(١)، وساعد على إنشاء هذا الجهاز أسباب أخرى ليس هنا محل تناولها، ومع إنشائه تزايد الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة، وصاحب ذلك عقد الكثير من الندوات لمناقشة هذه الجوانب، وواكب ذلك إصدار الكثير من الدراسات التي اهتم أغلبها برصد وشرح وتحليل المشكلات البيئية في مصر والعالم، وركز بعضها على أهمية ارتباط النشاط الإعلامي بتعديل الكثير من السلوك السائد نحو البيئة، بالإضافة إلى المطالبة بنشر الوعي البيئي حتى لا نجهد ما تبقى من البيئة، ونحافظ عليها. "فإفكار البيئة يزيدنا فقراً ويجعل البقاء أكثر صعوبة"^(٢).

ومن هنا وبناء على ما تقدم، كان دور وسائل الاتصال الجماهيري محورياً في تكوين وتنمية الوعي بقضايا ومشكلات البيئة إضافة إلى أهمية الاتصال الشخصي بكافة أشكاله في تغيير السلوكيات المتعارضة مع التوجهات البيئية السليمة.

مقومات نجاح الإعلام البيئي:

لكي يتحقق التأثير الأمثل لوسائل الإعلام وأجهزة العلاقات العامة على مستوى الشركات والمنظمات الخاصة والعامة ينبغي أن يكون هنا تنسيق كامل بين هذه الوسائل وتلك الهيئات لتجنب الجهود المتضاربة أو المتناقضة والتركيز على الأولويات التي تمثل أهم القضايا البيئية العاجلة التي تحتاج إلى تكاتف جميع الجهود لمواجهتها بشكل حازم وفعال، وهذا يتطلب تخطيطاً علمياً يقوم على المبادئ التالية:

(١) إزداد هذا الاهتمام بعد ذلك بإنشاء وزارة للبيئة تتابع بالتنسيق مع الوزارات المعنية جهود المحافظة على البيئة.

(٢) ابتسام أبو الفتوح الجندى، "كيفية الاستفادة من نشر مستحدثات في دعم أنشطة الإعلام البيئي"، في: الإعلام وقضايا البيئة في مصر والعالم العربي، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

- ١- زيادة قدرة هذه الوسائل والأجهزة على التأثير والاقناع بأنماط سلوكية جديدة وتغيير أنماط سلوكية سائدة، وهو أمر يتطلب استخدام مداخل إقناعية في إطار خطط علمية متكاملة تستفيد من نظريات الاتصال والتأثير.
- ٢- توفير الامكانيات المادية والفنية اللازمة لتبنى الأنماط السلوكية الجديدة وتغيير الأنماط السلوكية الضارة بالبيئة.
- ٣- تقديم النماذج الرائدة والقدوة الطيبة من جانب القيادات المسؤولة في التصدى لعمليات الافساد البيئي وتأييد ودعم الجهود المبذولة للتغلب على كافة مظاهر التخلف المؤدية إلى الاضرار بالبيئة.
- ٤- تطبيق القوانين الخاصة بحماية البيئة وسن ما تتطلبه من قوانين جديدة أو تشديد العقوبات، كل هذا بهدف توفير قاعدة قانونية، فعالة تحقق الانضباط البيئي في الحالات التي لا تكفى فيها الجهود الإقناعية لتحقيق هذا الهدف.
- ٥- ضرورة مشاركة التنظيمات السياسية القائمة (الأحزاب) في كافة الجهود المبذولة لحماية البيئة، ومساندة الأجهزة الرسمية في هذا المجال.
- ٦- تشجيع قيام الجمعيات النوعية على المستوى المركزى للدولة وعلى المستوى المحلى أيضاً كجمعية جيل المستقبل وجمعية بلدي، وجمعية السرطان المصرية، والجمعيات الأهلية لتنظيم الأسرة وجمعية حماة النيل وغيرها من الجمعيات التي تستهدف المساهمة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع المصرى.
- ٧- الاهتمام بالتربية البيئية في المدارس والجامعات وبين العمال والفلاحين والجنود، وهو دور تستطيع أن تشارك فيه الأجهزة التعليمية والثقافية

الجماهيرية، ومراكز الإعلام الداخلى، وقوافل الثقافة الصحية، بالإضافة إلى وسائل الاتصال الجماهيرية والتنظيمات السياسية والشبابية والنسائية.

٨- الاهتمام بالدراسات والبحوث الميدانية التى تتصل بمشكلات البيئة فى الجامعات، ومراكز البحث العلمى المتخصصة بهدف التعرف على حجم هذه المشكلات والحلول الممكنة للتعلب عليها.

٩- تطوير الفنون الشعبية للمساهمة فى تغيير سلوك الأفراد وتهئية الأذهان لسلوك يئى يحقق للفرد والمجتمع مجالاً حيويًا نقياً يضمن له الرخاء والرفاهية.

١٠- إعادة توزيع السكان على أكبر قدر ممكن من المساحة الجغرافية للدولة كأحد الأبعاد الرئيسية للمشكلة السكانية فى مصر، فزيادة الكثافة السكانية وبصفة خاصة فى القاهرة الكبرى يمثّل عبء كبير أمام محاولات التصدى لمشكلات تلوث الهواء والماء والضوضاء، بالإضافة إلى التلوث الاجتماعى الناتج عن انتشار الأمراض النفسية المرتبطة بالزحام، وإذا نجحت الجهود المبذولة حالياً للحد من الزيادة السكانية فإن استمرار الوضع الحالى من الكثافة السكانية المرتفعة يضغط على كافة المرافق ويهددها بالانهيار، وهذا يمثّل عبئاً متجدداً على الجهود المبذولة لحماية البيئة، وفى رأى أن الدولة مطالبة الآن بتفريغ القاهرة ممن لا عمل لهم والمتسولين الذين يسيئون لمظهر العاصمة، وأشباه المتسولين من ذوى الأعمال الطفيلية، كما أنها مطالبة بتشجيع إقامة المشروعات الجديدة خارج المدينة ونقل بعض الوزارات والمشروعات القائمة بشكل تدريجى إلى المدن الجديدة التى تضم عدداً كبيراً من المباني الخالية فى معظم الحالات.

دور أجهزة العلاقات العامة والإعلام في مواجهة مشكلات البيئة:

تستطيع أجهزة العلاقات العامة في الهيئات والشركات الكبرى وكذلك المؤسسات الإعلامية القائمة في المجتمع أن تنبه المسؤولين والأفراد إلى ضرورة توفير المقومات السابقة اللازمة لتحقيق ظروف بيئية أفضل وأن تدعم هذه الجهود بالمساندة المعنوية، وبالكشف على عمليات الإفساد البيئي، وتقديم الحلول المقترحة للارتقاء بالبيئة وحمايتها من التدهور والتلوث بكافة أشكاله وأنواعه، وبالإضافة إلى هذا ينبغي أن تقوم هذه الأجهزة بالعمل المباشر في المجالات التالية:

١- تستطيع وسائل الاتصال أن تلعب دوراً أساسياً في تغيير العادات الصحية السيئة وتنمية الوعي الصحي، ويمكن أن تعاونها في ذلك قوافل الثقافة الصحية والهيئة العامة للاستعلامات، كما ينبغي أن تساهم هذه الأجهزة في تنشيط الجهود الرسمية واستثارة الجهود الشعبية لمحاربة الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا والاسكارس والانكلستوما وأمراض العيون، وتستطيع إدارات العلاقات العامة بالشركات والهيئات المختلفة أن تساهم في تنمية الوعي الصحي من خلال الندوات والمحاضرات التي تنظمها للعاملين بها، وأن تستثير الجهود للقضاء على مصادر التلوث والمحافظة على نظافة البيئة.

٢- الاستمرار في الحملات الإعلامية التي تستهدف محاربة التدخين وتطوير هذه الحملات من خلال عرض الآثار الصحية التي يسببها التدخين للمدخن ولمن يعيشون معه وللأطفال، وأن يتم تدعيم ذلك بالنماذج والصور الذي توضح هذه الآثار مع الاستعانة بالمختصين الذين

يقومون بشرح هذه النماذج، كما يمكن لإدارات العلاقات العامة تنظيم ندوات ومحاضرات لتحقيق هذا الهدف.

٣- ضرورة قيام وسائل الاتصال بتقديم برامج تستهدف الاقتصاد في استخدام السيارات الخاصة وتشجيع التعاون بين رفاق العمل والسكن في تبادل التوصيل لتخفيف الضغط على الطرق واستهلاك الوقود وتلوث الهواء والضوضاء، كما أن التأكيد على الالتزام بآداب المرور والقيادة المعتدلة يساهم في تخفيف التلوث وتحقيق الأمان لراكبي السيارات وللمشاة.

٤- التأكيد المستمر على أساليب النظافة العامة والخاصة كسلاح فعال لمحاربة الحشرات وعدم اللجوء إلى المبيدات بقدر الامكان، فمن عوامل التلوث التي تؤثر على الانسان والنبات والحيوان تزايد استخدام المبيدات مما أدى إلى انتشار بعض الأمراض الصدرية والفشل الكلوى وغير ذلك من أمراض فتاكة.

٥- ينبغي أن تقوم وسائل الاتصال بعرض البيانات التفصيلية الناتجة عن آثار تلوث الهواء والماء والضوضاء على الصحة العامة للمواطنين، والعوامل المسببة لهذا التلوث، وتوسيع دائرة الحوار حول أساليب الوقاية من هذه الآثار وتخفيف حدتها حتى يقتنع المواطنون بأهمية المشاركة في المحافظة على نظافة البيئة وحمايتها من التلوث.

٦- ضرورة استخدام وسائل الاتصال كسلاح فعال في مواجهة كافة صور التخريب والاهمال والإفساد التي تصدر عن بعض الشركات والمصانع العامة أو الخاصة، والتي تؤدي إلى تلويث المياه والهواء واستخدام آلات مزعجة تزيد نسب الضوضاء، وإذا كان الكشف عن هذا الإفساد وسيلة جيدة لمعاقبة المستهترين والمجرمين في حق البيئة فإن الإشادة بالجهود الإيجابية التي تحرض على المحافظة على نقاء البيئة

وحمايتها من التلوث أو التدهور ينبغي أن تنال حظها من الإعلام الجماهيري.

٧- رغم أن وسائل الاتصال تبذل جهوداً طيبة في مجال الدعوة إلى تنظيم الأسرة والحد من الزيادة السكانية إلا أن جهودها في مجال إعادة التوزيع السكاني وتخفيف الضغط عن القاهرة الكبرى يكاد يكون محدوداً ، وكما سبق أن أشرنا فإن الكثافة السكانية الحالية تمثل ضغطاً هائلاً على كافة المرافق والخدمات، وتؤدي إلى كثير من المشاكل البيئية، ومن هنا تؤكد على ضرورة قيام هذه الوسائل بالتنبيه لهذا البعد الخطير من أبعاد المشكلة السكانية.

٨- تقع على إدارات العلاقات العامة ووسائل الاتصال الجماهيري مسؤولية بث القيم الروحية والأخلاق الفاضلة بين العاملين والمواطنين من خلال الندوات والمحاضرات الدينية المباشرة والجماهيرية، فإن ذلك يساعد على التصدي لموجات الانحلال والفساد التي تهب بين الحين والحين على مجتمعنا وتؤدي إلى انتشار كثير من الأمراض الاجتماعية التي تهدد استقرار وأمن المجتمع.

٩- يجب على إدارات العلاقات العامة في أية منظمة وكذلك وسائل الاتصال الجماهيرية تنبيه المواطنين إلى ضرورة رعاية الشباب وحمايتهم من أخطار الادمان وتوجيههم لشغل أوقات الفراغ فيما يعود عليهم وعلى المجتمع بالفائدة، ويجنبهم الآثار الضارة الناتجة عن عدم شغل هذه الأوقات بما يفيد، وإشاعة الأمل في مستقبل أفضل يقوم على العمل والاجتهاد وعدم اليأس والقنوط مهما كانت قسوة الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها المجتمع.

١٠- تبني برنامج أو أكثر في كل عام تنظم من خلاله جهود قطاع معين من قطاعات الشباب للخدمة في مجال معين، وإشعال حماس الشباب للعمل في هذا المجال، على أن يكون للبرنامج شعاراً محدداً له مغزى محدد لتحقيق هدف أو أهداف محددة كما حدث في البرنامج الأمريكي المسمى بنادي العقل والقلب والأيدي والصحة والذي يرمز إليه اختصاراً بـ H in the country - ٤ وصاحب فكرة هذا البرنامج هو توماس ويلسون Thomas Wilson رئيس إحدى شركات تعبئة اللحوم في عام ١٩١٨، وقد دعمته وروجت له وزارة الزراعة الأمريكية لحث الشباب في الريف على بذل الجهد واليقظة والاخلاص في تنمية المحاصيل الزراعية وقد أقسم أعضاء هذا النادي على استخدام عقولهم من أجل التفكير الواضح، وقلوبهم لتحقيق الولاء، وأيديهم لمزيد من الخدمة، وصحتهم من أجل حياة أفضل لناديتهم ومجتمعهم وريفهم.

الفصل السادس

وسائل الإعلام وقضايا الثقافة في مصر

الفصل السادس

وسائل الإعلام وقضايا الثقافة في مصر

الاتصال ضرورة حتمية لا يستغنى عنها مجتمع من المجتمعات البشرية. ولو فقد الاتصال بين الناس لتعذر ظهور الحضارات الانسانية، ولما تحققت السمات الثقافية المتميزة لأى مجتمع. لقد كان ظهور التجمعات البشرية نتيجة لبداية عملية التفاهم الانسانى باستخدام الإشارات Signals. وتلا ذلك تطور على جانب كبير من الأهمية فى ارتقاء هذا التفاهم حينما بدأ استخدام اللغة. ثم كان التطور الأكثر أهمية متمثلاً فى الكتابة كوسيلة لنقل الحقائق والأفكار إلى الغير.

وقد صاحب هذا التطور فى استخدام الرموز - سواء كانت إشارية أو لفظية - كوسيلة للاتصال تطور مماثل فى علاقات الإنتاج نتيجة لانتقال المجتمع البشرى من مرحلة الصيد إلى الرعي، ثم إلى الاستقرار على ضفاف الأنهار عندما عرفت الزراعة. وتبع ذلك ظهور الحضارات القديمة وقيام الحكومات تعبيراً عن تطور جديد فى التفاهم الإنسانى على مستوى أكبر من التجمع الصغير الذى أخذ صورة القبيلة أو العشيرة أو الترابطات أو الاتحادات أياً كان نوعها.

وقد لجأت هذه الحكومات إلى التأثير فى المحكومين من خلال فنون النقش والرسم والشعر والعمارة، بالإضافة إلى استخدام تأثير رجال الدين والكتاب وكبار المسئولين فى إضفاء الهيبة على الحكام وكسب الولاء لهم. وقد اكتشفت بعض القصائد التى تنقد التصرفات الجائرة لبعض المسئولين فى مصر القديمة، وتكشف عن رأى العامة فى تصرفات هؤلاء المسئولين^(١). ويدل ذلك على حقيقة ثابتة وهى أن التفاهم الانسانى ارتبط بنشأة المجتمعات الأولى. وقد ارتبط استخدام هذا التفاهم عبر العصور بمهارة القائمين بالاتصال والوسائل

(١) Bernays, Edward: *Public Relations*. Forth Printing by offset. Norman Oklahoma, University of Oklahoma Press, ١٩٦٣, p. ١٣.

الاتصالية المتاحة لهم. وإذا كان اختراع الكتابة قد حفظ لنا تاريخ الانسانية أو تراثها الثقافي، فإنه بلا شك لم يستطع أن يعمل على نشر الثقافة في العصور الخالية على نطاق واسع فالكتاب المخطوط كان شيئاً نادراً باهظ التكاليف وبالتالي لا يمكن أن يقتنيه إلا صفوة الصفوة.

وكانت الثورة الأولى في وسائل الاتصال متمثلة في اختراع جوتنبرج للطباعة في منتصف القرن الخامس عشر. ثم تطورت الطباعة تدريجياً حتى وصلت إلى شكلها الحالي الذي أثمر ظهور صحافة الملايين التي تطبع ملايين النسخ في ساعات قليلة وتوزعها في ساعات أقل.

لقد كانت معرفة مصر والدول العربية لفن الطباعة في القرن قبل الماضي من أقوى عوامل النهضة الحديثة التي قامت على أساسين، أولهما بعث الثقافة العربية القديمة، وثانيهما الترجمة والنقل عن الثقافة الغربية. ومن المؤكد أنه لولا معرفتنا بفن الطباعة ولولا تأسيسنا لمطبعة بولاق لما استطعنا أن نبعث التراث القديم، ولا أن نستفيد من الثقافة الغربية، ولظلنا غارقين في التفاهات والزخارف اللفظية التي كانت قد صرفتنا عن كل تفكير أصيل أو إحساس إنساني حي^(١).

وقد عرف العالم المذياع (الراديو) في بداية العشرينيات من هذا القرن، وانتشرت هذه الوسيلة الإعلامية في الثلاثينيات انتشاراً كبيراً وظهرت الإذاعة المرئية (التلفزيون) قبل بداية الحرب العالمية الثانية وانتشرت على مستوى تجارى في أعقاب الحرب، ثم بدأت انتشارها الواسع في الخمسينيات والستينيات. وقد أصبح من الممكن أن تنقل الأحداث بالصوت والصورة في نفس لحظة وقوعها عن طريق الأقمار الصناعية أي كانت المسافة بين محطة الإرسال وأجهزة الاستقبال كما ينقل الراديو عن طريق موجاته القصيرة الأخبار والتعليقات وغيرها من المواد الثقيفية أو الترفيهية أو الإعلان إلى

(١) محمد مندور (دكتور): الثقافة وأجهزتها، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٢، ص ١٥.

أبعد الأماكن. وأصبح من اليسير بعد اختراع الترانزستور أن يصل صوت المذياع إلى المناطق النائية التي لم تصل إليها الكهرباء ولا تصل إليها الصحف بسهولة.

وجاءت الثورة الإلكترونية الحديثة متمثلة في اختراع الحواسيب الآلية واستخداماتها المتنوعة وفي مقدمتها شبكات المعلومات ومواقع الأفراد والمؤسسات وإمكانات الحوار المباشر بالبريد الإلكتروني، وغير ذلك من صور الاتصال التي لا تعوقها حواجز أو حدود. هذه التطورات بكل ما تحمله من آثار إيجابية وسلبية فتحت آفاقاً جديدة لانتقال الثقافات بين المجتمعات بشكل يثير الجدل حول مخاطر الاستخدام السلبي للحواسيب الآلية رغم الاتفاق على ما تحققه من نتائج إيجابية مبهره.

وقد ساهم هذا التقدم الهائل في وسائل الاتصال في تقريب المسافات بين بقاع العالم المختلفة حتى أصبح العالم من الناحية الإعلامية أصغر مما هو عليه في الواقع نتيجة لسرعة تداول الأنباء وانتقال المعلومات والآراء. كما أصبح من العسير التصدي للتيارات الثقافية الوافدة من الخارج، أو تجاهل الاتجاهات الفكرية في أي بقعة من بقاع العالم. ولم يعد من الممكن صد الغزو الإعلامي المدعم بالحقائق الثابتة كما كان يحدث في الماضي باستخدام أساليب المنع أو التشويش.

هذا التطور الهائل في وسائل الاتصال جعل انسان القرن العشرين يعيش فوق شلال من الكلمات على حد تعبير الباحثان الأمريكيان كاتليب وسنتر اللذان يعتقدان أن الفرد الأمريكي العادي ينفق ٧٠% من ساعات يقظته في الاتصال اللفظي. استماعاً وتحدثاً وكتابة وقراءة^(١). وتشير بعض البحوث الأمريكية إلى أن الأمريكي العادي يقضي ثمانى ساعات تقريباً مع هذه

(١) Cutlip M. Scott and Allen H. Center: *Effective Public Relations*. Fifth Edition, Englewood Cliffs, New Jersey, Perntice Hall Inc., ١٩٧٨, p. ١٩٠.

الوسائل. ويستحوذ التلفزيون والراديو على النصيب الأوفر من هذه الساعات الموزعة كالتالى:

- ثلاث ساعات وثمان وأربعين دقيقة للتلفزيون.

- ثلاث ساعات واثنين وعشرين دقيقة للراديو.

- سبع وثلاثين دقيقة مع الصحف.

- عشرون دقيقة مع المجلات^(١).

ومن الثابت أن وسائل الاتصال الجماهيرى تقوم بخمس وظائف أساسية هى الإعلام، والتوجيه، والترفيه، والتثقيف، والإعلان. ولا شك أن تحقيق التوازن بين هذه المهام قد شغل الكثير من الباحثين. كما أثار اهتمامهم فى نفس الوقت المستوى الآدائى لكل وظيفة، ومدى فعالية هذه الوسائل فى تحقيق أهداف كل من هذه المهام الخمس. وموضوع دور وسائل الاتصال الجماهيرية فى الثقافة، والثقافة الجماهيرية على وجه التحديد مازال يحتاج إلى دراسات عميقة فى ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية التى يشهدها العالم فى الظروف الراهنة.

ونتناول فى هذا الفصل دور وسائل الإعلام فى نشر الثقافة ومعرفة أثر التيارات الثقافية الخارجية التى تأتى بها هذه الوسائل على الشخصية الثقافية لمجتمعنا، وارتباط ذلك بالتيارات والأوضاع الداخلية التى تهيئ المناخ فى بعض الأحيان للتيارات الخارجية لى تسود وتؤثر. كما نعرض للروافد الثقافية الخارجية وارتباطها بالأوضاع الداخلية، وأثرها على الشخصية الثقافية المصرية. ونتناول المستويات الثقافية، ودور وسائل الإعلام فى الثقافة الجماهيرية. ونبدأ بالحديث عن مفهوم الثقافة وانتقالها من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية.

(١) Gerre Jones: *Public Relations For The Design Professional*. New York, McGraw-Hill Book Company ١٩٨٠, p. ٦١.

مفهوم الثقافة:

قام كروبر وكلاكهون Krober and Kluckhohn بفحص ما يزيد عن مائة تعريف من التعريفات التي قدمها الانثروبولوجيون للثقافة، ولم يجدا بينها تعريفا مقبولا من وجهة نظرهما. وقد ذكرا أن السمة المشتركة بين هذه التعريفات أنها تكتسب عن طريق التعلم، وأن هذا يرتبط بجماعات اجتماعية، أو مجتمعات معينة. وقد قدم كلاكهون تعريفا للثقافة يساعد على فهم السلوك البشرى قال فيه "... نقصد بالثقافة جميع مخططات الحياة التي تكونت على مدى التاريخ، بما في ذلك المخططات الضمنية والصريحة، العقلية وغير العقلية. وهي موجودة في أى وقت كموجهات لسلوك الناس عند الحاجة". ويقول كلاكهون "أن ثقافة مجتمع من المجتمعات هي نسق تاريخي المنشأ يضم مخططات الحياة الصريحة والضمنية، يشترك فيه جميع أفراد الجماعة (أى المجتمع) أو أفراد قطاع معين منها"^(١).

وهذا يعنى أن مصطلح الثقافة يشير إلى المعانى التالية عند الانثروبولوجيين^(٢).

- ١- للدلالة على أساليب الحياة أو "مخططات الحياة" المكتسبة بالتعلم والشائعة في وقت معين بن البشر جميعا.
- ٢- للدلالة على أساليب الحياة الخاصة بمجموعة من المجتمعات التي يوجد بينها قدر من التفاعل.
- ٣- للدلالة على أنماط السلوك الخاصة بمجتمع معين.
- ٤- للدلالة على أساليب السلوك الخاصة بشريحة أو شرائح معينة داخل مجتمع كبير على درجة من التنظيم المعقد.

(١) محمد الجوهري (دكتور): الانثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار المعارف

١٩٨٢، ص ٦٤-٦٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٨.

وينبغي أن يكون واضحاً أن الثقافة هي تجريد للسلوك الفعلي، وليست هي الأفعال السلوكية، أو كما يقول ردفيلد إن الثقافة تتضح في الأفعال والأشياء ذاتها. فاحترام إشارة المرور سلوك يشير إلى ثقافة معينة، ولكن السلوك في حد ذاته لا يعتبر هو نفسه هذه الثقافة. كما أن السلاسل والأواني الخزفية والأسلحة واللوحات والتماثيل وغيرها تمثل المنتجات النهائية التي خلقتها أساليب السلوك الشائعة في مجتمع معين. والخطأ الذي وقعت فيه التعريفات التي رفضها كروب و كلاكهون هو عدم التمييز بوضوح بين مفهوم الثقافة من ناحية، والأشياء التي يشير إليها من ناحية ثانية. كما هو الحال في العلاقة بين الرمز والشيء الذي يشير إليه هذا الرمز. فالراية الحمراء رمز للخطر، ولكنها ليست الخطر نفسه. كما أن الرمز اللغوي لا يرتبط ارتباطاً مادياً بما يشير إليه، فليس هناك شيء حصاني في كلمة حصان، ولا شيء بيتي في كلمة بيت. إنما المجتمع الذي يستخدم هاتين الكلمتين هو الذي يضيف على كل منهما معناها^(١). وبفضل قدرة الإنسان على استخدام الرمز في التعبير عن الأفكار والأشياء أمكن انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، وبذلك تحقق التواصل الثقافي بين الأجيال، وتحددت أنماط السلوك المعبرة عن التراكم الثقافي.

والثقافة كما يعرفها هول Hall هي كل المعاني والقيم والتقاليد التي تنشأ بين جماعات أو طبقات لها سمات اجتماعية محددة ترتبط بظروفها التاريخية التي تستمد منها وجودها، وتؤثر على أنماط سلوكها^(٢). فالطفل حين يولد تتلقفه ثقافة معقدة مليئة بالأفكار والعادات والتقاليد التي تكونت على مر العصور السالفة. وتنتقل هذه الثقافة من خلال الأسرة والمدرسة والجماعة والمسجد أو الكنيسة أو المعبد، وكذلك من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية. ولو لم يكن

(١) نفس المرجع، ص ٩٥.

(٢) Gurevith, Michael and Others (ed): *Culture Society And The Media* . London, Methuen & Co., Ltd, ١٩٨٢, p. ٣٧.

هناك مجتمع يضم هذه المؤسسات التي تنقل ذلك التراث الثقافى لكافة حياة الانسان مماثلة لحياة الحيوان. وفي ذلك يقول ستيوارت شيس Chase إن تسعين في المئة - تقريبا - من سلوك الفرد العادى في مجتمع معين تفرضها وتقررهما النظم والقواعد التي يبدأ في تعلمها منذ ولادته^(١).

ويبلور الدكتور محمد مندور مفهوم الثقافة في عبارات واضحة فيقول " .. والثقافة الحققة ليست في النهاية إلا تحقيق القدرة على فهم الناس والأشياء فهما صحيحا والحكم عليهما حكما سليما. وهذا الفهم وذلك الحكم لا يمكن الوصول إليهما إلا إذا جمع الفرد بين وسيلتين هامتين: هما الدراسة من ناحية، والتفكير من ناحية أخرى. فالدراسة بغير تفكير لا يمكن أن تنتهي إلى فهم صحيح (وهذا في رأى المؤلف هو الفرق بين المتعلم والمثقف). والاكتفاء بالتفكير الذاق دون دراسة لا يمكن أن يؤمن معه الضلال عن الفهم الصحيح. والكتاب الجاد هو الذي يجمع بين الدراسة وتقديم المعرفة من جهة، واثارة التفكير أو الإيحاء به من جهة أخرى^(٢).

ثانيا: انتقال الثقافة بالتعليم والإعلام :

ينهض التعليم بدور أساسى في تنمية المهارات، واستمرار التراث العلمى والأدبى والفنى بنقله من جيل إلى جيل. ولما للتعليم من أثر كبير على النشئ، فقد استغلته الحكومات في تكوين الجيل الجديد على نحو معين يخدم أهدافها، ويوجه الناشئة الوجهة التي تريدها^(٣). كما أن الاستعمار في عصوره المختلفة لجأ إلى التعليم بين ما لجأ إليه من جهود لمحو شخصية الأمة

(١) ابراهيم امام (دكتور): العلاقات العامة والمجتمع، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨، ص٢٠٩.

(٢) محمد مندور (دكتور) المرجع السابق، ص١٥.

(٣) ابراهيم امام (دكتور): المرجع السابق، ص٢٣٩.

أو إذابتها في شخصية المستعمر، أو لكي يفصلها عن الشخصية القومية التي تنتمي إليها.

ومن خلال الجامعات، أو المنح التعليمية، أو الأفلام والمسلسلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، أو الكتب، أو المجلات والصحف، أو المعارض والمتاحف، أو الفرق الموسيقية أو المسرحية، أو غيرها من الفنون تحاول الدول الكبرى أن تغزو العالم، وتنشر أنماطاً جديدة أو مخططات جديدة للحياة توجه السلوك البشرى في مجتمع معين بما يتفق مع ثقافة الدولة الغازية. وقد أصبحت وسائل الاتصال الجماهيرية هي الأداة التي تستخدمها هذه الدول بإرادة بعض المجتمعات التي تتعرض لما تصدره تلك الدول من برامج وأفلام. كما تتعرض بعض المجتمعات لهذه المخططات رغم كل الجهود التي تبذلها لمنع هذه البرامج، أو فرض الرقابة عليها، أو استخدام أجهزة التشويش للحيلولة دون تعرض مواطنيها لما يبث عن طريق الموجات القصيرة كما سبق أن أوضحنا في مقدمة هذا الفصل.

وإذا كانت النشأة التاريخية للثقافة تنهض على الحقيقة التي مؤداها أن الثقافة تنتقل عن طريق التعليم من جيل إلى جيل، فإن الغزو الثقافي من خلال الجامعات الأجنبية والمنح التعليمية، ومواد وسائل الاتصال الجماهيرية، يشير هو الآخر إلى إمكان انتقال الثقافة من مجتمع إلى آخر، أو من طبقة إلى أخرى في فترة زمنية واحدة. وهذا يعني أن روافد الثقافة كما تأتي من الماضي، تأتي أيضاً من الحاضر المعاصر في مجتمعات أخرى، وإن كان هذا بدوره ينبع من ماضى هذه المجتمعات الذي تراكمت من خلاله ثقافتها، وتكونت شخصياتها.

وهذا يثير القضية الأولى من قضايا الثقافة في مصر، ونعني بها الروافد الخارجية للثقافة وأثرها على الشخصية الثقافية للمجتمع المصري.

وتتمثل الروافد بصفة أساسية في البعثات الخارجية، والأفلام الأجنبية، والمسلسلات، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية، والكتب، والموسيقى، والأغاني، وكافة أشكال الفنون التي تعبر عن معان وأفكار وعادات وتقاليد أجنبية توجه أنماط السلوك في هذه المجتمعات.

ومن الثابت أن التقاء الثقافات بما يحمله ذلك من تأثيرات متبادلة يمكن أن يساهم في تحقيق التطور الثقافي للشعوب المختلفة إذا حدث هذا بغير استعلاء أو انهيار من جانب ثقافة معينة بثقافة أخرى. فحينما يكون الانسياب الثقافي طبيعياً ومتبادلاً فإن ذلك يساعد على زيادة التفاهم العالمى من خلال معرفة الشعوب لمخططات الحياة التى توجه أنماط السلوك السائد فى المجتمعات الأخرى. ويؤدى هذا التفاهم إلى تقبل الاختلافات الأساسية بين أنماط السلوك السائدة فى المجتمعات المختلفة، وهذا بدوره يساعد على تأكيد أواصر المودة والصداقة بين الشعوب، وهو أمر يحقق - فى حالة استمراره - السلام العالمى.

وتستطيع وسائل الاتصال الجماهيرية من خلال ما تقدمه من موضوعات تتصل بمخططات الحياة فى المجتمعات الأخرى، أن تنقل المواطنين من عالمهم المحدود إلى عالم أوسع وأرحب. ويؤدى هذا الانتقال إلى معرفة هؤلاء المواطنين بأساليب الحياة فى بعض المجتمعات المتقدمة، فينمو لديهم الاستعداد للأخذ عنها، كما تنمو عندهم القدرة على التقمص الوجدانى Empathy، أى القدرة على تصور الفرد لنفسه فى ظروف الآخرين أو تصويره لدوره وأدوار الآخرين فى المجتمع^(١).

وحينما يصل الأفراد إلى هذه المرحلة يصبح المجتمع مهيناً للانتقال من المرحلة التقليدية فى السلوك، ويقبل على الأنماط العصرية الجديدة التى تعبر عن ثقافات متطورة. وتقوم وسائل الإعلام بنشرها لهذه الثقافات بمضاعفة

(١) شرام، ويلبور: أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية، ترجمة محمد فتحى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ١٧١، ١٧٢.

التطور الاجتماعي، والإسراع بنشر الأفكار الجديدة، وتهيئة المجال للتنمية الشاملة^(١).

وإذا كان النموذج السابق يمثل مظهرا ايجابيا ، ونتيجة مفيدة من نتائج الانسياب الثقافي بين المجتمعات، فإن الأمر قد لا يكون كذلك في كل الأحوال. فحينما تسعى القوى الكبرى في هذا العالم إلى فرض ثقافتها على المجتمعات النامية لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه من خلال القوة المسلحة، يظهر بجلاء الوجه البشع للاستعمار الجديد الذي يسعى من خلال الأجهزة الدبلوماسية الدعائية والثقافية إلى تحقيق أهداف مرسومة للتخريب الثقافي في الدول النامية^(٢).

وهنا تكمن الخطورة إذا تحول الانسياب الثقافي الطبيعي إلى تدفق ثقافي موجه للتأثير على شخصية الأمة وطمس معالم ثقافتها. وقد استطاعت اليابان وهي دولة شرقية بلغت ذروة التقدم العلمى والتكنولوجى أن تحافظ على شخصيتها إلى حد بعيد، رغم المحاولات الأجنبية للضغط عليها، والتأثير على ثقافتها^(٣).

تأثير الروافد الثقافية الخارجية على الشخصية الثقافية :

ولم يكن تأثير الغرب على مصر من ذلك النوع الذى عبر عنه الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين بأنه "مدمر للروح" إلا بالنسبة لقلّة محدودة جدا من المصريين. فقد استطاع الشعب المصرى أن يحافظ على لغته وعاداته

(١) ابراهيم امام (دكتور): الإعلام والاتصال بالجماهير، الطبعة الأولى القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩، ص ٤١٦ و ٤٢٣.

(٢) مختار التهامى (دكتور): الرأى العام والحرب النفسية، الايديولوجيا والدعاية. الجزء الثانى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٥، ص ٣٥.

(٣) ابراهيم امام (دكتور): المرجع السابق، ص ٤٥٤.

الدينية التي ترتبط بحياته اليومية^(١). ورغم ذلك فقد اهتزت بعض القيم والمعايير المعبرة عن الشخصية المصرية بدءاً من منتصف العقد الماضى نتيجة لظهور الطبقة الرأسمالية الجديدة التي استطاعت أن تزرع احساساً بطغيان المادة على كل شيء، وهو ما جعل البعض يلهث وراء جمع المال من أسهل الطرق وأبسط المشروعات التي لا تعود على الوطن بأى نفع حقيقي. وقد صاحب هذا هجرة عدد غير قليل من العقول المصرية إلى الخارج، بعد أن ضاقت أمامهم سبل الحياة الكريمة، ففقدت مصر بعضاً من خيرة علمائها ومفكرائها. وكان من بين نتائج مرحلة طغيان المادة على المجتمع المصرى تراجع قيمة المثقفين وقادة الفكر أمام طغيان العناصر ذات المقدرة الاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى ضعف قدرة الفئة المثقفة على القيام بدورها فى القيادة الفكرية فى بعض الحالات.

وقد ترتب على هذا الطغيان المادى هبوط مستوى التعليم فى المدارس والجامعات مما حدا بالبعض إلى ترك التعليم الحكومى والاتجاه إلى المدارس الخاصة المعروفة بمدارس اللغات، فأصبح هناك تعدد فى نظم التعليم والتنشئة الثقافية وهو ما يمكن أن يحمل فى ثناياه بذور صراع ثقافى فى المستقبل عندما يتزايد خريجوا مدارس اللغات فى الجامعات المصرية. والملاحظ أن ظاهرة الدروس الخصوصية قد انتقلت عدواها من المدارس الحكومية إلى هذه المدارس. وامتد ذلك أيضاً إلى المجالات الأخرى غير التعليمية، فتزايدت ظاهرة أداء الخدمة بمقابل، وانتشرت روح الانانية تبعاً لذلك. وزاد الاستهتار بمصالح الغير.

والواقع أن مرحلة طغيان المادة على المجتمع المصرى لم تكن وليدة لتطور داخلى بحت حتى وإن كانت نشأته قد ارتبطت بسياسة داخلية. فالنمو

(١) Magdi Wahba: *Cultural Policy in Egypt. Studies on Cultural Policies*, Unesco Paris ١٩٧٢, p. ٤٥.

المادى لم يحدث نتيجة لتطور فعلى فى الإنتاج بمختلف مجالاته، وإنما جاء نتيجة لقدوم الأموال الخارجية للاستفادة من سياسة الانفتاح الاقتصادى بأسرع الوسائل وأكثر المشروعات ربحا بغض النظر عن فائدها للمجتمع. ولذلك غمرت الأسواق المصرية السلع الاستهلاكية وظهرت فئة الوسطاء والطفليين لتحقيق ثراء مفاجئا احدث خلا اقتصاديا واجتماعيا أدى إلى حدوث تصدعات فى النمو المعنوى لأفراد المجتمع فتغيرت بعض القيم واختلفت بعض المعايير، وحلت مكانها قيم ومعايير مختلفة لم تألفها غالبية الشعب المصرى فى عصورها المختلفة.

المستويات الثقافية.

ومن الثابت أن اختلاف الثقافات والقيم السائدة فى مجتمع معين يمكن أن يضعف لغة الحوار بين فئات المجتمع. ونستطيع أن نفسر ظاهرة التطرف الدينى عند بعض قطاعات المجتمع المصرى فى هذه المرحلة بغياب الحوار المنطقى النابع من قيم ثقافية راسخة الجذور. وهى ظاهرة حديثة وغريبة على المجتمع المصرى الذى سادته روح الوحدة الوطنية والتسامح الدينى عبر العصور المختلفة.

يرى الباحث ماك دونالد أن هناك ثلاثة مستويات ثقافية مختلفة فى المجتمع الأمريكى هى الثقافة الراقية أو العالية وهى الثقافة التى تشير إلى العمل الدؤوب الذى تقدمه الموهبة العظيمة أو العبقرية. وهو العمل الذى يحاول أن يصل إلى أقصى درجة من أجل الفن. هذا العمل تصنعه الصفوة الثقافية أو تحت اشراف هذه الصفوة فى المجالات المختلفة^(١).

أما الثقافة الجماهيرية فهى تشير إلى الإنتاج الثقافى الذى يقدم إلى جمهور وسائل الاتصال الجماهيرية المعروف بالمجتمع الجماهيرى Mass society.

(١) جيهان رشتى (دكتور): الأسس العلمية لنظريات الإعلام، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٥، ص ٣٩٠.

وقد استمدت الثقافة الجماهيرية مضمونها من ثقافة الصفوة والثقافة الشعبية. وكانت ثقافة الصفوة قبل انتشار وسائل الاتصال الجماهيرية في القرن التاسع عشر، منفصلة تماما عن الثقافة الشعبية. ولكن الثقافة الجماهيرية التي استمدت مضمونها من ثقافة الصفوة والثقافة الشعبية أصبحت تختلف تماما عن هاتين الثقافتين^(١).

فالثقافة الشعبية كانت حتى قيام الثورة الصناعية ثقافة الجماهير العادية التي تنفصل عن الثقافة الرفيعة. وكانت تلك الثقافة الشعبية تأتي من أعماق الجماعة لتعبر بتلقائية أصيلة عن أحاسيس أفراد الجماعة دون أن يستعينوا في ذلك بالثقافة الرفيعة التي لا تتناسب واحتياجاتهم الخاصة. أما الثقافة الجماهيرية فقد جاءت مفروضة من أعلي، وقام بصنعها الفنيون الذين استأجرهم رجال الأعمال أو الساسة لفرض سيطرتهم السياسية على الجماهير من خلال الأنماط الفكرية الموجهة^(٢).

وكان فصل الثقافة الشعبية عن الثقافة العليا قبل ظهور وسائل الاتصال الجماهيرية يتفق مع الخط الاجتماعي الحاد الذي رسم في وقت ما ليفصل بين أفراد الشعب والطبقات الارستقراطية. وقد عمدت الديمقراطية السياسية إلى تحطيم الجدار الذي يفصل بين الثقافة الرفيعة والثقافة الشعبية وأصبحت وسيلتها إلى ذلك هي الثقافة الجماهيرية. وقد خلطت الثقافة الجماهيرية بين الثقافات وخلقت ما يمكن أن يسمى بالثقافة المتآلفة هذا التآلف يمكن أن يرفع من مستوى الثقافة الجماهيرية كما أنه يمكن أن يزيد هبوطا. وهذا يتوقف على عدة عوامل في مقدمتها قرب المسافة أو بعدها بين ثقافتى الصفوة والغالبية، وكذلك السياسة الثقافية في المجتمع.

فإذا كانت السياسة الثقافية تستهدف تقديم ما يرضى الأذواق الحالية للجماهير وإشاعة السطحية وقتل التفكير أدى ذلك إلى هبوط المادة الثقافية

(١) المرجع السابق، ص ١٩٣.

(١) Gurevith, Michael and Others (ed): *Op.cit.*, p. ٣٦.

المقدمة للجمهور. وحينما تعتمد السياسة الثقافية إلى رفع المستوى الفكري، وإيقاظ العقول تقدم للجمهور ثقافة هادفة ترقى بمستوى الأذواق وتخطب عقولهم وعواطفهم، وبذلك ينتشر الفن الراقي ويرتفع مستوى الأداء الفني، وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الذوق العام بين الجماهير.

والرأى عندنا أن مسؤولية وسائل الاتصال الجماهيرية لا تقتصر على تقديم هذا النوع من الثقافة الذى خلقت هذه الوسائل بحكم مخاطبتها للجمهور العام، وهو الثقافة الجماهيرية. فمن المعروف أن وسائل الاتصال الجماهيرية تخاطب بالإضافة إلى الجمهور العام - أو ما يسمى بالمجتمع الجماهيرى - قطاع المثقفين ثقافة عالية. وتحمل أيضا مسؤولية إشباع جزء أساس من احتياجات هذا القطاع بما تقدمه من برامج أدبية وفنية وعلمية جيدة الاعداد، رفيعة المستوى. كما أن مسؤولية وسائل الاتصال الجماهيرية في تقديم الفن الشعبى وحياء التراث الشعبى الهادف ينبغى أن تنال الرعاية والاهتمام.

ولا شك أن وسائل الاتصال الجماهيرية في مصر تحرص على تقديم هذه المستويات الثقافية من خلال برامجها المتعددة وأبوابها أو أركانها المتنوعة. فقد أنشئ البرنامج الثانى لمخاطبة قطاع المثقفين ثقافة عالية ومحاولة رفع مستوى المستمع العادى بتقديم كافة المواد الإذاعية الرفيعة التى تغطى المجالات العلمية والأدبية والفنية، وربط المستمع بالثقافات العالمية وإحياء التراث القديم. كما يحرص التلفزيون على تقديم بعض الندوات الثقافية والبرامج الفنية والعلمية والأدبية التى تحقق الهدف من البرنامج الثانى فى الراديو. وقد تحققت هذه الغاية بشكل أكثر فعالية حينما خرجت إلى الوجود قناة النيل الثقافية بالإضافة إلى قناة التنوير، اللتان نجحتا فى تغطية الكثير من الموضوعات الثقافية، التى ترقى بالذوق العام وتسهم فى إثارة الفكر والاهتمام بالقضايا العامة.

وتهتم بعض الصحف القومية بالموضوعات الثقافية الرفيعة فتخصص لها ملحقا أسبوعيا أو أكثر بالإضافة إلى الصفحات اليومية التى تعالج بعض

القضايا الفكرية بعمق يشبع حاجة المثقفين والمتخصصين ويثير بينهم النقاش حول هذه القضايا مما يؤدي إلى تنشيط الحياة الفكرية في مصر، حقيقة أن قراء هذه الموضوعات عددهم قليل بالنسبة لحجم توزيع هذه الصحف ولكن هذه القلة يمكن أن تمارس دورها كقائدة للرأي في المجالات المختلفة وبالتالي تنتقل الفائدة الثقافية إلى قطاعات أكثر عددا من القراء الأساسيين. لهذا ينبغي أن تقوم الصحف التي لم تبد اهتماما حتى الآن بهذا الدور بمراجعة سياستها والمشاركة في تحقيق الفكر الجاد وتناول الموضوعات العلمية والأدبية والفنية بأسلوب رفيع يعتمد على مساهمة المتخصصين الكفاء في هذه المجالات.

وتبدو مسئولية المجلات الوطنية أكثر وضوحا في هذه القضايا حيث أن فرصة بقاء المجلة في يد القارئ أكبر من فرصة بقاء الجريدة. كما أن بعض القراء الذين يهتمون ببعض الموضوعات يحتفظون بأعداد المجلات الجادة كاحتفاظهم بالكتب. وهذا يثير موضوعا على جانب كبير من الأهمية هو موضوع المجلات الثقافية التي ما تلبث أن تظهر إلى الوجود حتى تختفى بعد فترة قصيرة بسبب ضعف التوزيع. وفي رأيي أن الصحف القومية ينبغي أن تتبنى كل واحدة منها مجلة ثقافية تنافس بها غيرها من الصحف. وتشارك في تحقيق الازدهار الفكري والثقافي في مصر بغض النظر عن منطق الربح المادي الذي لن يتأثر كثيرا بقيام أي صحيفة بالانفاق على مجلة ثقافية ناهيك عن الفوائد الأدبية التي تتحقق لهذه الصحيفة من قيامها بهذا الدور.

ويعاني الكتاب وهو المنبع الأول للثقافة الرفيعة ثلاث مشكلات تتعلق بالمضمون والتكلفة والتوزيع. فالمؤلف المصري وكذلك العربي لا يقدم جديدا بالدرجة الكافية، ولا يرتفع لمستوى العصر، ولهذا فإن القارئ الراغب والقادر على شراء الكتاب يعزف عنه لعدم وجود إضافة حقيقية في أغلب الأحوال. كما أن تكلفة إنتاج الكتاب المصري مرتفعة بالقياس إلى كثير من دول العالم الأخرى، نتيجة لارتفاع الجمارك على مستلزمات الطباعة. وهذا يؤدي إلى إحجام غير القادرين على الشراء فتقل فرص التوزيع، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار لانخفاض الكميات المطبوعة. ومما يؤثر على توزيع

الكتاب، القيود الروتينية المفروضة على تصديره والتي تؤدي في النهاية إلى إقامة السدود والموانع أمام انتاجه وانتشاره^(١).

وهناك نوع آخر من الكتب غير كتب الثقافة الرفيعة وهو ما يمكن أن نسميه بكتب الثقافة الجماهيرية. وهذا النوع من الكتب يتعرض لمنافسة خطيرة من جانب وسائل الاتصال الأخرى. ولذلك ينبغي أن تقوم سياسة إنتاج هذه الكتب على اختيار الموضوعات الثقافية الطريفة في مجالات العلوم والفنون والآداب والتي يمكن أن تلبي احتياجات الجماهير في وقت معين. وأن تتسم هذه الكتب بالتبسيط غير المخل، وهذه مهمة لا يقدر عليها إلا كبار العلماء الذين يستطيعون أن يهضموا المادة ويتمثلوها ويقدموها أخيراً في شكل واضح مبسط. وقد رأينا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" ترصد جائزة كبيرة هي جائزة "كالينجا" التي تمنح سنوياً لأحسن كاتب يؤدي خدمة ممتازة في نشر الثقافة العلمية بين الجماهير.

وهذا يشير إلى أهمية تبسيط العلوم وتقديمها إلى الجماهير لمحو الأمية العلمية بينهم. وأن لا تقتصر الثقافة على الاهتمام بالأدب والشعر والموسيقى وسائر الفنون. فمعرفة المجتمع بالمكتشفات العلمية تمكنه من توجيه العلماء والساسة إلى استخدامها في سعادة البشرية بدلاً من استخدامها في التدمير والفناء على حد تعبير العالم الفيلسوف برتراند رسل الذي نال جائزة كالينجا عام ١٩٥٧^(٢). كما يؤدي ذلك في رأينا إلى تنمية الحياة الفكرية في المجتمع واستثارة القدرات الإبداعية في المجالات المختلفة.

وقد انعكست مرحلة طغيان المادة التي شهدتها المجتمع المصري اعتباراً من منتصف السبعينيات على الإنتاج السينمائي والمسرحي. فاتجه الكتاب

(١) جريدة الأهرام: عدد ١٩٨٣/٢/١١، ندوة مشكلة الكتاب في مصر، ص ١١.

(٢) ريفرز، ويليام ل. وآخرون: وسائل الإعلام والمجتمع الحديث. ترجمة د. إبراهيم إمام، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٧٥، ص ٣٢٦.

المحدثون والمخرجون ومعهم أيضا الممثلون إلى الأعمال الفنية التي تدر ربحا أكثر في وقت زهد فيه معظم كتابنا الكبار عن مواصلة إنتاجهم الفكرى الرائع الذى شهدته العقود الماضية. وازدهرت الفرق المسرحية الخاصة التى لا هم لها سوى إضحاك الجماهير وإرضاء الأذواق الهابطة فى سبيل الربح السريع.

ورغم هذا فنحن لا نستطيع أن نقلل من أهمية الدور الذى تقوم به وزارة الثقافة فى إعادة عرض المسرحيات القيمة التى قدمت فى الستينيات وأوائل السبعينيات فى بعض المناسبات. بالإضافة إلى تشجيع الفرق الفنية فى الأقاليم. وحبذا لو قدم التلفزيون إعادة لبعض المسرحيات التى انتجت فى الستينيات لتنمية الذوق الفنى بين المواطنين وإعادة بعث الحركة المسرحية الجادة ذات المضمون الاجتماعى الهادف.

وسائل الإعلام والثقافة الجماهيرية:

كثّر الجدل حول دور وسائل الاتصال الجماهيرية فى بناء النسيج الثقافى للمجتمع. وانقسم الباحثون ما بين متفائل بقيام هذه الوسائل بدور بناء فى هذا المجال، وما بين متشائم لا يرى فى هذه الوسائل القدرة على رفع المستوى الثقافى وترقية الذوق العام بين الجماهير. وقد توج هذا الجدل بمنظرة قيمة بين برنارد روزنبرج ودافيد مانتج هوايت، وهما محررا كتاب "الثقافة الجماهيرية" الذى يحتوى على العديد من المقالات حول الفنون الرائجة بين الشعب الأمريكى. ويمكن تلخيص اتجاهات روزنبرج عن أثر وسائل الاتصال الجماهيرية فيما يلي:

"ليس هناك شك فى أن وسائل الإعلام تشكل تهديدا خطيرا على استقلال الانسان. فإذا عرفنا أنها قد تحتوى على بعض البذور الصغيرة من الحرية فإن ذلك لا يؤدي إلا إلى تحويل الموقف المتردى إلى موقف ميئوس منه تقريبا.

فلا يوجد شكل فني، أو مجموعة معارف أو نظام أخلاقي له من القوة ما يكفى لمقاومة عملية التبسيط الجماهيري^(١).

والنقطة الرئيسية فيما يذهب إلى روزنبرج هي أن الثقافة الجماهيرية تنتج بطريقة تجعلها تبدو غير محتاجة إلى جهد. وهو يقول أن غمر السوق بأعمال شكسبير، جنبا إلى جنب مع أعمال ميكي سبيلين، يضع علما من أعلام الأدب العالمى على نفس المستوى مع من يتملق الجمهور بطريقة رخيصة، ويوحى للقراء أن كلا العاملين يحتاج إلى نفس الاعداد.

أما هوايت فيقف موقفا معارضا بنفس القوة تقريبا ، ولكنه لا يدافع عن وسائل الإعلام دفاعا أعمى فقد اعترف بأن هناك جوانب "تافهة وغير انسانية وقيحة تماما" فى الثقافة الجماهيرية، ولكنه ذكر أيضا أنه بالرغم من أن وسائل الإعلام مشروعات تجارية كبيرة ولابد أن تحقق ربحا ، فانها تقدم أعمالا قيمة للملايين. وهو يستشهد على ذلك بالعرض الذى قدمته شبكة الإذاعة القومية لمسرحية ريتشارد الثالث والتي شاهدها أكثر من ٢٠ مليون شخص^(٢).

ويرى الكاتب المصرى نعمان عاشور أن الجانب الثقافى الذى تمثله الأعمال الدرامية فى التلفزيون المصرى هو الجانب الخاوى بالفعل. وهو الذى أصبح واضحا للجميع أنه يحتاج إلى دعم متصل وتخطيط منسق للارتفاع بمستوى المادة الإعلامية والترفيهية والثقافية إلى ما تتطلبه حاجة الشعب المصرى من إعلام صادق، وترفيه ممتع، وثقافة جادة^(٣).

(١) محمد مندور (دكتور). المرجع السابق، ص ٨١.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) جريدة أخبار اليوم: عدد ١٩٨٣/٢/٥، مقال نعمان عاشور بعنوان: الثقافة وهذا الصندوق السحري، ص ١٦.

وقد عرض الكاتب المصرى عبد المنعم شمس لأزمة الثقافة فى مصر على أنها أزمة كتاب وسينما ومسرح بالإضافة إلى أزمة المجلات الثقافية التى كانت فى وقت من الأوقات مصدر إشعاع ثقافى ألقى بظلاله المضئنة على العالم العربى بأكمله. وذكر أن السينما والمسرح يحتاجان إلى إنقاذ سريع، وأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون بدخوله مجال الإنتاج السينمائى يمكن أن يعمل على إنقاذ السينما المصرية. أما المسرح المصرى فتسيطر عليه بعض الفرق الخاصة غير الهادفة ويحتاج هو الآخر إلى إنقاذ سريع^(١).

والخلاصة فى الدور الثقافى لوسائل الاتصال الجماهيرية أن هناك رأيان فى هذا الموضوع. أولهما يرى أن هذه الوسائل هبطت بمستوى الإنتاج الثقافى والأعمال الفنية والفكرية التى يحتاج إليها المجتمع. وثانيهما يرى أن هذه الوسائل قدمت خدمات جلية فى مجال نشر الثقافات وترويج الأعمال الفنية التى ما كانت لتصل إلى ما وصلت إليه من الذيوع والانتشار لو لم تقدم من خلال وسائل الإعلام.

والمؤلف يتفق مع رأى الثانى، ويضيف أنه إذا حسنت نوايا القائمين على السياسة الثقافية فى أى مجتمع، وحرصوا على تقديم الثقافة الرفعية للجمهور العام، وتبسيط ما يحتاج منها إلى تبسيط، وعدم الانقياد وراء ما تطلبه الجماهير فى بعض الأحيان من أعمال هابطة فإن وسائل الإعلام يمكن أن تلعب دورا كبيرا فى تنمية الفكر الخلاق المبدع. وإذا كانت قطاعات جماهيرية عريضة لا تستطيع أن تزور المتاحف أو المعارض الفنية، أو تتردد على مشاهدة الفرق المسرحية الجادة، أو تحضر عرضا موسيقيا رفيع المستوى، فإن وسائل الاتصال الجماهيرية تستطيع أن تنقل هذه الأعمال إلى هذه الجماهير.

(١) جريدة الأهرام: عدد ١٩٨٣/٢/١٤، مقال عبد المنعم شمس بعنوان: أزمة مجلات أم أزمة ثقافية؟، ص ١١.

ونحن نلاحظ في مصر أن هناك ظروفًا معوقة لانتقال الجمهور إلى السينما أو المسرح أو أى مكان آخر لمشاهدة الأعمال الفنية ويأتى في مقدمة هذه المعوقات الزحام، أو التصرفات الصبيانية الهابطة داخل دور العرض السينمائي، أو صعوبة الانتقال، أو التكلفة المادية، أو غير ذلك مما يمنع الكثيرين من التردد على دور العرض المختلفة. إن دور التلفزيون وكذلك الراديو إزاء هذه الظروف، في تقديم الفنون الثقافية المختلفة إلى الجماهير، يصبح واجباً أساسياً ، وضرورة حتمية، ينبغى القيام بها على أكمل وجه، ملء الفراغ الثقافي لدى قطاعات جماهيرية عريضة.

وثمة مسئولية خطيرة تتحملها وسائل الاتصال الجماهيرية المصرية وفي مقدمتها التلفزيون والراديو، وهى منافسة أجهزة التسجيل الصوتية والمرئية. فقد انتشرت في الفترة الأخيرة أجهزة التسجيل المرئية (الفيديو) كما انتشرت في فترة سابقة أجهزة التسجيل الصوتية. ورغم ما يمكن أن تحققه هذه الأجهزة من فوائد عديدة إذا استخدمت استخداماً عاقلاً ورشيداً فإن ما نلاحظه في الواقع يقول بغير ذلك في حالات كثيرة. فأشرطة التسجيل الصوتية تحفل بالأغاني الهابطة المفسدة للذوق العام، وكثير من هذه الأغاني ترفضه لجان مراجعة النصوص في الراديو والتلفزيون، ومع ذلك تلقى هذه الأشرطة رواجاً كبيراً وهذا يتطلب أن يحرص المسئولون في برامج الراديو على تقديم الموضوعات التي تشد المستمعين إليها في كل مكان لكي يعود للإذاعة تأثيرها في صياغة الفكر القومي وترقية الذوق العام. كما أن التلفزيون ينبغى أن يقدم لمشاهديه المزيد من البرامج الجيدة التي تجذب انتباه المشاهدين وتستأثر باهتمامهم فلا ينصرفوا عنها إلى مشاهدة الأشرطة المرئية الهدامة أو التي تستهدف التأثير على الشخصية الثقافية المصرية من خلال ما تبثه من قيم مغايرة لثقافتنا ونظامنا القيمي والأخلاقي.

وهذا يدفعنا إلى الحديث عن أفلام الرعب التي يقدمها التلفزيون بين الحين والحين، حيث يرى المؤلف ضرورة عدم بث هذه الأفلام التي لا معنى لها، بالإضافة إلى ضرورة الاقلال من المواد المستوردة التي لا تحمل أفكارا هادفة. وينبغي أن يقدم التلفزيون بدلا من هذه المواد بعض البرامج التي تمثل الفن الشعبى المصرى والتي تتفق مع ثقافة هذا الشعب وميوله الفنية. ولا شك أن تقديم هذه الفنون يمكن أن يستثير الهمم الجادة والعطاء الفنى المعبر بصدق عن آمال الجماهير وآلامها، حتى نصل إلى تألف ثقافى حقيقى تتقارب فيه المستويات الثقافية فى مصر تقاربا يرفع من مستواها ويعلى من شأنها ويحقق لها الرقى والازدهار.

ثقافة الانترنت:

أصبح الانترنت وسط هذا الزخم من الوسائل الإعلامية التقليدية يشكل ثقافة خاصة به عند قطاع كبير من الشباب الذى يبحث من خلاله عن اشباعات مختلفة، بعضها إيجابى والبعض الآخر سلبى. فرغم فوائد الانترنت المتعددة فى تقديم المعلومات بشكل سريع، وتيسير سبل المعرفة، وتبادل الآراء، والتعرف على العالم الخارجى إلا أن هناك استخدامات سلبية يشكل إنتشارها والاستغراق فيها تحديا لكثير من القيم والأخلاقيات السائدة فى المجتمعات المختلفة. كما أن الاعتماد عليها كليا رغم ما فيه من إيجابيات لا تنكر، يؤثر على روافد الثقافة التقليدية الأكثر عمقا ورسوخا، ويشكل مصدرا للثقافة الاستهلاكية السريعة التى تلبى احتياجات محددة؛ قد لا تكون كافية للتكوين الثقافى الأوسع الذى سبق أن أسهم فى تشكيل وجدان الأفراد والجماعات، وبلورة الأهداف القومية للمجتمعات. وهذا يخلق تحديا جديدا ينبغى أن يتناوله المفكرون والكتاب من خلال وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، للدعوة إلى

الاستفادة المثلى من هذه التكنولوجيا الحديثة دون إنبهار زائد، وتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تشكل تهديدا لقيم المجتمع وأخلاقياته.

إن ما يطلق عليه المجتمع الافتراضى أو الحياة الثانية Second Life التى تبهر البعض من شباب هذا العالم، حيث يحصرون علاقاتهم مع فئة صغيرة جدا من الأصدقاء، تتشابه اهتماماتهم وتتقارب ميولهم، هو أمر يضيق من دائرة التقارب الاجتماعى، ويضعف المشاركة فى صياغة الاهتمامات العامة.

ومن هذا يتبين أن وسائل الإعلام التقليدية والحديثة Compunication تلعب دورا متزايدا فى تشكيل ثقافة المجتمعات. وبقدر ما يتحقق من توازن فى الأدوار الإيجابية لكل منها، ترقى المجتمعات الإنسانية، وتتسع دائرة الحوار والحرية، وتسمو القيم الثقافية البناءة الرامية لنبد العنف وتحقيق السلام.

والخلاصة:

إن التطور الهائل الذى شهدته وسائل الاتصال الجماهيرية فى هذا القرن كان له أثر كبير فى انتقال الثقافات بين المجتمعات المختلفة، وداخل المجتمع الواحد. وهو أمر يمكن أن يساعد فى تحقيق التقارب بين هذه المجتمعات، بالإضافة إلى ما يحققه فى مجال الانتقال من المرحلة التقليدية إلى المرحلة العصرية المتطورة. وإذا كان الانسياب الثقافى يخدم قضايا التفاهم والسلام العالمى، فإن الغزو الثقافى يعتمد إلى التأثير على شخصية الأمة وطمس معالم ثقافتها.

ولما كان دور وسائل الاتصال الجماهيرية فى المجتمع الحديث لا يمكن تجاهله أو التقليل من أهميته، فقد أصبح من الضرورى البحث عن أفضل السبل للاستفادة من الطاقات الهائلة التى تملكها هذه الوسائل، والتى يمكن أن تعود بالخير على المجتمع إذا أحسن توجيهها وعرفت أخطارها. لقد هبت قيم

غريبة على المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة التى شهدت سيطرة القيم المادية على كثير من المجالات، ومن بينها مجال الإنتاج الفكرى والفنى والأدبى. وأصبحنا فى حاجة إلى صحة ثقافية فى هذه المجالات لى تبقى مصر كما كانت فى عصور سابقة مركز إشعاع ثقافى يضيء المنطقة العربية بأسرها وينشر ظلاله المضيئة فى بقاع العالم المختلفة.

والأمل معقود على وسائل الاتصال الجماهيرية مع غيرها من المؤسسات التربوية والثقافية فى تحقيق هذه الصحة، وتصحيح المسار الثقافى، لى يعود إلى طريق القيم المصرية الأصيلة، ويتحقق التوازن بين النمو المادى والنمو المعنوى فى المجتمع المصرى. إن التأثير بتيارات ثقافية خارجية ينبغى أن يكون فى الإطار الذى يدفع المجتمع إلى التقدم ويعود عليه بالنفع المؤكد. ولذلك يصبح من الضرورى أن تستبعد الموضوعات التى لا تتفق مع ثقافتنا أو تتعارض مع نظامنا القيمى، أو تهدف إلى تدمير الروح القومية، أو التأثير على الشخصية المصرية.

كما أن الأمل معقود أيضا على هذه الوسائل فى دعم السينما والمسرح والمجلات الثقافية. وقد اقترحت فى ثنايا هذا الفصل أن تتحمل كل صحيفة قومية مسئولية إصدار إحدى المجلات الثقافية بغض النظر عما يمكن أن تتحمله من خسائر مادية لا يمكن مقارنتها بما تثيره من ازدهار فكرى ونهضة ثقافية. وينبغى أن يدعم الراديو والتلفزيون الفن الشعبى الهادف الذى يعبر بصدق عن آمال الجماهير وآلامها، بالإضافة إلى ما يجب أن يقدمه من مواد أدبية وفنية وفكرية رفيعة المستوى، ترقى بالمستوى الثقافى، وتنهض بالسلوك الحضارى، وتستثير الطاقات الإبداعية فى مختلف المجالات.

بقيت نقطة أخيرة ترتبط بعصر السماوات المفتوحة، حيث ازدحمت الأقمار الصناعية التي تنقل القنوات التليفزيونية الصادرة عن ثقافات مختلفة وكذلك الإذاعات العديدة التي تبث إرسالها بوضوح على مستوى العالم كله، وهو ما جعل التنافس بين هذه القنوات على أشده في الشكل والمضمون. البعض يلهث وراء المشاهدين والمستمعين ويبحث عن اشباع الأذواق الهابطة ليحقق الانتشار والتفوق والقليل هو الذى يحرص على الالتزام بأهداف وقيم نبيلة.

ومن الطبيعى أن يشكل ذلك تحدياً لقنواتنا التليفزيونية التي تعددت هي الأخرى لتحقيق لجماهيرها ما تصبوا إليه من اشباعات متنوعة في ظل بنية الإعلام المصرى التي وفرت امكانات هائلة. فمن خلال مدينة الإنتاج الإعلامى والقمرين المصريين أصبح الإعلام قادراً على المنافسة العالمية إذا تحقق له باقى المتطلبات التي تحقق له التفوق في مستويات الإنتاج، الذى يتلاءم مع هذا الكم الضخم الذى تقدمه القنوات المصرية. لقد توافر لهذه القنوات شباب واعد يبشر بمستقبل زاهر للإعلام المصري، لكننا مازلنا نحلم بجيل الرواد الذى ترك بصمات رائدة في مجالات الإنتاج الإذاعى والتليفزيونى وفي مجال التقديم، نأمل أن يحققه هؤلاء الشباب لتكتمل منظومة الكيف مع الكم في الإعلام المصري.

الفصل السابع

العلاقات العامة والاستقرار الحكومي

الفصل السابع

العلاقات العامة والاستقرار الحكومي

تتعرض الدول النامية بين الحين والآخر لاضطرابات وأحداث داخلية تأخذ أحيانا شكل المظاهرات التي ترمى إلى إسقاط النظام القائم أو إرغامه على الالتزام بسياسات معينة. وتأخذ أحيانا أخرى شكل الثورات أو الانقلابات العسكرية. وقد تصل الأمور إلى ما هو أسوأ من ذلك، حينما تشتعل الحروب الأهلية بين أبناء البلد الواحد، ويصعب على القادة الوطنيين السيطرة على الموقف دون أن تفقد أوطانهم الخسائر الجسيمة في الأرواح والأموال. وترجع هذه الأحداث في أغلب الأحوال إلى فقدان الثقة والتفاهم بين هذه الأنظمة وجماهيرها أو حتى فقدان التوافق والتكيف بين جماهير الدولة الواحدة. حقيقة قد تلعب بعض القوى الخارجية المعادية دورا هاما في زيادة الفجوة بين الأنظمة الحاكمة والجماهير أو تغذية الصراع بين أبناء البلد الواحد ولكن ذلك يحدث بسبب عدم قدرة الحكومات الوطنية على تحقيق التكيف والانسجام والتوافق بينها وبين الجماهير من ناحية أو عجزها عن التصدي لحملات التشكيك المعادية من ناحية أخرى. ولما كانت العلاقات العامة مسئولة عن تحقيق التكيف والانسجام والتوافق بين أية منظمة وجماهيرها، فقد أصبح من الضروري أن نتعرف على دور هذا الفن القديم الجديد في تحقيق التفاهم المتبادل بين الحكومات والجماهير في الدول النامية.

تزايد اهتمام الحكومات بالعلاقات العامة نتيجة لانتشار النظم الديمقراطية، وظهور الرأي العام كقوة مؤثرة في إدارة الأحداث واتخاذ القرارات أو السياسات، و نمو جماعات الضغط في كثير من الدول بالإضافة إلى تطور وسائل الاتصال، مما أدى إلى تقريب المسافات بين بقاع العالم المختلفة، وتبادل التأثير بين الثقافات المتباينة.

وقد أكدت هذه الحقيقة السيدة أنديرا غاندى رئيسة وزارة الهند السابقة حينما قالت: "العلاقات العامة هى إحدى دعائم الديمقراطية، ولما كانت السياسات الحكومية والصناعية تتزايد تعقيدا باستمرار فإن العلاقات العامة تستطيع أن تجعل هذه السياسات واضحة للجماهير وتمكنهم فى نفس الوقت من الإسهام فى رسمها أو ترك بصماتهم عليها. وقد أشار إلى هذه الحقيقة أيضا أحد خبراء العلاقات العامة حين قال إن الديمقراطية سوف تحيا طالما كان هناك اتصال حر وإعلام صادق".

دور العلاقات العامة فى المجال الحكومى:

حدد سام بلاك Sam Black للعلاقات العامة الحكومية وظيفتين أساسيتين:

١- تقديم معلومات مستمرة ومنتظمة عن السياسات والخطط والإنجازات الحكومية إلى الجماهير، وإعلامها بالتشريعات والتنظيمات والإجراءات التى تمس الحياة اليومية للمواطنين.

٢- تقديم النصائح للوزراء وكبار المسئولين فيما يتعلق بردود الفعل الحالية والمتوقعة للسياسات القائمة أو المرتقبة.

فالإدارة الناجحة لا تفرض القرارات من أعلى وإنما تستلهم قراراتها من واقع الجماهير ومشكلاتها. وهذا يتطلب تهيئة قنوات الاتصال التى تناسب من خلالها المعلومات إلى الإدارة لكي تتعرف على الآراء والاتجاهات السائدة، ولكي تتقف على المشكلات التى تعاني منها الجماهير قبل أن يستفحل أثرها ويصعب تداركها. وهذا ما عناه Zechariah Chafee حين قال إن الإعلام الحكومى يستطيع أن يلعب دورا حيويا فى إنجاح الإدارة باكتشاف أثر القوى الاجتماعية الجديدة، والتعرف على مواطن القلق والتوتر قبل أن تزداد حدتها، وتقوية الشعور بالانتماء القومى والوحدة الوطنية.

وفي عام ١٩٤٠ كتب هاروود تشايلدرز Harwood L. Childs أستاذ العلوم السياسية الأمريكي يقول: إن مسئولية العلاقات العامة أن تحدد للإدارة الأعمال والسياسات التي تؤثر على المجتمع، وعليها أن تستبعد من هذه الأعمال والسياسات ما يتعارض مع مصلحة الجمهور أو تعديلها بما يحقق التوافق بين مصلحة الفرد أو المنظمة ومصلحة الجماهير، ولكي يتحقق ذلك على الوجه الأكمل فلا بد أن يفهم رجال العلاقات العامة المبادئ الأساسية للعوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي تحرك المجتمع في الوقت الحاضر.

وإذا كان أرسطو قد صاغ هذه المشكلة في سؤاله: هل يمكن إقامة جسر- بين هذه البيئة المعقدة وقدرة الانسان السياسية البسيطة؟ فإن العلاقات العامة بمفهومها الحديث قد أجابت على هذا السؤال بالإيجاب شريطة أن تمارس هذه الوظيفة على أسس علمية وبصفة مستمرة.

وهذا ما يؤكد تعريف جمعية العلاقات العامة الدولية الذي يقول:

"العلاقات العامة هي وظيفة الإدارة المستمرة والمخططة والتي تسعى بها المؤسسات والمنظمات الخاصة والعامة لكسب تفاهم وتعاطف وتأييد الجماهير التي تهمها والحفاظ على استمرار هذا التفاهم والتعاطف والتأييد، وذلك من خلال: قياس اتجاه الرأي العام لضمان توافقه قدر الإمكان مع سياساتها وأنشطتها، وتحقيق المزيد من التعاون الخلاق والأداء الفعال للمصالح المشتركة باستخدام الإعلام الشامل المخطط"^(١).

وهذا التعريف يقودنا إلى تأكيد المبدئين التاليين في مجال العلاقات العامة الحكومية:

(١) Cutlip and Center: *Op.cit.*, p. ٥.

١- أن أية منظمة تتعامل مع الجماهير تتعرض كثيرا لحمولات كيدية من جانب المنظمات المنافسة بهدف إضعافها واجتذاب جماهيرها إلى جانب المنافسين أو حتى تحطيمها نهائيا ، وإزالتها من سوق المنافسة. وكما يحدث هذا في المنظمات التي تسعى إلى الربح أيا كان نوعها فهو يحدث أيضا في المجال السياسي بين الأحزاب والحكومات لاختلاف الاتجاهات السياسية والرغبة في الوصول إلى الحكم أو تحطيم النظام القائم لتعارضه مع مصالح فئة معينة من فئات المجتمع. وكما ينبغي أن تسعى المنظمات التجارية إلى التعرف على اتجاهات الجماهير، ودراسة أوضاع المنظمات المنافسة وما تحاول أن تبثه هذه المنظمات من شائعات وحملات همس ضدها يلزم أن تقوم الحكومات أيضا بدراسة الشائعات وحملات الهمس التي توجه ضدها. ويتم ذلك في أغلب الأحوال عن طريق أجهزة تحمل أسماء مختلفة يندرج بعضها تحت أجهزة المخابرات، ويتبع بعضها التنظيمات السياسية القائمة أو إدارات تحليل الرأي العام أيا كانت تبعيتها. وهذا يقودنا إلى المبدأ الأول في العلاقات العامة وهو التعرف على الاتجاهات السائدة إزاء المنظمة، وأيضا دراسة المحاولات المعادية التي ترمى إلى النيل منها، أو التشكيك فيها^(١).

٢- أن أية منظمة لابد وأن تراعى عند اتخاذ قرار معين أو اتباع سياسة جديدة تأثير ذلك على الجماهير التي تتعامل معها. فإذا كان من المحتمل اتباع سياسة معينة لأنه لا بديل عنها، وهذه السياسة تفرض تضحيات على الجماهير فلا بد من تهيئة الجماهير لتقبل هذه التضحيات من خلال الإقناع بمبررات السياسة الجديدة، وتقديم القدوة في المشاركة في تحمل ما يطلب إلى الجماهير تحمله من أعباء. وهذا هو المبدأ الثاني،

(١) Davison, W. Phillips and Frederik T. C. Yu.: *Mass Communication Research* . Praeger Publishers Inc. New York ١٩٧٤, p. ٧٠.

تهيئة الجماهير للتغييرات المرتقبة وتقديم القدوة من جانب القيادات الداعية إلى التغيير لتحمل آثاره ونتائجه^(١).

حالة مصرية:

نستطيع أن نقدم في هذا المجال حالة واقعية شهدت مصر في مطلع عام ١٩٧٧ وأسفرت عما اصطلح على تسميته بأحداث ١٨، ١٩، يناير ١٩٧٧. فقد طالعنا الصحف الصادرة في ١٨ يناير ١٩٧٧ مجموعة قرارات حكومية لرفع الأسعار الخاصة بمعظم السلع الأساسية. وكان وقع هذه القرارات مفاجئاً للجماهير التي لم تهيأ لتحمل هذه الأعباء الاقتصادية الجديدة التي رأت المجموعة الاقتصادية أنها من بين الطرق الأساسية لإصلاح المسار الاقتصادي. بل إنه على العكس من ذلك أعلن رئيس الوزراء في حديثه إلى المحرر الاقتصادي لجريدة الأهرام قبل اتخاذ هذه القرارات بأقل من ثلاثة أسابيع "تثبيت أسعار جميع السلع في عام ١٩٧٧". وجاء ذلك في العنوان الرئيسي "المانشيت". وأكد رئيس الوزراء خلال الحديث على رفع المعاناة عن الشعب وتحقيق العدل الاجتماعي^(٢).

وتناولت صحف اليوم التالي:

"السادات يطلب الإسراع بإصدار قوانين العاملين والإسكان والضرائب"^(٣) "الرئيس يناقش القيادات في وسائل توفير الغذاء والكساء وتثبيت أسعار السلع الضرورية"^(٤).

(١) Steven ،H. Chafee and Michael J. Petrick: *Using The Mass Media Communication Problems in American Society* . McGraw Hill Inc. New York ١٩٧٥, pp. ٦٤-٦٥.

(٢) الأهرام: عدد ١ يناير ١٩٧٧.

(٣) الأهرام: عدد ٢ يناير ١٩٧٧.

(٤) الأخبار: عدد ١ يناير ١٩٧٧.

وقد طالعنا صحيفة الأخبار الصادرة في ٥ يناير ١٩٧٧ بالعنوانين الرئيسيين التاليين:

"السادات: ١٩٧٧ عام حل المشاكل" "لابد من التركيز أولا على الطعام والاسكان.. وقد بدأنا الطريق لحل المشكلتين".

فإذا أضفنا إلى ذلك كثرة التصريحات حول القانون الجديد للعاملين ومزاياه لأدركنا كيف ساهمت القيادة السياسية وأجهزة الإعلام في خلق ما يسمى بثورة التطلعات التي رفعت آمال الجماهير وجعلتهم يترقبون الحلول لمشاكلهم بين لحظة وأخرى. وإذا بهذه الآمال تتعرض للإحباط خلال أيام قليلة بإعلان رفع أسعار السلع الأساسية لإصلاح المسار الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بتقديم القدوة من جانب القيادات الداعية للتغيير لتحمل آثاره ونتائجه فقد انتشرت على العكس من ذلك حملات الهمس والاتهامات لتتال من بعض القيادات دون أن تقوم هذه القيادات بأي جهد جاد لتنفيذ هذه الاتهامات. وقد أدى ذلك إلى زيادة الإحساس بالظلم الاجتماعي، وفقدان العدالة في توزيع الأعباء فكانت المظاهرات الصاخبة العنيفة التي تفجرت على أثر إعلان هذه القرارات واستمرت إلى أن تم الإعلان عن الغائها.

ورغم أن الحكومات المتعاقبة بعد ذلك قد تجنبست استفزاز الجماهير بفرض أعباء اقتصادية مفاجئة إلا أن السياسات العامة لم تخل من أخطاء فادحة تدل على غياب مفهوم العلاقات لدى القيادات التنفيذية، مما أدى إلى حركات تدمير واعتصام واضراب عن العمل في كثير من المواقع.

ففي عام ٢٠٠٧ وحده الذي كثرت فيه المشكلات العمالية، حتى أطلقت بعض القوى المعارضة للحكومة القائمة عليه "عام الاعتصامات" تكررت اضرابات عمال شركة غزل المحلة بسبب عدم صرف الحوافز المعتادة لهم كل عام، حيث إتبعته الحكومة سياسة عدم صرف حوافز للشركات الخاسرة. وغاب عن مخططات السياسات الحكومية سوء الأوضاع المالية للعمال وعدم مسئوليتهم عن الخسائر.

ففى الوقت الذى تتحمل فيه إدارات هذه الشركات مسؤولية عدم القدرة على الانجاز وتحقيق الأرباح، نجد أن هؤلاء المسئولين تتخمد جيوبهم بمكافآت وبدلات اجتماعات وسفريات وغير ذلك من مزايا مادية وعينية يشعر بها جموع العاملين فى هذه الشركات، يطالب هؤلاء العاملون بتحمل مسؤولية الخسائر الناتجة أساسا عن سوء الإدارة. يضاف إلى ذلك بعض المشكلات الإضافية التى تكتشف فجأة عندما يصرح المسئولون مثلا بتوفير عدد هائل من الأوتوبيسات الجديدة بدلا من تلك المتهالكة التى يعانى منها العمال. والسؤال: لماذا تتراكم المشكلات فى الشركات والمصانع حتى تنفجر الأزمات وتشتعل، وتحدث الخسائر لتضاف إلى الخسائر السابقة، ونسمع بعد ذلك تصريحات أن العمال سيضاعفون الجهد لتعويض خسائر الأيام التى أضربوا فيها عن العمل.

وكيف يقبل عقلا أن يصرح مسئول كبير بمنح عمال غزل المحلة مكافأة شهر ومنح باقى عمال المصانع والشركات الأخرى مكافأة نصف شهر؟ أليس من المتوقع أن يثير هذا التصريح عمال الشركات والمصانع التى لم يحصل عمالها إلا على نصف شهر فقط، وهو ما حدث بالفعل.

فإذا انتقلنا إلى أزمة موظفى الضرائب العقارية والتى استمرت عشرة أيام كاملة أمام اصرار المسئول المختص على عدم الاستجابة لمطالبهم المشروعة إلى أن تدخل رئيس الجمهورية وأصدر توجيهاته بحل مشكلتهم والاستجابة لمطالبهم قبل أيام قليلة من أجازة عيد الأضحى المبارك.

ناهيك عن التصريحات الاستفزازية لبعض المسئولين التى تتصادم مع فئات بعينها فى مجالات عمل هؤلاء المسئولين، والتى تؤدى فى الغالب إلى أزمات متكررة تفقد هؤلاء الوزراء ثقة الجماهير وتؤدى إلى اهتزاز الصورة العامة للحكومة، وتؤثر على مفهوم الديمقراطية فى النظام.

ممارسة العلاقات العامة الحكومية في العصر الحديث :

يعد تيودور روزفلت Theodore Roosevelt من الرواد الأوائل لفن العلاقات العامة في المجال السياسي، فقد أدرك الرئيس الأمريكي الأسبق أهمية تعبئة الرأي العام وكسب تأييده للبرامج والسياسات المختلفة، ولذلك أنشأ مكتباً للصحافة بالبيت الأبيض، وحرص على تنظيم لقاءات دورية بمندوبي الصحف. وقد أجاد روزفلت استراتيجية التوقيت في العلاقات العامة فكان يصدر بيانه الصحفي يوم الأحد ليظفر بمكان بارز في الصفحة الأولى من صحف يوم الاثنين.

وقد وصفت مجلة هاربرز الأسبوعية Harper's Weekly الرئيس تيودور روزفلت بأنه مندوب صحفي. وهو ما أكدته دافيد باري David S. Barry عندما قال أن روزفلت كان يعرف قيمة الأخبار ويدرك أثرها الفعال، ويعرف أيضاً كيف ينبغي أن تكتب، وما هي الوسيلة المناسبة لنشرها. وهذه القدرات لا تتوافر بالطبع لجميع الرؤساء، ومن هنا كانت أهمية مستشار العلاقات العامة في مساعدة رجال السياسة على رعاية علاقاتهم بالجمهور، وتحقيق التفاهم والتوافق من خلال الاتصال المستمر والمتبادل بين الحكومة والمواطنين.

وقد لاحظ ريفرز Rivers وزملاؤه أن حكومة الولايات المتحدة تنفق سنوياً على العلاقات العامة الحكومية ما يزيد عن ٤٠٠ مليون دولار. أي أكثر مما يصرف على القطاعات القضائية والتشريعية. وتبلغ نفقات الحكومة الفيدرالية لإعلام دافعي الضرائب الأمريكيين، بالكلمة والصورة أكثر من ضعف ما تتكلفه وكالة الأنباء الرئيسية، وشبكات التليفزيون، وعشرة أضعاف ما تتكلفه الصحف العشر الكبرى.

ومن المؤسف أن كثيراً من الحكومات تركز على عملية النشر فقط باعتبارها الوظيفة الأساسية للعلاقات العامة وتهمل الوظائف الثلاث الأخرى وهي البحوث والتخطيط والتقويم، وقد خلص كراميل من إحدى دراساته

لإدارات العلاقات العامة الحكومية الأمريكية أن القطاع الأكبر منها ينفذ الكثير من البرامج الإعلامية دون أن يقوم بأية محاولة عملية لقياس الرأى العام. وقد أكد ليكرت Rensis Likert على أهمية هذه الأحداث حين قال إن تقبل الأفراد لأى برنامج وتأييدهم له لا يتوقف فقط على سلامة البرنامج ومدى إشباعه لاحتياجاتهم، وإنما يعتمد أيضا على طريقة فهمهم لهذا البرنامج، ويرجع السبب في فشل بعض البرامج السليمة إلى عدم فهم الجمهور لها على النحو المقصود.

ويحذر الباحثان كاتليب وسنتر Cutlip and Center من خطأ الاعتماد على ما ينشر- في الصحف للتعرف على اتجاهات الرأى العام، فرغم أن تحليل ما ينشر- في وسائل الإعلام يندرج تحت وسائل التعرف على اتجاهات الرأى العام إلا أنه لا يعبر دائما عن رأى الأغلبية الواعية. كما تعتمد بعض الحكومات على القنوات السياسية للتعرف على آراء الجماهير وهذا أيضا لا يعبر على الدوام عن هذه الآراء بدقة كافية.

وقد استخدمت الحكومة البريطانية بحوث الرأى العام كمرشد لبرامج العلاقات العامة بها منذ فترة طويلة، فأنشأت وحدة البحوث كإحدى إدارات وزارة الإعلام في عام ١٩٤١، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انتقلت هذه الإدارة إلى الجهاز المركزى للاستعلامات Central Office of Information تحت اسم إدارة البحوث الإجتماعية، وما لبثت هذه الإدارة أن أصبحت وكالة مستقلة للبحوث في عام ١٩٦٧.

كما اعترفت الحكومة الكندية بأهمية مسح الرأى العام في تحقيق التكيف مع مواطنيها حيث أعاد رئيس وزرائها في عام ١٩٧٠ تنظيم جهاز العلاقات العامة بحكومته، فقد أنشأ وكالة مركزية للعلاقات العامة والإعلام تتكون من أربعة أقسام هى التخطيط والبحوث ثم النشر- والمعلومات ثم مسح الرأى العام، وأخيرا الشئون الإدارية للوكالة. وقد تم إنشاء هذه الوكالة بناء على

التوصيات التى وردت فى تقرير عن الضرورة الحتمية للإعلام تحت عنوان: لى تعرف وتعرف
.To know and Be known

وقد انشأت حكومة الثورة فى مصر مصلحة الاستعلامات ضمن إدارات وزارة الارشاد القومى
فى نوفمبر عام ١٩٥٢، ثم حولت هذه المصلحة إلى هيئة عامة فى عام ١٩٦٧.

أهداف العلاقات العامة الحكومية :

- ١- إقناع الجماهير بالتشريعات والاصلاحات الجديدة التى تملئها احتياجات المجتمع المتغيرة.
- ٢- تبديد الشكوك والقضاء على اللامبالاة التى قد تصرف الجماهير عن إدراك الوظائف الجديدة والمعقدة للحكومة.
- ٣- إعلام المواطنين بالخدمات والمشروعات التى يمكن أن يشاركوا فيها ويستفيدوا منها.
- ٤- إمداد المواطنين بمعلومات وافية عن الابتكارات الجديدة والإنجازات التى تحققها الحكومة فى هذا المجال.
- ٥- نقل صورة صادقة للرأى العام للمسؤولين التنفيذيين وكذلك الهيئات التشريعية حتى تصدر القوانين فى شكل واقعى ومقبول.
- ٦- بلورة الإحساس العام وتهيئة الجماهير لتقبل بعض التضحيات الضرورية، وهذا يتطلب إقناعهم بالحاجة إلى سن بعض القوانين ومساعدتهم على فهمها.

٧- توفير رصيد كاف من الثقة والتأييد لأى هيئة أو جهاز من أجهزة الحكومة لكي يكون لها أصدقاء عند الضرورة فى أى صراع ينشب بينها وبين الهيئات الأخرى أو بينها وبين الجمهور.

٨- التنبؤ بالمشكلات التى يتوقع حدوثها ورسم الخطط والبرامج التى تؤدى إلى مواجهتها وتلافيها أو العمل على إزالة أسباب حدوثها. وهذا يجعل الأجهزة القائمة باتخاذ القرار السياسى أو التنفيذى على بينة من كل الخطوات المقبلة وتفادى أى أخطار أو مشكلات مرتقبة.

٩- تبديد الشكوك والقضاء على حملات الهمس والشائعات التى ييثرها أعداء النظام بهدف التشكيك فى قدرته أو صدقه فى تنفيذ برامجه وتحصين الجماهير ضد هذه الحملات المعادية.

١٠- العمل على إزالة أسباب الصراع الداخلى بين أبناء الدولة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد الشعور بالانتماء القومى عند الجميع.

١١- التعرف على أخطاء المسؤولين ومواجهتهم بها وتقديم النصح إليهم لكي يكونوا نماذج طيبة تقتدى بها الجماهير. وهذا يتطلب أن تتحمل القيادات نصيبها فى التضحيات التى تطالب بها المواطنين.

١٢- تهيئة الجماهير للتغيرات التى ستحدث، وتفسير هذه التغيرات ومساعدة الجماهير على فهمها، والتكيف معها، والعمل على تخفيف التوتر والقلق الناتج عن الاحتكاك بين الاتجاهات التقليدية السائدة فى المجتمع والاتجاهات العالمية الحديثة.

وفى ختام هذا الفصل، نستطيع أن نصل إلى بعض التوصيات لإرساء القواعد العلمية للعلاقات العامة الحكومية، وتهيئة الطريق لممارستها بأقصى قدر من الفاعلية لتحقيق التكيف والتوافق بين الحكومة والجماهير من ناحية،

وبين جماهير الشعب الواحد من ناحية أخرى، وفيما يلي أهم هذه التوصيات:

أولاً: ضرورة الأخذ بالمنهج العلمى فى قياس الرأى العام، وهذا يتطلب دعم الجهات المناط بها التعرف على اتجاهات الرأى العام بالباحثين المؤهلين علمياً للقيام بهذا العمل، وضرورة إطلاع المسئولين على هذه الاتجاهات بصفة دورية.

ثانياً: ضرورة الأخذ بالتخطيط العلمى فى ممارسة أنشطة العلاقات العامة الحكومية من خلال جهاز تتوافر له الكفاءات الفنية والعلمية لترشيد القرارات والسياسات الحكومية التى تتصل بالمواطنين، وأن تكون لذلك الجهاز الصلاحيات الكاملة التى تمكنه من التنسيق بين كافة الأجهزة الإعلامية لتنفيذ سياسة إعلامية ناجحة.

ثالثاً: تشجيع الدراسات الرامية إلى التعرف على ديناميكية السلوك الاجتماعى إزاء المواقف والأحداث المختلفة للتعرف على العوامل الاجتماعية والرواسب التاريخية التى تؤثر على تطور هذه المواقف وتلك الأحداث بالنسبة للمجتمعات لوضع ذلك فى الاعتبار عند التخطيط لأى سياسة قومية أو عند إصدار قرارات تمس قطاعات كبيرة من الشعب.

الفصل الثامن

التنمية وحقوق الإنسان

الفصل الثامن

التنمية وحقوق الإنسان

مفهوم حقوق الإنسان:

يعد مصطلح حقوق الإنسان Human Rights مصطلحا حديثا بدأ استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية حينما تبنت الأمم المتحدة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، وقد تضمن هذا الإعلان تأكيد الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى وردت فى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وبدأت بهذه العبارات التى تقول:

"نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلىنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

وأن نبين الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح".

وقد تصاعد الاهتمام بحقوق الإنسان خلال العقدى الماضيين، وأصبحت على رأس قائمة جدول أعمال النظام العالمى الجديد، إذ عبر أنصاره عن اهتمامهم بحق الإنسان فى التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته، وحقه فى المشاركة السياسية. وقد أضافت التحولات العالمية الأخيرة فى ظل تطور وسائل الاتصال والمواصلات حيوية جديدة لهذه الحقوق والحريات.

وقد أكد بطرس غالى الأمين العام السابق للأمم المتحدة هذه الحقيقة حينما قال: "إن الصراع من أجل حقوق الإنسان يظل في مقدمة اهتمام الأسرة الدولية، وإن الأمم المتحدة تواصل تحريك قواها وجهودها حتى يأتى اليوم الذى تصبح فيه مسألة حقوق الإنسان اللغة المشتركة للإنسانية جمعاء".

الأصول التاريخية لممارسة حقوق الإنسان:

بدأت الممارسات الفعلية لمفهوم حقوق الإنسان قبل أن يظهر هذا المصطلح في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد ارتبطت هذه الممارسات بالأنظمة الديمقراطية القديمة، كما نصت عليها الديانات السماوية والوضعية. فقد أكد المسيح عليه السلام على قيمة جميع البشر ودعا إلى الحب والرحمة وكسوة العريان وعلاج المرضى وإطعام الجائع والترحيب بالغريب وإعطاء الأمل لليائس واحترام المرأة والطفل.

وقد اهتم الإسلام بحقوق الإنسان في كثير من آيات القرآن وقد جاء في سورة الحجرات قوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير". وفي الحديث الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، كلكم لأدم وآدم من تراب، ليس لعربي فضل على عجمي، ولا لعجمي فضل على عربي ولا أسود على أبيض، ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى، ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد".

ومع بداية القرن العشرين أصدر المفكر الإسلامى عبدالرحمن الكواكبي كتابه "طبائع الاستبداد" قدم فيه نقدا للاستبداد بأشكاله السياسية والدينية والمجتمعية. وقد تبنت الحركة الشعبية في مصر خلال ثورة ١٩١٩ قضية الحقوق المدنية والسياسية. كما ساهم رموز الليبرالية المصرية، في انتشار مفاهيم حرية تشكيل الجمعيات وحرية الاجتماع والتظاهر والتعبير.

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين أصدر رثيف خورى كتابه "الإنسان من أين؟ وإلى أين المصير؟ انتقد فيه الأفكار العنصرية والتعذيب والاغتيالات واستغلال الجماعات المستضعفة وتوالت بعد ذلك الكتابات وتأسيس جمعيات حقوق الإنسان في دول العالم العربي مواكبة للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على المستوى العالمى والتي توجت بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان والذي تضمن بعد الديباجة ثلاثين مادة اختصت كل واحدة منها بأحد هذه المجالات^(١).

مجالات حقوق الإنسان:

تتراوح مجالات حقوق الإنسان بين دفع الأذى عن الفرد أو الجماعة أو جلب المنفعة لكل منهما من أجل تحقيق العدل والسلام في العالم. كما تعددت هذه المجالات بين عموم الجنس البشرى أو على مستوى قطاع معين تعرضت حقوقه للانتهاك كالمراة أو الطفل أو ذوى الاحتياجات الخاصة أو غيرهم من فئات المجتمع الإنسانى التى إن احتاجت إلى تمييز فإنها ينبغى أن يكون التمييز لصالحها.

ففى مجال دفع الضرر نصت المادة الخامسة على "أن لا يتعرض أحد للتعذيب أو القسوة أو معاملة لا إنسانية أو مهينة أو عقاب". وطالبت المادة الثامنة بحق الشخص فى الحصول على حكم عادل يرد له حقوقه التى كفلها الدستور أو القانون. كما أكدت المادة التاسعة عدم السماح بتعرض أحد للاعتقال أو الاحتجاز التعسفى أو النفي. أما المادة الحادية عشرة فتؤكد براءة المتهم حتى تثبت إدانته فى محاكمة علنية وأن تكون العقوبة فى مستوى الجريمة المعاقب عليها. كما حظرت المادة الرابعة الرق وتجارته بكافة أشكاله

(١) بول جوردون لورين (ترجمة) د. أحمد أمين الجمل: نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٠.

وحظرت المادة الثانية عشرة من التدخل التعسفى فى حياة الفرد الخاصة أو أسرته أو منزله أو رسائله، ولا لأية هجمات على شرفه وسمعته.

وفى مجال جلب المنفعة أكد البيان العالمى لحقوق الإنسان على إرساء مبادئ التعامل الإنسانى فى بنود كثيرة فكل الكائنات البشرية لها حق الحرية والمساواة فى الكرامة والحقوق بدون تفرقه بين الناس على أساس العنصر- أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الممتلكات أو الميلاد أو أى وضع آخر.

كما تضمنت بنود البيانات حق الفرد فى الحياة والحرية والأمن الشخصى وكذلك حق الفرد فى حرية الحركة والإقامة فى دولة وفى مغادرتها أو العودة إليها إذا أراد. كما نصت هذه المواد على حقوق الجنسية والزواج والملكية وحرية الفكر والعقيدة والتعبير والاجتماع السلمى وتكوين الجمعيات ولهم كذلك حقوق التأمين الاجتماعى والاقتصادى وحقوق العمل فى ظروف عادلة والانضمام إلى نقابات عمالية من أجل حماية مصالحهم^(١).

وكذلك نصت هذه البيانات على الحق فى التعليم المجانى فى المراحل الأساسية وإتاحة فرصة التعليم الفنى والمهنى بوجه عام وأن تكون فرص التعليم العالى ممكنة بصورة متساوية على أساس الجدارة.

ولم يغفل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان واجبات الفرد تجاه الجماعة والتزامه فى ممارسة حقوقه وحياته بالقوانين السائدة فى المجتمع والتى تؤكد الاعتراف والاحترام الواجبين لحقوق الآخرين وحياتهم، وتلبية المتطلبات العادلة لقواعد الأخلاق والنظام العام والرفاهية العامة فى مجتمع ديمقراطى وكذلك أن لا تتناقض هذه الحقوق مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة.

(١) وائل أحمد علام (دكتور): الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.

وقد اكتملت منظومة حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمى المشار إليه بمجموعة اتفاقيات عالمية عقدت في إطار الأمم المتحدة كاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال والمهاجرين وأسرهم، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقيات الخاصة بـ:

- جنسية المرأة المزدوجة.
 - الحقوق السياسية للمرأة.
 - اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج.
 - الحق الدولى فى التصحيح.
 - خطر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير.
 - حظر الرق والاتجار بالرقائق.
 - خفض حالات انعدام الجنسية.
 - وضع اللاجئين.
 - عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.
- كما أضيفت لهذه المنظومة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في إطار الوكالات المتخصصة ومن بينها الاتفاقيات الدولية في إطار منظمة العمل الدولية لتوفير الحماية للعمال ورعاية حقوقهم وكذلك اتفاقية اليونسكو لمنع التمييز في مجال التعليم.
- وعقدت أيضا بالإضافة إلى الاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان اتفاقيات إقليمية على المستوى الأوروبي والأمريكي والأفريقي والآسيوى للتأكيد على

الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات العالمية، حتى تصبح الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات ملتزمة بضمان هذه الحقوق في مواجهة بعضهم البعض على المستوى الإقليمي بالإضافة إلى التزامهم على المستوى العالمي.

وفي إطار منظمة المؤتمر الإسلامي تم إصدار إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام وذلك في صيف عام ١٩٩٠ حيث تضمن هذا الإعلان مقدمة وخمسا وعشرين مادة تضمنت بشكل أساسي حقوق المرأة والطفل وحقوق الأقارب والأهلية الشرعية والتعليم وحق تقرير المصير واللجوء السياسي وحرية العقيدة والتنقل والعمل والملكية والرعاية الصحية والبيئة النظيفة - والمعيشة الكريمة والمشاركة في الحياة العامة، وعدالة التقاضي وفي نفس الوقت تحريم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية، وقيد الإعلان ممارسة هذه الحقوق بأحكام الشريعة الإسلامية واعتبارها المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أي مادة من مواد هذا الإعلان.

الخصوصية الثقافية بين القبول والرفض:

تتعارض قضايا حقوق الإنسان بين الثقافات المختلفة في مجالات محدودة لا تشكل عددا كبيرا من هذه القضايا. ففي حين تسمح بعض الثقافات بالزواج المثلي ترفضه ثقافات أخرى وترى فيه انحرافا عن طبيعة الحياة والنظام الإنساني. وتختلف بعض الثقافات أيضا حول حقوق الميراث وربما يستند ذلك إلى نصوص دينية ولكن ذلك ترفضه بعض الأنظمة وترى فيه نوعا من التمييز ضد المرأة، ولا تدرك الأنظمة الراضية لذلك أن هذا التباين ينبغي احترامه طالما اتفق على حق الإنسان في اختيار الدين أو العقيدة التي يلتزم بأحكامها. والرأي عندى أن الاعتراض على أمر من الأمور في ثقافة معينة يعتبر اعتداء على حقوق الإنسان لا ينبغي قبوله من المجتمع العالمي وبالتالي لابد من تأكيد الخصوصية الثقافية في إطار الاحترام المتبادل لحقوق الفرد والجماعة.

دور وسائل الإعلام في نشر حقوق الإنسان:

تقوم الصحف في إطار مسئوليتها الاجتماعية بتنبيه الأفراد إلى التمسك بحقوقهم ومعرفة الضمانات الدستورية والقانونية لحمايتهم. كما تحرص الصحف على الضغط على الحكومات لوضع الآليات اللازمة لتنفيذ المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتضمينها في قوانينها. ومن الضروري أن تنشر هذه الصحف الممارسات الإيجابية لحقوق الإنسان لتدعيمها والتأكيد عليها، وفي نفس الوقت لابد أن تنشر أيضا الانتهاكات التي تتم ضد هذه الحقوق.

وقد أجريت دراسات عديدة حول دور الصحافة العربية، في معالجة حقوق الإنسان في العالم العربي وحجم اهتمام الصحافة العربية بهذه القضية وأشارت إحدى هذه الدراسات إلى أهداف المادة الصحفية المنشورة والمعنية بحقوق الإنسان على النحو التالي:

- إبراز الممارسات الواقعية لحقوق الإنسان.
- الإعلام والتوعية بقضية حقوق الإنسان.
- إلقاء الضوء على القوانين والتشريعات المعنية بحقوق الإنسان.
- تسليط الضوء على أنشطة المنظمات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان.

وفي مجال الممارسة الواقعية لحقوق الإنسان نشرت بعض الصحف المصرية موضوعا عن تسريب أحد الشرائط الذي يحتوى على مشاهد جنسية ساخنة واتجاه أحد النواب في مجلس الشعب لتقديم استجواب حول مسئولية الحكومة عن ذلك. ويستند النائب في استجوابه إلى عدة نصوص في الدستور المصري والتي تنص على أن "لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون". كذلك تنص المادة ٤٣ من الدستور على أن "كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته تجب معاملته بما يحفظ كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا، وغير ذلك من النصوص التي ترتبط بحرية

الحياة الخاصة. وقد شهد عام ٢٠٠٣ تطورا له دلالاته على الساحة المصرية بصدور قرار السيد رئيس الجمهورية بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان.

كما قدمت بعض الصحف قضية حرمان أبناء المصرية المتزوجة من أب أجنبي الجنسية في حين تمنح كثير من الدول الجنسية للمولودين على أرضها^(١).

كما أفاضت الصحف المصرية في نشر انتهاكات إسرائيل ضد الأسرة المصرية في حرب عام ١٩٦٧ وجرائم التعذيب والإبادة الجماعية التي قامت بها القيادات الصهيونية بما لا يتفق على القانون الدولي لمعاملة الأسرى.

ونشرت الصحف المصرية أيضا العديد من التحقيقات حول عمالة الأطفال وحرمانهم من الرعاية والتعليم ووقوع هؤلاء ضحايا للواقع الاجتماعي بين ذوى الظروف الاقتصادية الصعبة.

كما نشرت الصحف أيضا جرائم الاعتداء الجنسي على النساء سواء حدث ذلك من الغرباء أو حتى من الأزواج الذين يكرهن زوجاتهم على المعاشرة الزوجية بغير رضا منهن وأحيانا باستخدام العنف والشذوذ.

وتحظى قضايا التعذيب في السجون والمعتقلات باهتمام الصحف في كثير من بلاد العالم، حيث تفرد هذه الصحف مساحات واسعة وعناوين عريضة وأحيانا صور دامغة لألوان التعذيب التي يتعرض لها بعض السجناء والتي تفقدهم في بعض الحالات حياتهم أو تصيبهم بالإعاقة.

وتنشر الصحف المصرية نماذج متكررة لرعاية المسجونين صحيا ومهنيا وتربويا والسماح لهم بزيارة مرضاهم أو تلقى العزاء في ذويهم مما ينعكس

(١) أقر مجلس الشعب في دورة (٢٠٠٤) حق أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبي في الحصول على الجنسية المصرية.

أثره الطيب على المسؤولين في تبني هذه السلوكيات الإيجابية والتخلي عن الممارسات السلبية التي سادت في فترات سابقة.

وفي مجال تشجيع رعاية الأطفال والاهتمام بهم من قبل الدولة أنشئ المجلس القومي للأمومة والطفولة الذي ترعاه وتشجعه السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية وتبني سيادتها الكثير من الأنشطة في هذا المجال مثل مهرجان القراءة للطفل ورعاية الأطفال متحدى الإعاقة، وتعقد لها الندوات والمؤتمرات في مدن مصر- المختلفة إضافة إلى العاصمة، ويتجمع حولها الكثير من المسؤولين ذوى الصلة بهذه المجالات وتنشر وسائل الإعلام هذا كله وتبثه على الهواء لتأكيد أهمية هذه الممارسات الإيجابية والتشجيع على انتشارها.

كما تبني سيادتها العمل الدائم لإنقاذ المرأة المصرية في الريف والحضر- من كافة أشكال الظلم والاضطهاد. وقد سعت من أجل هذا إلى إنشاء المجلس القومي للمرأة لقيادة هذا العمل النبيل. كما تضمنت خطة الحزب الوطنى في مرحلته الجديدة (فكر جديد) لجانا نوعية على مستوى الحزب والمحافظات للقيام بدور أساسى في رد الحقوق للمرأة المصرية ومنع كافة أشكال التمييز ضدها، ورعاية المرأة المعيلة.

ويقوم الإعلام بتغطية هذه الأنشطة في إطار متابعته المستمرة لأنشطة المسؤولين وقيادات العمل الاجتماعى مما يؤدي إلى نشر الوعى بهذه الحقوق وتأكيد ممارستها في المجتمع المصري.

كما اهتمت وسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة بكافة مجالات التنمية باعتبار أن التنمية التى يقوم بها الإنسان هى أولا وأخيرا لصالح الإنسان ولرفع قيمته وقدره من النواحي التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية.

فتناول الصحافة لقضية محو الأمية وتشجيع الجهود المبذولة في هذا المجال وتوضيح الإجراءات التي تيسر إقبال الجمهور على مراكز محو الأمية توفر حقا أساسيا من حقوق الإنسان. كذلك تنشر الصحف أخبار التقدم الطبى وكذلك الجهود المبذولة لتطوير العلاج والطب الوقائى وتنشر كذلك السلبيات التي تحدث في بعض المستشفيات والعيادات الخاصة مما يؤدي إلى محاسبة المخطئ والكشف عن العيوب والتصدي لها.

وتنشر الصحف أيضا المشاكل البيئية وفي مقدمتها تلوث الغذاء والماء والهواء وتشن حربا على المتسببين في أى منها لتجنيب المجتمع الآثار المدمرة لهذه المشكلات وتوفير الحق للإنسان في أن يحيا في بيئة نظيفة.

قراءات إضافية:

- بول جوردون لورين (ترجمة د/ أحمد أمين الجمل): نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية. القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٠.
- طه عبدالعاطى نجم (دكتور): معالجة الصحافة العربية لقضية حقوق الإنسان العربي، الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ٣٠٠٢.
- وائل أحمد علام (دكتور): الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.
- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية. نيويورك، إدارة الأنباء بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

مراجع الكتاب

أولاً: بحوث غير منشورة:

- على عجوة: دور الإعلام في تنظيم الأسرة بالريف المصرى. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧٤.

ثانياً: كتب عربية ومعربة:

- ابراهيم امام: الإعلام والاتصال بالجمهور، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩.
- ابراهيم امام: العلاقات العامة والمجتمع، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨.
- ابراهيم امام: فن العلاقات العامة والإعلام، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨.
- أحمد رشيد: إدارة التنمية والإصلاح الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٤.
- بول جوردون لورين (ترجمة د. أحمد أمين الجمل) نشأة وتطور حقوق الانسان الدولية. القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٠.
- جيهان أحمد رشتى: الأسس العلمية لنظريات الإعلام، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٥.
- جيهان أحمد رشتى: نظم الاتصال، الإعلام في الدول النامية، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٢.
- روجرز ايڤيرت: الأفكار المستحدثة وكيف تنتشر، ترجمة سامى ناشد، القاهرة، عام الكتب ١٩٦٢.
- ريفرز، ويليام ل. وآخرون: وسائل الإعلام والمجتمع الحديث. ترجمة د. ابراهيم امام، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٧٥.
- سمير محمد حسين: إدارة العلاقات العامة في مصر، دراسة ميدانية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٥.

- شرام، ويليور: أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية، دور الإعلام في البلدان النامية، ترجمة محمد فتحى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٧٧.
- عبد الكريم درويش، وليلى تكلأ: أصول الإدارة العامة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤.
- عبد الملك عودة: الإدارة العامة والسياسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣.
- عبد المنعم شوقى، وأحمد الدفراوى، تنمية المجتمع الريفي، القاهرة، أمانة الحكم المحلى ١٩٧٦.
- على عجوة: الأسس العلمية للعلاقات العامة، الطبعة الرابعة، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠.
- على عجوة: العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠١.
- على عجوة: العلاقات العامة والصورة الذهنية، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٣.
- على عجوة وآخرون: مقدمة في وسائل الاتصال . جدة، مكتبة مصباح، ١٩٨٩.
- على عجوة، كريم فريد: إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٥.
- على لطفى: مقدمة في علم الاقتصاد، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٦٧.
- محمد الجوهري: الانثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣.
- محمد عبد القادر حاتم: الإعلام والدعاية، نظريات وتجارب، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢.
- محمد على الليثى: التنمية الاقتصادية، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٤.
- محمد مندور: الثقافة وأجهزتها، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٢.

- وائل أحمد علام: الاتفاقات الدولية لحقوق الانسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.

ثالثاً: كتب أجنبية:

- Black, Sam: *Practical Public Relations* . Sir Isaac Pitman and Sons Ltd., London, ١٩٧٦.
- Canfield B.: *Public Relations, Principles, Cases and Problems* . Fifth Edition ,Homwood III. Richard D. Irwin Inc. , Illinois ١٩٦٨.
- Center ,Allen & Patrick Jackson ,*Public Relations Practices: Managerial Case Studies and Problems* . ٤th. ed., New Jersey: Englowood Cliffs, ١٩٩٠.
- Cutlip M. S. A. and Gleun Broom Center A.: *Effective Public Relations*., Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, ١٩٩٤.
- Dogue D. *Mass Communication and Motivation for Birth Control*. Community and Family Study Center, University of Chicago, ١٩٦٧.
- Doug Newsom and Bob Carrell: *Public Relations Writing, Form and Style* . ٤th ed. Thomson Publishing Company, Belmont ١٩٩٥.
- Griswood, Glenn and Denny: *Your Public Relations* . magazines of Industry. Inc., New York, ١٩٤٨.
- Grunig ,James, "What is Excellence in Management", in Gruning, James & Others (eds.). Excellence in Public Relations and Communication Management, New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates Publishers, ١٩٩٢.
- Gurevitch, Michael and Others (ed) *Culture Society and The Media*. London, Methuen & Co. Ltd, ١٩٨٢.

- Klapper J. T.: *The Effects of Mass Communication*. Glencoe Ill. , The Free Press 1960.
- Lazarsfeld P. E., Berelson B. and Gaudet H.: *The People's Choice* . Second Edition, Columbia University Press, New York 1948.
- Lesley, Philip: *Lesly's Public Relations Handbook* Prentice Hall, Inc. , Englewood Cliffs, N. J. 1971.
- Lovell P. Ronald, *Inside Public Relations*, Boston: Allyn and Bacon Inc., 1982.
- Magdi Wahba: *Cultural Policy in Egypt, Studies on cultural Policies*, Unesco Paris, 1972.
- Mogel, Leonard, *Making It in P. R. an Insider's Guide to Career Opportunities*, New York, Collier Books MacMillan Publishing Company ,1992.
- Newsom D. ,Turk J. V. and Kruekberg D.: *This is PR. The Realities of Public Relations* . 7th ed. Wordsworth Thomson Learning USA. 2000.
- Reilly, Robert, *Public Relations in Action*, New Jersey, Prentice Hall Inc. 1981.
- Robinson, Edward J.: *Communication and Public Relations* Charles E. Merrill Books Inc., Columbia, Ohio, 1977.
- Seitel, Fraser, *The Practice of Public Relations*, 7nd, ed. , Columbus, Bell & Howell Company, 1984.
- Simon, Raymond: *Perspectives in Public Relations* . University of Oklahoma Press. Norman Oklahoma, 1977.
- Simon, Raymond, *Pubic Relations Concepts and Practices*. 7nd edition, Columbus, Ohio: Grid Publishing Inc., 1980.

- Thomas, C. Coulson, Public Relations Is Your Business. London. Longman Groups Ltd, ١٩٨١.
- Wilcox, Dennis; Phillip Ault & Warren Ager, *Public Relations: Strategies & Tactics*, ٣rd, ed., New York: Harper Collins Publishers Inc., ١٩٩٢.

رابعاً : تقارير وكتب سنوية ودوريات:

- الكتاب السنوى الذى يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.
- تقارير المجلس القومى للسكان (مجلة دراسات سكانية) وغيرها من البحوث والتقارير.
- تقارير وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة.
- تقرير حالة السكان فى مصر، وزارة التخطيط والتنمية بالتعاون مع صندوق الأنشطة السكانية بالأمم المتحدة ٢٠٠٥.
- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ٢٠٠٣.
- صحف يومية ومجلات أسبوعية.